الفصل الأول

أساسيات البحث

المقدمة:

الحمد لله منزل الكتاب على سيد العباد ، وأفصح من نطق الضاد سيدنا محمد صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين له إلى يوم الميعاد.

أما بعد:فإن علم النحو علم شريف؛لأنه يتوصل به إلى علم أشرف وهو معرفة كلام خير الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،وهو من أسمى العلوم قدراً وأنفعها أثراً به ننطق فصيحاً ونكتب صحيحاً ، وبه سلم القرآن الكريم من عادية التحريف واللحن ثم إن من المسائل النحوية مالها أهمية خاصة تفتح آفاق البحث النحوي أمام الباحثين وتدفعهم للتفكير في كثير منها ولهذا آثرت الباحثة أن يكون موضوع بحثها هو إحدى هذه المسائل وهو مسألة قواعد التوجيه ودورها في تقعيد النحو العربي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:-

١- ماهي قواعد التوجيه؟

2- ما الفرق بين قواعد التوجيه وبين قواعد النحو؟

3- ما وظيفة قواعد التوجيه في الاستدلال وتوفيق الخلاف النحوي؟

4- ما أهمية قواعد التوجيه في تمكين القواعد وتبرير البحث؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية المجال الذي ينتمي إليه وهو علم النحو فقد قيل في فضله أنه العلم المستطيل ،أي أن الكلام به يكمل والخطاب به يجمُلُ ،وأن جميع العلوم مفتقرة إليه ،فلا يتسنى لأحد أن يتذوق فناً من الفنون ويسير فيه على هدى وبصيرة إلا إذا كان آخذاً من هذا العلم بطرف وقيل حديثاً أنه ميكانيكا اللغة .

كما ترجع أهميته إلى قلة الدراسات حول هذا الموضوع الذي يعتبر هو أصل النحو،إذا كانت أصول النحو هي "قواعده وأسسه العامة " كما يُرجى لهذا البحث أن يسهم في الآتي:

1- بيان القواعد التوجيهية للبحث النحوي.

2- لفت نظر دارس اللغة العربية إلى أهمية الإلمام بهذه القواعد

3- طرق البحث في هذا المجال المتناثر في طيات كتب النحو.

أهداف البحث:

١- التعريف بقواعد التوجيه .

2- بيان الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو.

3- توضيح دور قواعد التوجيه في البحث النحوي.

4- تحديد وظيفة قواعد التوجيه في التأويل والتخريج والاستدلال.

5- تمكين البحث لتبرير الشاذ من قواعد النحوي من الناحية المنهجية.

منهج البحث:

طبيعة الدراسة في هذا البحث تقتضي أن يكون منهجها وصفياً.

حدود البحث :

ينحصر هذا البحث في قواعد التوجيه النحوية فقط.

مصطلحات البحث:

التوجيه التقعيد النحو

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ-الإطار النظري:

مفهوم النحو وعوامل نشأته وأدلته وتطوره

أولاً:مفهوم النحو:

لقد تعددت التعريفات لمفهوم النحو فكان العرب يعدونه عنوان ثقافتهم وفصاحتهم،ولذلك أطلقو عليه "علم الإعراب" بذلك انحصر تعريفهم لمفهوم النحو على أنه التغييرٌالذي يطرأ علي أواخر الكلمه من حيث الإعراب أو البناء ،حيث يقصد من النحو دراسة الأشكال أو العلاقات الإعرابيه التي تعتري أواخر الكلمات .ويمثل هذا المفهوم وجهة النظر التقليديه للنحو من حيث الاختصار على أواخر الكلمات فقط وإهمال تراكيب اللغة ومفرداتها ومستوياتها ومابينها من علاقات وهذه النظرة لعلم النحو كانت مقصورة علي أئمة النحو عندما أوغلوا وأسرفوا في دقائقه وجزيئاته . ولقد عاب إبراهيم مصطفي علي تعريف علماء النحو لمفهوم النحو في كتابه " إحياء النحو "إذ أنه يرى" أن لكل كلمة معنىً خاصاً تتكفل اللغة ببيانه"(إبراهيم مصطفى، ١٩٣٧م ،ص111) كما أن هذا المفهوم لايتفق مع واقع مافي كتبه ،ولا مع تجديد بعض أئمة النحو ، ولا مع رأي الدراسات اللغويه الحديثه (محمد عيد 1982،ص265).

وقديما كان يقصد بلفظ " النحو" مباحث النحو دون مباحث الصرف إلا أن ذلك المفهوم تغير وأصبح مفهوم النحو يشمل النحو والصرف معاً ، بدءاً من عهد الخليل إلي عهد الماذني ،وذلك لأن "النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلا ما يقدمه له الصرف من المباني وهذا هوالسبب الذي جعل النحاة يجدون في أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو" (تمام حسان، 1979،ص178).ويعرفه ابن جني أنه: انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثبيه والجمع والتكسيروالإضافة والنسب والتركيب،وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم،وإن شذ بعضهم منها رُد به إليها(ابن جني،1952،ص33).

إن النحاة قد اختلفوا في مفهوم النحو فمنهم من يضيقه ومنهم من يوسعه ويرجع ذلك إلى:

أ- تحديد دائرة القواعد النحوية.

ب- صلة هذا العلم بالفروع الثقافية الأخرى .

ويطلق اللغويون المحدثون على علم النحو القديم اسم "النحو التقليدي" ويقصدون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو.

كما استعمل مفهوم علم النحو بدلالات معجمية متعددة اختلف أهل الصنعة في تحديدها. حيث عدها الصبان في خمسة معانٍ هي :

القصد : يقال نحوت نحوه أي قصدت جهته

الجهة : مثل توجهت نحو البيت أي جهته.

المِثل : نحو مررت برجل نحوك أي مثلك.

المقدار: نحو عندي نحو ألف أي مقدار ألف.

النوع : نحو هو على أربعة أنحاء أي أنواع.

وقد وسعها الإمام الداودي لتشمل سبع دلالات حين قال:

النحُو سبعُ معانٍ قد أتتْ لُغَةً جمعتُها ضمنَ بيتٍ مفردٍ كَمُلا

قصدٌ ومثلٌ ومقدارٌ وناحيةٌ نوعٌ وبعضٌ وحرفٌ فأحفظِ المَثَلا

(فؤاد بو علي،2011،ص25).

يقول ابن السراج:النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ،وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على االغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة – فباستقراء كلام العرب فأعلم – أن الفاعل رفع ،والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قوله قام وباع(ابن السراج،1988،ص27).

وقد عرف النحو بأنه :علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما: وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده (الجرجاني، 1405هـ،ص236) .

ثانياً:نشأة النحو العربي :

تكاد الروايات والأخبار المختلفة الموجودة في كتب الطبقات والتراجم وغيرها تجمع على نسبة علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفي سنة 69هـ؛فهو أول من رسم للناس النحو أو أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها كما تشير تلك الرويات إلى أن أبا الأسود الدؤلي وضعه بمشورة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه؛ فقد فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه،لأنه أعطاه أصولاً بنى عليها، وضرب له قواعده ومن تلك الروايات التي تتحدث عن نشأة النحو ،وهي: (سبب وضع علي – رضى الله عنه – لهذا العلم ما روى أبو الأسود فقال: دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضى الله عنه – فوجدت في يده رقعة ، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال : إنى تأملت كلام الناس فوجدته قد فسر بمخالطة هذه الحمراء(الأعاجم) فأردت ان اضع لهم شيئا يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ، ثم ألقى إلي الرقعة ، وفيها مكتوب:الكلام كله اسم وفعل وحرف؛فالاسم ما أنبأ عن المسمى ،والفعل ما أنبىء به والحرف ماجاء لمعنى،وقال لي:أنحُ هذا النحو وأضف إليه ماوقع إليك أعلم – يا أبا الأسود– أنا الأسماء ثلاثة ظاهر،ومُضمر،واسم لا ظاهر ولا مُضمر.وأراد بذلك الاسم المبهم

قال أبوالأسود فكان ما وقع إلي (إن وأخواتها) ماخلا ، ولكن ، فلما عرضتها على علي – رضى الله عنه – قال لي: وأين ولكن؟ فقلت : ما حسبتها منها،فقال: هي منها فألحقها ، ثم قال: ماأحسن هذا النحو الذي نحوت؛ فلذلك سُمى النحو نحواً) .كما تشير هذه الرواية إلى أن السبب في وضع النحو يعود إلى انتشار(اللحن)على الألسنة حين اختلط العرب بغيرهم من الشعوب والأجناس غير العربية،وبذلك يعد أبو الأسود إمام النحاة ورائدهم ؛ لذلك أجمعت المصادر على أن النحو نشأ بالبصرة،وبها اتسع ونما وتكامل وصار علماً له حدوده وموضوعاته وقضاياه وأن أئمته ورواده بالبصرة.(سليمان ياقوت،2000،ص19) وفي رواية أخرى أن الخطأ في الإعراب كان أحد الأسباب التي أدت إلى نشأة النحو "قدم إعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب –رضى الله عنه – فقال:من يقرئني شيئا

مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، فأقرأه رجل سورة براءة فقال :"إن الله برىء من المشركين ورسوله"بالجر لكلمة رسوله،فقال الأعرابي:أوقد برىء الله من رسوله،إن يكن الله برىء من رسوله فأنا أبرأ منه! فبلغ عمر –رضى الله عنه مقالة الأعرابي،فدعاه فقال:يا أعرابي! أتبرأمن رسول الله؟ فقال:يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن،فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة فقال:"إن الله برىء من المشركين ورسوله"فقلت : أوقد برىء الله من المشركين ورسوله،إن يكن برىء من رسوله فأنا أبرأ منه،فقال له عمر– رضى الله عنه – ليس هكذا يا أعرابي ، فقال كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: "أن الله برىء من المشركين ورسوله"فقال الأعرابي أنا – والله – أبرأ ممن برىء الله ورسوله منه ، فأمر عمر – رضى الله عنه – ألا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود بوضع النحو". (سليمان ياقوت ،مرجع سابق،ص21) وواضح من هذه الرواية أن نشأة النحو ترتبط باللحن حين قراءة أي الذكر الحكيم ، أن عمر – رضى الله عنه – هو الذي أمر أبا الأسود بوضع النحو. كما روى" أن ابنة أبي الأسود قعدت معه في يوم شديد الحر ،فأرادت التعجب من شدة الحر فقالت:ماأشد الحر!فقال أبوها : القيظ ،وهو ما نحن فيه يا بنية ، جواباً عن كلامها لأنه استفهام فتحيرت وظهر له خطؤها،فعلم أنها أرادت التعجب فقال لها:قولي ما أشدَّ الحرَّ!فعمل باب التعجب،وباب الفاعل ،والمفعول به،وغيرها من الأبواب".

وهنالك رواية أخرى تُنسب هذا الوضع إلى غيره من النحاة ، وقد أحسن التعبير عن هذا ابن النديم في قوله: (زعم أكثر العلماءأن النحو عن أبي الأسود الدؤلي ، وأنَّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه – وقال آخرون : رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي ، قرأت بخط عبد الله بن مقلة عن ثعلب أنه قال: روى ابن لهيعة عن أبي النضرقال: كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القراء).

كما ورد نص عن الزبيدي ينسب علم النحو إلى جهود ثلاثة هم: أبو الأسود ، ونصر بن عاصم ،وعبد الرحمن بن هرمز يقول: "فكان أول من أصل ذلك وأعمل

فكره فيه ، أبو الأسود ونصر بن عاصم ، وعبد الرحمن بن هرمز ، فوضعوا للنحو أبواباً وأصلو له أصولاً"

وبعد هذا العرض لنشأة النحو يمكن التوصل إلى مجموعة من الأراء حول تلك النشأة على النحو الآتي:

1- وضع أبو الأسود النحو إعتماداًعلى بعض الأصول والأبواب التي ألقاها إليه علي كرم الله وجهه.

2- وضع أبو الأسود النحو بأمر من عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

3-وضع أبو الأسود النحو دون مشورة أو أمر من أحد بعد أن لاحظ وقوع ابنته في اللحن.

4- وضع نصر بن عاصم النحو.

5- وضعه عبد الرحمن بن هرمز.

6- وضع أبو الأسود ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز النحو، وأن أبا الأسود له شرف التقدم والسبق على هذين الرجلين ، ولكن دورهم الثلاثة هو دور الوضع.

ثالثاً:عوامل نشأة النحو العربي:

هنالك ثلاثة من العوامل المؤثرة في نشأة النحو:

أولاً:العامل الديني:

القرآن دستور الإسلام ، ففيه دليل العبادات والمعاملات وعلاقات الأفراد والجماعات للأمة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ثم هو نص موثق بكل تفاصيله بدءاً بمخارج حروفه إلى علامات إعرابه إلى ألفاظ كلماته ثم هو نص معجز سواء من حيث المعنى السامي القصد ومن حيث المعنى المحكم النسيج ، ولذلك كان القرآن معجزة الإسلام الكبرى .وكان للقرآن وما يزال، في نفوس المسلمين من الاحترام ، وفي ضمائرهم من التقديس وفي قلوبهم الحرص على نصه مالا زيادة عليه ، ولعل ذلك إلى تسخير الله إياهم لتحقيق وعده الذي تقدم في الآية السابقة . من هنا كان الخوف على القرآن حيناً من عوادي الفتنة وحيناً من مخاطر اللحن هو الدافع للسلف الصالح من المسلمين إلى إتخاذ خطوات

مخلصة سعوا بها إلى المحافظة على النص القرآني ، من أهواء التحريف وأخطاء اللحن فأما خوف أهواء التحريف فواضح في موقف عثمان – رضى الله عنه – حين سمع أن القُراء بالأمصار يفاضلون بين القراءت ففزع – عثمان – إلى ثقاة الحُفاظ من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم الذين بقوا بعد حروب الردة وأمرهم أن يجمعوا ما تفرق من الصحف فكان ذلك أول أثر من آثار العامل الديني في ثقافة العرب وفي نشأة النحو العربي.

ثانياً: العامل القومي:

لم يمضِ وقت طويل بعد أن لحق النبي صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى حتى وجد العرب أنفسهم قوامين على أمم ذات حضارات قديمة وثقافات وذات تنوع وعمق ، ولم يكن للعرب مثل هذه الحضارات ، وكذلك وجد العرب أنفسهم وجهاً لوجه مع الثقافة الساسنية في العراق وفارس وما وراءها ، ومع الثقافة اليونانية والرومانية في الشام ومصرومع الثقافة الهندية المصرية والقبطية والسريانية ، وكان على العرب أن يختاروا بين أمرين: إما أن يكونوا أصحاب رسالة لا تستند إلى ثقافة ، وإما أن يسلكوا الطريقة التي تليق بأمة قائدة فيسعون جاهدين إلى إنشاء ثقافة قومية يجعلون بها الرسالة التي أغدقت عليهم نعمة الفتح والغلبة وبذلك نجد أن العامل القومي قد دفعهم إلى جني ثمار القرآن ، ولقد أقام العرب تراثهم على القرآن والسنة ويأمل غيرهم إثبات تأثر العرب في هذا الفرع أو ذاك من فروع ثقافتهم بعناصر أجنبية من اليونان أو غير اليونان ،وحسب العرب أن دعوى تأثرهم بالأمم الأخرى تلتمس لها الأدلة التماساً .

ثالثاً: العامل السياسي:

ويأتي هذا العامل في الترتيب الزمني بعد العاملين السابقين ذلك أن أبناء الأمم المغلوبة دخلوا الإسلام ودانوا بطاعة للدولة الإسلامية وأقاموا ملكاً عضوداً ولجأوا بالسياسة إلى التفرقة بين القبائل بالعصبية ، كم لجأوا إلى التفريق بين المسلمين بحسب الأعراق ، فانقسم المسلمون إلى عرب ومولى ، فأما العربي لسانه لغة القرآن ولغة الدولة وهي عدة في يده للتفوق والتسلط ، ولعل اللغة كانت الحاجز الأول الذي يحول بين معظم الموالي وبين الوصول إلى المناصب الرفيعة ،

وسرعان ما حول الموالي النحو العربي من منهج علمي إلى منهج تعليمي . ولقد أدى العامل السياسي إلى نهوض الموالي باستكمال النحو خدمة للقرآن ؛ لأن لغة الدين والدولة كانت قد أصبحت ملكة عندهم فلم يقم الجهل بها حاجزاً بينهم وبين السلطة ، لم تؤد السياسة إلى رفع شأن الدراسة النحوية فحسب بل أدت إلى ازدهارها وإخضاعها للتطبيق والإنحراف بها الطابع التعليمي.(تمام حسان ،2000،ص63-66) .

إذن تضافرت عدة عوامل كان نتاجها ازدهار النحو العربي والنهوض به

رابعاً: أدلة النحو:

علم أصول النحو هو العلم الذي يدرس الأدلة الإجمالية التي يستطيع بها الأصوليون من النحاة – إن صح التعبير– ليتوصلوا إلى الأحكام النحوية ، وهذه الأدلة وضوابطها هي التي تشكل نظرية النحو التي يلتزم بها النحاة في تطبيقاتهم وما يعرض لهم من مسائل نحوية ؛ فهو علم يشتغل به المجتهدون من النحاة ، وبمعنى آخر أنه إذا كان النحوي يسعى إلى حفظ قواعد العربية وتطبيقها وتعليم غيره إياها ؛ فإن الأصولي هو الذي يعرف الطريقة التي توصل إلى وضع القواعد وضعاً سليماً مستنداً إلى الأدلة الصحيحة المعترف بها وهي:

الدليل الأول: السماع (النقل):

والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله تعالى ، وكلام ونبيه صلى الله عليه وسلم ، ولم يحتج المحققون بالحديث لجواز نقله بالمعنى أو جواز لحن نقله ممن ليس بفصيح ، وكلام العرب :والعرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم(الشاوي،1990،ص47).

ويرادف السماع اللغوي في الفقه النص القرآني العظيم والسنة المطهرة ، ففي مفتاح العلوم :"... فأما كتاب الله تعالى فإن سبيل الفقيه أن يعرف تأويله ووجوه الخطاب فيه من الخصوص والعموم والناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والإباحة والحظر ونحوها ،وأما سنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهي ثلاثة أضرب:أحدها القول والفعل والإقرار"(الخوارزمي،1993،ص69).

الدليل الثاني:الإجماع:

ويوضحه قول ابن جني"اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة في غير ذلك"(ابن جني ، مرجع سابق،ص189) ويرادف إجماع البصريين والكوفيين في الفقه "اتفاق العلماء في الأمصار في كل عصر دون غيرهم من العامة"(الخوارزمي،مرجع سابق،70).

الدليل الثالث: القياس :

وله في الحقيقة معنيان هما:القاعدة والحمل .ولكن معناه في ترتيب أدلة النحو :فهو يعتبر عملية عقلية يقوم بها المجتهد لإلحاق المثال – الفرع– بنظيره الأصل ، أي حملاً على الأصل . وهو بهذا المعنى محاكاة لأصول الفقه.

الدليل الرابع:الاستصحاب:

وهو الاستدلال بالأصول المثالية إذا لم يوجد دليل من السماع أو الإجماع أوالقياس الحملي. جاء في ارتقاء السيادة: "وهو إبقاء ماكان على ما كان ؛ عند عدم دليل النقل عن الأصل ، وهو معتبر كبقاء الأسماء على الإعراب ، والأفعال على البناء حتى يوجد الناقل.(الشناوي،مرجع سابق،ص97). ومثاله أنك تستخدم الفعل (ذهب) في نطقك وكتابتك دالاً على الزمان والحدث ؛لأن الأصل في الأفعال أن تدل على الزمان والحدث ، فإذا قيل لماذا استخدمته دالاً على الزمان والحدث؟ قلت في جوابك : إن من(تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل(الشرجي،1987،ص41).

الدليل الخامس: الاستحسان :

وأن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان : فذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس ، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه فمنهم من قال :"هو ترك قياس الأصول لدليل . ومنهم من قال : هو تخصيص العلة.فمثال ترك قياس الأصول ...مذهب من ذهب إلى رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ، وكذلك مذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزائد في أوله فإنه أيضاً مخالف لقياس الأصول ؛ لأن الزائد جزء من الفعل المضارع ، وإذا كان الزائد جزءاً منه فالأصول تدل على أن العامل يجب أن يكون غير المعمول ، وألا يكون جزءاً منه"(ابن الأنباري،مرجع سابق،ص

134/133). وقال ابن جني في الخصائص: "باب في الاستحسان : وجِماعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضرب من الاتساع والتصرف ، ومن ذلك ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو قولهم:
الفتْوى، والتقوى ، ونحو ذلك ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غيراستحكام علة ، أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة"(ابن جني ،مرجع سابق،ص134).

خامساً : تطور النحو العربي:-

ظهر النحو العربي وليداً ثم نما وترعرع وازداد على مر الزمان بإضافة اللاحق إلى السابق فازداد فيه التدوين شيئاً فشيئاً.

"فقد بدأ أبو الأسود في وضع الضوابط للشكل الإعرابي التي تتمثل في تنقيط أواخر الكلمات بالمداد الأحمر تمييزاً لما هو مرفوع عما هو منصوب أو مجرور".(حسن عون،1970،ص17)

ومثلما تعددت الأراء في واضع ذلك العلم ، اختلف العلماء أيضاً في أول ما وضع منه على رأيين: أولهما "أن أول ماوضع من أبوابه هو ما وقع اللحن فيه ، ثم استمر الوضع فيه على هذا النمط "أما ثانيهما " أن أول ماوضع منه ما كان أقرب إلى متناول الفكر في الاستنباط ، لأن وضعه مبني على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام لداعي انتشار اللحن،فالموضوع أولاً ما كثر دورانه على اللسان، ثم ما يليه، وهكذا".(محمدالطنطاوي،1979،ص14).

وترى الباحثة أن أول ما وضع منه هو ما شاع اللحن فيه ، وكثر دورانه على اللسان ، وكان ذلك مستنداًعلى التفكير في استنباط القواعد من الكلام.

وهذا الاختلاف في أول ما وضع منه دفع بعض المستشرقين "فون كريمو،bhonchrimo، إلى التشكك في علم النحو، وأنه منقول عن لغة اليونان ، وذلك لاختلاط العرب بالسريان في العراق حيث كان لهم نحو قديم ورثوه عن اليونان ، إذ لم يكن للعرب في عصورهم الأولى تدوين أو تأليف أو بحث علمي ، ولم يكن لهم اشتغال بفلسفة أو منطق ، بل كانت حياتهم العقلية فطرية ، ومعارفهم مستمدة مما اتصل بحياتهم"(عبد الحميد حسن،1946،ص،243).وهذا الرأي مردود عليه ، فالنحو من صنع العربية ، حيث نشأ نشأة طبيعية في ظل الظروف

التي أدت إلى ظهوره إلا أن هذا لا يعني أن النحو ان يتأثر بما كان سائداً في ذلك الوقت باللغة والفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي ، فقد كان لليونانين عهد قديم بالنحو ، ورثوه ممن قبلهم ، ويظهر ذلك واضحاً في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

جمع اللغة:

أما طريقة اللغويين في جمع اللغة فكانت وقفاًعلى السماع من أفواه العرب ، يذهبون إليهم في البوادي كي يلتقطوا من أفواهم كلمة ، أو يسمعوا منهم بيتاً من الشعر، وطرائق النطق وإلقاء الكلام ، وقد تمثلت مهمتهم في أمرين هما:

1-جمع الألفاظ وحفظها وتدوينها.

2-وقوف النحاة أمام ما جمع من اللغة ومفرداتها ، ومراقبتها مراقبة دقيقة (عباس حسن،1966،ص20-21) وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية ، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام ويمن الرجوع إليها والإحتجاج بها ، فعرفوا أنها قد تكون معربة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة ، وقد تكون مبنية ، ثم اتجهوا إلى الأسماءالمرفوعة في مئات من الأمثلة، بعد أن تم حصرها ، وتتبع أوصافها حتى استطاعو أن يحصروا حالات الرفع وحدها ، وهذا بالنسبة للأسماء المنصوبة والمجرورة ووصلوا من هذا كله إلى استنباط قواعد لغوية "نحوية وصرفية"ولكل منها آثاره ومزاياه في صحة القول وسلامة الكلام وقوة تأثيره وسموا ماكتشفوا أول الأمر"علل الإعراب أو علل النحو" لإهتمامهم بالعلل والأسباب التي يطرد حكمها في املكلام ثم أوجزوها فسموها "علم النحو".(عبد الحميد حسن،مرجع سابق،ص187). ولقد اعتمد علماء اللغة في وضعهم لعلم النحو على ثلاثة مصادر أساسية هي: "السماع ، الإجماع ، القياس ويشتمل السماع على ثلاثة مصادر هي:-

أ- القرآن الكريم: إذ يعتبر المصدر الأول في الاحتجاج

ب- الحديث الشريف: وفيه اختلاف على اعتباره أصلاً من الأصول في الإستناد ورفض ذلك في استنباط القواعد

ج- كلام العرب: يقصد به كل ما أثر من العرب شعراً ونثراً.

كما يشتمل الإجماع على ثلاثة أنواع :

إجماع الرواة ، وإجماع العرب ، وإجماع النحاة ، أما القياس فقد ورد عند النحاة الأوائل عندما وضعوا أسساً للنحو العربي تحفظ اللسان من اللحن وتعين على فهم القرآن الكريم ، ويوجد دليل أو مصدر رابع وهو الاستصحاب إلا أنه لا يعد من الأدلة اللغوية في الاستنباط ؛ لأنه مبني على غلبة الظن".(محمود أبو نحلة ،1987، ص47) وهذا الشروع والاهتمام باللغة "بوضع أصول وضوابط نحوية لها قد بدأ في صدر الإسلام ، فقد خطا خطوته الأولى خلال القرن الأول الهجري وصدر القرن الثاني ، ثم نشط واتسع وظهر الأعلام المشتغلون به والمؤلفون فيه أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث ، ثم علا شأنه واشتهر في القرن الخامس والقرون الأربعة التي تليه " (عباس حسن ، مرجع سابق ، ص19).

يعتبر سيبويه إمام النحو والنحاة بلا منازع ، وقد ظهر في القرن الثاني للهجرة "ونتج من تفوقه وشدة إعجاب النحاة به أن أصيب التفكير النحوي بالشلل ، ودار الجميع في فلك سيبويه ، واتخذوه أساساً لدراستهم"(أحمد مختار ،1988،ص124) وقد ظهر بعده أعلام في النحو في كل من البصرة والكوفة ، فمن رواد النحو في البصرة "الأخفش سعيد بن مسعدة ، وقطرب ، والمازني ، والمبرد" ومن نحاة الكوفة "الكسائي ، والفراء ، وثعلب " ولم تقتصر الدراسات النحوية على البصرة والكوفة فقط ، بل ظهرت مدن أخرى من أشهرها بغداد ومصر والمغرب والأندلس وقد مر النحو بعدة مراحل أو أطوارهي:

1-الوضع أو التكوين (بصري)

2-النشوء والنمو (بصري وكوفي)

3-النضوج والكمال (بصري وكوفي)

4-الترجيح والبسط في التصنيف (بغدادي ، أندلسي ، مصري ، شامي).

ومن خلال العرض السابق لنشأة النحو يتضح :

1- أن النحو نشأ فناً قبل أن يكون علماً أي أن الأداء اللغوي قد مرنت عليه الألسنة وتطبعوا به عادة وسليقة قبل أن يوضع علماً ، وهذا يعني أن النحو العملي قد سبق في الوجود النحو العلمي

٢- أن النحو العربي ظهر بصورة وظيفية كاستجابة طبيعية لظهور اللحن ، صوناً للقرآن الكريم وحفظاً للسان من الزلل.

3- أن الإمام علي – كرم الله وجهه – هو واضع علم النحو ، وأن أبو الأسود هو مؤسسه.

4- اعتمدت طريقة علماء النحو في جمعه على المشافهة وعندما فشا اللحن، وامتد من الحاضرة إلى البادية اعتمدو على المدارسة

5- أن النحو العربي نشأ وليداً كغيره من العلوم ثم نما وازدهر.

6- أن النحو العربي نشأ وتطور في مناخ إسلامي ، وأنه ظل يتنفس جوه ، حتى استوت له وسائله ومناهجه.

7- أن العرب كانوا شديدي الاهتمام بلغتهم وإعرابها ، فالنطق السليم لديهم عادة وممارسة في كل جوانب حياتهم اللغوية.

تأثر قواعد النحو بالعلوم الإسلامية الأخرى:

أولاً: تأثر علم النحو بعلم أصول الفقه:

من الأمور المعروفة في تاريخ الفكر الإسلامي هذا الإتصال العلمي الرائع الذي نشأ بين النحاة وعلماء أصول الفقه ، مما يدل على أن هنالك علاقة وطيدة بينهما. أصول الفقه وأصول النحو عبارتان متلازمتان في كثير من الكتب ، مما يشير إلى وجود علاقة علمية بينهما ، فإلى أي مدى تصدق عبارة أن النحاة قصدوا وضع أصول النحو على أصول الفقه ! وأيهما أسبق ، أصول النحو أم أصول الفقه؟ فإن أثبت أن أصول الفقه هي الأسبق عندها يجوز الربظ بينها ؛ ذلك أن جل علمائنا يرجحون ذلك بل يرون أن النحو قد اختلظ اختلاطاً واضحاً بالعلوم منذ استقام عوده،خاصة الفقه وأصوله فكأنه قد اتكأ عليها يقترض منها تعريفاً اومصطلحاً(سعيد جاسم،1997،ص11)

وقد وردت نصوص كثيرة تشير إلى ارتباط النحو بالفقه فقد أورد صاحب الطبقات

نصاً عن الجرمي ، يقول:(أنا مذ ثلاثون عاماً أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ، فقيل ذلك للمبرد على وجه التعجب والإنكار ، فقال: (أنا سمعت الجرمي يقول هذا) (أبو الطيب اللغوي ص77) وهو ديدن العلماء في النقل. فقد ورد في كتاب مجالس العلماء "قال الجرمي لجماعة من الفقهاء سلوني عما شيئتم في الفقه فإني أجيبكم على قياس النحو،فقالوا له:(ماتقول في رجل سها في صلاته فسجد سجدتي السهو فسها أيضاً؟فقال لاشيء عليه ،فقالوا له : من أين قلت هذا؟ قال أخذته من باب الترخيم لايرخم)
(الزجاجي،1999،ص192).

كما ورد في (الموافقات) أن الفراء قال : من برع في علم واحد سهل عليه كل علم فقال له القاضي محمد بن الحسن : أنت قد برعت في علمك فخذ مسألة أسألك عنها من غير علمك ، ما تقول فيمن سها في صلاته ثم سجد لسهوه فسها في سجوده أيضاً ؟ فقال الفراء:لاشئ عليه .قال: وكيف ؟ قال : لأن التصغير لايصغر . فكذلك السهو في سجود السهو لايسجد له ؛ لأنه بمنزلة تصغير التصغير فالسجود للسهو هو جبرللصلاة والجبر لايجبر،فقال القاضي ما حسبت النساء يلدن مثلك.(الشاطبي، ص8041).

فهذا من قبيل حمل بعض العلوم على بعض قواعدها حتى تحصل الفتيا في أحدهما بقاعدة الآخر من غير أن تجمع القاعدتان في أصل واحد حقيقي ، فهذا هو القياس.(السيوطي1989، ص11) .

وبعد معرفة العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو لابد من التوصل إلى أي العلمين أسبق وأيهما أثر على الآخر ، فالإجابة على ذلك تستدعي أن نتبع بإيجاز نشأتهما وجوانب التأثير والتأثر بينهما ليصح الزعم السابق.

"إن الفقه بدأ في عهد الصحابه واتسع في عهد التابعين ! لكثرة الحوادث التي واجهتهم ، والتي لم تواجههم مثلها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاجتهد فيها أهل الاجتهاد منهم ، وأضافوا على ما ورثوا عدة أحكام استنبطوها باجتهادهم وقد تميزت مناهج الفقه في عهد الأئمة المجتهدين الذين اتجهوا به اتجاهاً عقلياً ، وبدأ الناس يثيرون مسائل وقضايا لم تخطر لأسلافهم" (أحمد أمين ،1933، ص27)

وقد تضافرت الأقوال والنصوص في أولية القياس الفقهي "فمنها مارفعه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم (محمد أيوب الزرعي 1973، ص205) ومنها ماوقف به في عهد الصحابه وانتهى به إلى عصر الفقهاء وأصحاب المذاهب الأربعة "أما النحو الذي كان في بيئة وليد التفكير في ضبط القرآن الكريم وسبب شيوع اللحن على ألسنة الناس فقد نشأ على آخر عهد الخلفاء الراشدين على مانقلته بعض الأخبار "(سعيد جاسم ، مرجع سابق ، ص205) .

وكان النحو خلال ذلك ينمو ويتطور مستعيناً بالمناهج الفقهيه ولم يكن النحاة في هذه الحقبه بعيدين عن هذه العلوم الدينيه فجلهم ملم بها ومنهم أبو الأسود الدؤلي وعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وأبو عمرو العلاء والثقفي والخليل والكسائي وسيبويه وغيرهم وهؤلاء يجمعون بين القراءة وعلم الحديث والفقه والنحو وأشعار العرب . فالناظر في أصول النحو يرى(النحاة منذ أول نشأة النحو قد ربطوا أصولهم بأصول الفقه بل حملوها عليها ، فهذا ابن الأنباري حين يعد علـــــوم الأدب ، يذكر أنه ألحق بها علم أصول النحو ؛ فإن بينهما من المناسبة مالايخفى ؛لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه كذلك ، ويعلم هذا أرباب المعرفه بهما) .(ابن الأنباري- 1967- ص171).

أرأيت كيف أن العلمين بينهما تناسب لا يخفي وتُرجح الباحثة أن الفقه وأصوله هما الأسبقان وقد أثرا على النحو وأصوله ويُعزى ذلك للفارق الزمني بينهما.

المنهج بين أصول الفقه وأصول النحو :

قبل الشروع في ذكر منهج كل منهما لابد من ذكر تعريفاً موجزاً للمنهج . فالمنهج هو الطريقة الواضحة والخطة المرسومة ومنه منهج الدراسة والتعليم ونحوه ويجمع على مناهج.

والمنهج هو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول للحقيقة ، أوالطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم النظرية.(عبد الرحمن بدوي ،1963،ص4)

لقد كانت هنالك صلة بين منهج أصول الفقه ومنهج أصول النحو تعود على الدرس اللغوي بالفائدة على وجه العموم وعلى الدرس النحوي على وجه الخصوص.

بل إن بعض النحاة اتصل بالمحدثين ولزم حلقاتهم لما فيها من منهج يمكن أن يفيد في تكوين علمهم ! لذلك يقال إن سيبويه قدم البصرة ليكتب الحديث ،فلزم حلقة حماد بن سلمة ، فبينما هو يستملي على حماد قول النبي صلى الله عليه وسلم :(ليس من أصحابي إلامن لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء) قال سيبويه :ليس أبو الدرداء وظنه اسم ليس فقال حماد :لحنت يا سيبويه ليس هذا حيث ذهبت وإنما ليس هاهنا للأستثناء فقال سأطلب علماً لا تلحني فيه فلزم الخليل فبرع "(ابن خلدون – 1967 – ص816)

وهنالك بعض التشابه في الدرس النحوي وأصول الفقه ويتجلى ذلك فيما يلي:

1/هنالك ما يسمى في الفقه بإحداث قول ثالث ، والتلفيق بين المذاهب ، ويأتي هذا من أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ،وهذا وارد في النحو تحت عنوان "تركيب المذاهب ،لذلك فإن أبا علي الفارسي له مسائل كثيرة قد سبق إليها بحكم ،وأثبت فيها هو حكماً آخر ،منها أن لفظة "كل" لايدخلها الألف واللام في اقوال الأول ،وجوز فيها هو ذلك ،وقد أفردها في مسألة في "الحلبيات"واستدل على ذلك بالقياس ،فغير ممتنع أن يذهب ذاهب إلى مذهب ثالث .

من ذلك أيضاً أن النحاة اختلفوا حول إعراب الضمير المتصل بلولا كما في (لولاي ولولاك)، وقد أحدث أبو البقاء العكبري قولاً ثالثاً حين حكم عليه أنه لاموقع له من الإعراب

2/هناك ما يسمى في الفقه ب "نقض الاجتهاد "والمقصود به أن المجتهد إذا اجتهد في حادثة من الحوادث ليتعرف حكمها ثم غلب على ظنه الحكم ، فإن كان يجتهد لنفسه وعمل بمقتضى اجتهاده ثم غير ظنه أن ينقض ما بناه على الاجتهاد الأول! لذلك قال عمر – رضى الله عنه – في رسالته لأبي موسى الأشعري :(لايمنعك قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك ،أن ترجع للحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل).

(ابن الأنباري،1957،ص80).

وفي النحو يقول علماؤه :إذا أداك القياس إلى شئ ما ،ثم سمعت العرب قد نطقت بشئ آخر على قياس غيره ،فدع ما كنت عليه إلى ماهم عليه .

3/ جارى علماء النحو الفقها في وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه ، وكان النحاة واضحين تماماً حين أشاروا إلى انتفاعهم بالمنهج الأصولي في تأسيس علم أصول النحو وبيان حدوده ورسم معالمه وتحديد موضوعاته وتوضيح قضاياه التى يعرض لها ؛لذلك كانو يعرفون هذا العلم مقرون بعلم أصول الفقه .

يقول أبو البركات الأنباري عن أصول النحو إنها :(أدلة النحو التى تفرعت عنها فروعه وأصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التى تفرعت عنها جملته وتفصيله) (السيوطي ،مرجع سابق ،ص1)

وأصول النحو الأربعة :السماع و القياس والإجماع واستصحاب الحال ، هي نفسها موجودة في علم اصول الفقه وهذا ماتراه الباحثة .

4/ أشار النحاة إلى أن (الحكم النحوي) ينقسم إلى واجب ،وممنوع ،وحسن، وقبيح ،وخلاف الأولى وجائز على السواء.

وتلك الأقسام أثر من آثار تقسيم (الحكم الفقهي)عند علماء الأصول وقد شرح السيوطي المقصود بتلك الأحكام على النحو التالي:-

-الحكم النحوي الواجب :- وذلك كرفع الفاعل ونصب المفعول وجرالمضاف إليه وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك من الأحكام التى تتماشى مع قواعد النحاة .

-الحكم النحوي الممنوع:-وهو ماكان ضد ماسبق .

-الحكم النحوي الحسن :- وذلك كرفع الفعل المضارع الواقع جزاء أي جواب شرط ،بعد شرط ماض،نحو: إن اجتهد زيد ينالُ النجاح .

-الحكم النحوي القبيح :- وذلك كرفع المضارع بعد شرط مضارع .

- نحو : إن يجتهد زيد ينالُ النجاح أي أن الجمله غيرصحيحه نحوياً لخروجها عن قواعد النحاة .

-الحكم النحوي خلاف الأولى :- وذلك نحو تقديم الفاعل في ضرب غلامه زيداً .

-الحكم النحوي الجائز على السواء:- ومن ذلك حذف المبتدأ أوالخبر وإثباته حيث لامانع من الحذف ولامقتضى له(ابن حزم -1978-ص51)

5/حرص القدماء حين وضع قواعد النحو على أن تكون في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية المأخوذة من كلام العرب لذلك نستطيع أن نقول عن النحو إنه يعتمد على الشاهد في استخراج القاعدة النحوية وتوثيقها ،والنحاة في ذلك متأثرون بالمنهج الأصولي الذي يعتني بالنصوص عناية بالغة ويراعيها في استخراج الأحكام الشرعية ، وقد وضع علماء اللغة والنحو القدامى مجموعة من الضوابط والمقاييس التى يمكن الاستعانه بها في (نقض النص) من حيث السند والمتن ،هم متأثرون في ذلك بما عند علماء الأصول. (أبو زهرة – 1958 – ص90)

ما أثر النحوفي الفقه:-

لعل العلاقه بين النحو والفقه أن النحو يشرح القاعدة الفقهية ويبينها ويستخرجها ،فقدعرف علماء أصول الفقه أهمية النحو والدورالذي يؤديه في استخراج الحكم في النص، وفي تفسير آي الذكر الحكيم ومعرفة بلاغته وإعجازه ؛ لذلك يرى الإمام الشافعي – رضى الله عنه – أن من تبحر في النحو اهتدى لكل العلوم ، وأضاف قوله : " لاأُسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجيب من قواعد النحو " (ابن العماد ،د/ت،ص231).

ويمكن بيان بعض التأثيرات التى أحدثها علم النحو في أصول الفقه خلال النقاط الآتية :

1/يرى القدماء أن تحصيل الحكم من النص لا يمكن التوصل إليه إلا لمن تمرس في دراسة النحو وفهم معاني الألفاظ يقول الإمام الغزالي : ولابد من علم اللغة ؛فإن مآخذ الشرع ألفاظ عربية ، وينبغي "على الفقيه " أن يشتغل بفهم كلام العرب ولا يكفيه الرجوع إلى الكتب؛فإنها لاتدل إلا على معاني الألفاظ ،فإنما المعاني المفهومة من صياغتها وترتيبها لاتفهم إلا بها ،والتعمق في غرائب الفقه لايشترط ،ولابد من علم النحو فمنه يثور معظم إشكالات القرآن (الغزالي – 1970–ص463).

2/يؤدي الإعراب دوراً مهماً في استخراج الحكم الشرعي ؛خاصة عندما يتعدد الوجه الإعرابي لبعض الكلمات ، وكانت تجرى مناقشات بين النحاة وعلماء

الأصول في المجالس المختلفة ،وقد نجح النحاة في استخراج الحكم الفقهي إعتماداً على محصولهم من قضايا النحو والصرف .

3/نظر الفقهاء في الأساليب النحوية وماتحمله من التقدير الإعرابي وبنوا عليها بعض المسائل الفقهية وأخذ النحاة عنهم ذلك ؛فلو أن إنساناً قال : أقسم أو أحلف ثم حنث وجبت عليه الكفارة ؛لأنه يصرف إلى أقسم بالله ونحوه ؛إذا كان يلزم المسلم إذا حلف أن يحلف بالله.(ابن يعيش د/ت،95/9)

ويمكن ختام هذا الحديث عن أثر النحو في أصول الفقه براوية تواترت في كتب الطبقات والتراجم ومجالس العلماء ، رواها الفراء وهي تمضي على النحو التالي:

"كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أفتنا أحاطك الله في هذه الأبيات :-

فإنْ ترفِقِي ياهِندُ فالرِّفقُ أيمنُ وإنْ تَخْرِقِي ياهِنْدُ فالخَرْقُ أشْأَمُ

فأَنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثاً ومَنْ يخـــرِقُ أظلَـــــمُ

فبِينِي بِها إنْ كُنتِ غيرَ رَفيقَةٍ وما لامْرِئٍ بعـــدَ الثلاثِ مُقَــدَّمُ

فقد أنشد البيت عزيمة "ثلاثُ" وعزيمة "ثلاثاً"، فبكم تطلق بالرفع وبكم تطلق بالنصب ؟

قال أبو يوسف :هذه مسألة فقهية نحوية ،فإذا قلت فيها بظني لم آمن الخطأ وإن قلت لن أعلم قيل لي كيف تكون قاضي القضاة ولا تعرف مثل هذا .

ثم ذكرت أن أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي، فقلت: ليكن رسول أمير المومنين بحيث يكرم، وقلت للجارية خذي الشمعة بين يدئ فدخلت إلى الكسائي وهو في فراشه ،فأقرأته الرقعة ، فقال لي خذ الدواة وأكتب :أما من أنشد البيت بالرفع عزيمة ثلاثُ،فإنما طلقها واحده وأنبأها أن الطلاق لايكون إلا بثلاث ولاشئ عليه ، وأما من أنشد عزيمة ثلاثاً بالنصب فقد طلقها وأبانها ؛لأنه كأنه قال أنت طالق ثلاثاً. قال أبو يوسف : فأنفذت الجواب فحملت إلي آخر الليل جوائز وصلات فوجهت بالجميع إلى الكسائي . (الزجاجي،1965،338ومابعدها).أي بالرفع الطلاق مبتدأوعزيمة خبر وثلاث خبر ثاني أو بدل فيكون المعنى:والطلاق الذي

يكون عزيمة من المطلق هو ثلاث.وبالنصب الطلاق مبتدأ وعزيمة خبر وثلاثاً تمييز فيكون التقدير الطلاق عزيمة من أمري لا هزل ولا لعب.

اتباع النحاة طرق الفقهاء في ترتيب المادة النحوية:

اتبع بعض النحاة طرق الفقهاء في مؤلفاتهم؛ونصوا على ذلك صراحة،ويتضح هذا الاتباع في ترتيب المادة النحوية وتصنيفها وتقسيم الكتاب إلى الموضوعات المختلفة،ومن أولئك ابن جني الذي قال في مقدمة خصائصه: "وذلك أنا لم نَرَ أحداً من علماء البلدين – يقصد البصرة والكوفة– تعرض لعمل أصول النحو على مذاهب أصول الكلام والفقه".(ابن جني، مرجع سابق،ص201).

أما أبو البركات ابن الأنباري فقد اهتم بقضايا الخلاف بين علماءالبصرة والكوفة ، وجمع المسائل التي كانت مثار نقاشٍ وجدل ، ورتبها على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" أول كتاب صنف في مسائل العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف (ابن الأنباري،1960،3/1).

كما ألف السيوطي كتابه "الأشباه والنظائر" قاصداً أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون وألفوه من كتب الأشباه والنظائر(السيوطي،1975، 4/1)

المصطلح بين علم النحو وأصول الفقه:–

هناك بعض المصطلحات المشتركة بين النحو وأصول الفقه وقد أخذها النحاة من الأصوليين منها:

أ– مصطلح " **النسخ**" ومعناه في اللغة الإزالة ، قال تعالى:"ما ننسخ من آية أو ننسها نأتي بخير منها أو مثلها"(البقرة ،106) فالآية الأولى منسوخة والثانية ناسخة .والعرب تقول:نسخت الشمس‘ الظل ؛ أي أزالته ، والمعنى أذهبت الظل وحلت محله. والنسخ عند علماء الأصول: هو رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي ومثاله أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام يستقبل بيت المقدس في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة ثمانية عشر شهرا،ثم نسخ ذلك بطلب التوجه إلى الكعبة المشرفة.قال تعالى:"قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها

فولِ وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره"(البقرة،144). (سليمان ياقوت،مرجع سابق،ص108) والنواسخ في النحو جمع "**ناسخ**" وهي عبارة عن أفعال وحروف ، فالأفعال"كان "وأخواتها وأفعال المقاربة،وأفعال الرجاء،وأفعال الشروع، و"ظن وأخوتها "والحروف"إن وأخواتها ولا النافية للجنس والحروف التي تشبه"ليس"ورأي النحاة أن المبتدأ والخبر مرفوعان،وأن دخول"كان،وظن،وإن"عليهما يغير من الرفع ، فأطلقوا عليها كلمة "النواسخ"وأطلقوا إصطلاح النسخ على هذا العمل لما فيه من رفع حكم وإبدال آخر به.

ب–مصصطلح "التعليق"وقد أخذه النحاة من الفقهاء ، فالمرأة المعلقة عندهم هي التي فقدت زوجها ،أو التي طلقها زوجها ولم تستوفي بعد عدة النكاح،فلا هي متزوجة ولا تستطيع أن تتزوج في الوقت نفسه، فهي معلقة،قال تعالى :"ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتزروها كالمعلقة"(النساء،الآية 129)وهذا المعنى قد أخذه النحاة في باب" أفعال القلوب"فيكون العامل موجوداً،ولكنه لا يؤثر في المعمول؛إذ أن التعليق في هذا الباب هو إبطال عمل"ظن "وأخواتها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها نحو "علمتَ لزيدٌ فاضلٌ"فإن زيد فاضل،حقه النصب،ولكن العامل ملغي في اللفظ عامل في المحل ،فهو عامل لا عامل،فسمى معلقاً أخذاً من المرأة المعلقة التي لا هي متزوجة ولا مطلقة قال ابن الخشاب:"لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى".(انظر سليمان ياقوت، مرجع سابق،ص 108ومابعدها).

إذن خلاصة التأثير والتأثر بين علم النحو وأصول الفقه،أن علم أصول الفقه قد أثر في علم النحو،وهذا التأثير إنما يقصد به تأثير مصطلحات علم أصول الفقه في المصطلحات النحوية ولتوضيح هذا التأثير يجب التفريق بين نوعين من المصطلحات النحوية.وأول المصطلحات ما يطلق عليها(مصطلحات منهجية) وهي المصطاحات التي تتناول ما يتصل بالأصول العامة للتفكير النحوي وأساليب الاستدلال .والثانية "مصطلحات تطبيقية" وهي المصطلحات التي تدور حول القضايا التفصيلية والقواعد التطبيقية.فتأثر علم أصول الفقه ينحصر في

المصطلحات المنهجية،حيث أن جميع المصطلحات التي استخدمت في التراث النحوي في هذا المجال؛ترجع إلى أصول الفقه.فمنها ما تطور مفهومه بعد انتقاله من الفقه إلى النحو، كمصطلح ،القياس والعلة والحد والتعريف،ومنها ماحافظ على مفهومه دون تغيير،كالتواتر والآحاد،أو التي تعبر عن فروع القياس وأقسامه؛كقياس العلة وقياس الشبه،وقياس الطرد،أو التي تعبر عن أقسام العلة؛مثل"بسيطة ،أو مركبة، أوقاصرة".(ابن الأنباري،1957،ص106/105)

ولعل أوضح تأثير لعلم أصول الفقه في النحو؛يتضح في وضعه وتشكيله للإطار العام الذي سلكه النحاة،وأبرز سمات هذا الإطارتتمثل في:

1-الاهتمام بالنصوص، ومدى حرص النحاة على الإلمام بها، ومراعاتها عند تقعيد القواعد،إما بالأخذ بها أو بتأويلها.

2-الوقوف على معطيات النصوص من أحكام دون البعد عن المعنى اللغوي.

3-وقوف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر اللغوية ،ومقنن في القواعد النحوية.

4-محاولة علماء النحو جمع أصول النحو في علم مستقل ،يجعلونه دستوراً يُحتكم إليه عند الخلاف.

5-أخذ بعض النحاة: "استصحاب الحال الأصل، والاستحسان، والاستدلال بالأصول،وعدم النظير،والعكس"أدلة في صياغة القواعد،وهذه الأدلة منبعها أصول الفقه.

6-الاختلاف حول اعتبار "الشبه والطرد"جامعاً بين ركني القياس؛المقيس والمقيس عله.(السيوطي،1359،ص73/72).

7-المعايير التي احتكم إليها النحاة في تعارض الأدلة والترجيح،وصور التعارض الرئيسة ثلاث"تعارض النصوص،تعارض الأقيسة،تعارض النص والقياس"وهي مستعارة من علم أصول الفقه في ترجيح الأدلة المتعارضة.

8-بقاء آثار كثيرة لعلم أصول الفقه في العلة النحوية ممثلة في:"تقسيم العلة إلى بسيطة ومركبة،وإختلاف النحاة في اشتراط "الطردوالعكس"في العلة،وهوإختلاف موجود في علم أصول الفقه.

9-الشروط التي قبلها النحاة للتحقق من سلامة العلة؛ وهو ما يعرف بالقوادح في العلة، وهي منقولة من علم أصول الفقه.

10-المصطلحات الخاصة بالأحكام النحوية نحو؛واجب ،و ممتنع ،و حسن ، قبيح،خلاف الأولى، وجائز على السواء؛ وهي أقسام الأحكام الفقهية عند علما أصول الفقه.

ثانياً:القراءات وصلتها بعلم النحو:

قبل التولج في ذكرالقراءات وصلتها بالنحو فلابد أن نلم إلمامة عاجلة بتعريف القراءات في اللغة واصطلاح العلماء.

"قرأ الكتاب :تتبع كلماته نظراً،ونطق بها أو لم ينطق بها" (الرازي،1988،ص201) ووردت في المعجم الوجيز ؟ قرأ الكتاب:قراءة و"قرءاناً" بالضم يعني جمعه وضمه ومنه سمى القرآن لأنه يجمع السور ويضمها.وقوله تعالى:"إنا علينا جمعه وقرآنه"(القيامة،الآية16) (الجوهري،مادة قرأ،ص494).أي جمعه وقراءته ومعنى قرأت القرآن:"لفظت به مجموعاً أي ألقيته " (ابن منظور ،1955،مادة قرأ،ج11 ،ص77). والقراءات :جمع قراءة وهي مصدر قرأ، وهي الجمع والضم،يقال ما قرأت الناقة جنيناً أي لم تضم رحمها على ولد(سيد رزق،1985،ص27).

ويعرف الدمياطي علم القراءات بقوله:علم يعلم منه اتفاق الناطقين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل،وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره،ومن حيث السماع.(الفضلي،1979،ص63).

وبين الزركشي في كتاب البرهان معنى القراءات والتفرقة بين معناها ومعنى القرآن فقال:القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان،فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز.والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها.(عبد العال مكرم،1996،ص94) كما عرف علم القراءات بأنه:علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريقأدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لقائله. (عدنان زروق، 2005، ص154).

والقراء من القراءة جمع قارئ والمقرئ هو من علم بها أداء ورواها مشافهة. (الدمياطي،1987،ص5).

فالقراءات جمع قراءة وهي في اللغة مصدر سماعي لقراء،وفي اصطلاح العلماء مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القُراء مخالفاً غيره في النطق بالقرآن الكريم،مع اتفاق الروايات والطرق عنه،سواء كانت المخالفة في نطق الحروف أوهيئاتها. (عدنان زروق،نفسه،154) .

هذه التعريفات مع تعددها تدور حول ضبط الكلمة من حيث تشكيلها الذي يغير في نطقها وهذا يغير المعنى ويؤدي إلى اختلاف في المعنى،واختلاف في النطق ينتج عنه وجوه القراءات.

إذن القراءات هي وجوه مختلفة في الأداء من النواحي الصوتية،أو التصريفية أو النحوية،واختلاف القراءات على هذا النحو اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض.

لما كانت القراءات هي أوثق مصدر كان لذاماًعلى النحويين واللغويين أن يعدلوا من قواعدهم، ويستقوها من منهج القرآن الكريم،فكان النحو في مقدمة علوم العربية التي شكوا فيها وفي أصله فكان هذاسبباً في أن تمثل دراسات اللغة والنحو مكاناً خاصاً بين دراسات الأدب العربي،وللقراءات أثر عظيم ودور بارز في الدراسات النحوية على مر العصور ويؤكد ذلك عبد العال مكرم في كتابه فيقول:"شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو؛ذلك لأن النحاة الأوائل الذين نشأ النحو على أيديهم كانو قُراء،ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسات النحوية ليلائموا بين القراءات والعربية،معتمدين على ما سمعوا وروا من القُرَّاء وما سمعوا من كلام العرب"(عبد العال مكرم،1968،ص45) ثم يحصر ذلك في عدة نقاط هي:

١- اختلاف البصريين والكوفيين في بعض المسائل النحوية بسبب القراءات.

٢- ظهرت قراءات مشكلة أي القراءات التي ظاهرها مخالف للقواعد النحوية فاجتهد النحويين في تخريجها.

٣- القراءات في ضوء الأصول النحوية والآراء والتخريجات تقوي المذهب وتعضد الرأي.(نفسه،ص45).

إذن القراءات وتوجيهاتها كانت مجالاً خصباً للدراسات النحوية في كتب النحو ومن ذلك كتاب سيبويه معاني القرآن للفراء،بل ألفت كتب للتوجيهات خاصة من ذلك الحجة لأبي علي الفارسي،والحجة لابن خالويه،والمحتسب لابن جني، الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب.

"كان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب للنحويين في استخراج قواعدهم، ووقفوا منها موقفاً مزدوجاً تارة يحتجون بها وتارة يحتجون لها، وبعضهم يخضع القاعدة النحوية للقراءة القرآنية"(محمد عبادة،1980،ج1،ص142).

وبصفة عامة نالت القراءات القرآنية عناية القُراء والنحويين ملتمسين الاحتجاج لها معتمدين على قياس أو تخريج أو استشهاد حتى أصبحت القراءات ميداناً للدراسة يراد به توثيق القراءات ونفي الشبهة عنها والشك في سلامتها.

موقف النحاة من القراءات:

موقف النحاة من القراءات يختلف بين النظرية والتطبيق ؛ فهم من حيث النظرية مقتنعون بأن كل ماورد وقرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ويؤيد هذا الإتجاه في النظر للقراءات أن النحاة الأول من العلماء كانوا مشاركين في الدرس القرآني .

ويتضح مما سبق أن علم القراءات كان من حيث الدراسة والأسبقية قبل علم النحو، وعلماء النحو بأقسامهم وانتسابهم لمذاهبهم،وكان الجيل الأول ممن درس علم القراءات ومن هنا اختلف تطبيق النحاة للنظرية التي قدروها عن القراءات، ولم يكن ذلك لشيء سوى أن القراءة لم تتفق مع القواعد المستقرة والمأخوذة من نصوص أخرى،"لا يشك أحد من النحاة قدامى ومحدثين في قيمة القاعدة المستندة إلى دليل قرآني، إذ أن هذا الدليل يكسبها صفة القطعية والثبوت ، وقد سبق من النحاة التسليم بالقرآن الكريم وقراءاته مصدراً موثقاً من مصادر الاستشهاد النحوي"(انظر سفيان صلاح،2005،ص78)."وقد حوى القرآن الكريم،وأنه لا يأتيه الباطل وهو محفوظ من قبل الله تعالى، فكان منهج النحاة في الجمع والتقعيد

خلطاً بين عدد من اللهجات القبلية،واعتمدوا صفاءها وشهرتها واستقوا منها مادتهم وقعدوا على أساسها قواعدهم.وقد حاولواتطبيق هذه القواعد المستقاه من الشعر على غيره من النصوص فنتج عن ذلك:رفضهم بعض القراءات التي تعارضت مع هذه المقاييس التي استنبطوها ،والتأويل في بعض النصوص المخالفة،والاضطرار إلى توجيهها توجيهاً خاصاًبهم يتماشى مع قواعدهم"(نفسه،ص88).

انقسم النحاة في تأييدهم للقراءات إلى قسمين:"فريق يرى التسليم المطلق بالقراءات،ومناصرتها على أي رواية وردت،كما تدل آراؤهم على اعتدادهم بالقراءات دليلاً من أدلة النحو،وأنهم لا يفرقون بين القراءات المتواترة والشاذة في الاستشهاد ومن هذا الفريق عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس بن حبيب ، والخليل والزجاجي ، وابن فارس.

والفريق الثاني: يضم هذا الفريق أبرز النحاة وأشهرهم وأعمقهم في الحياة اللغوية ويجمعهم جميعاً أنهم لا يحترزون عن التهجم على القراءة إذا تعارضت مع مقاييسهم ، وأبرزهم أبو عمرو بن العلاء، والكسائي" (سفيان صلاح ،مرجع سابق،ص111).

وفي خلاصة هذا الحديث عن القراءات وعلم النحو يمكن عرض نماذج نقف فيها على دور كل من علماء القراءات وعلماء النحو واجتماعهم في الدرس القرآني:

1- قال تعالى چگ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں چالنساء: ٣١ (سورة النساء،الآية٣١).

فجانب القراءات : في هذه الآية اختلفوا في ضم الميم وفتحها من قوله جل وعلا "مدخلاً" فقرأها نافع مفتوحة الميم وقرأها الباقون مضمومة الميم.

أما **جانب النحو**:قال أبو علي:"مدخلاً" بعد" يدخلكم"يحتمل وجهين:أن يكون مصدراً،ويجوز أن يكون مكاناً،فإن حملته على المصدرأضمرت له فعلاً دل عليه الفعل المذكور-ويكون قوله "مدخلاً"فيمن قدره مصدراً انتصابه بذلك الفعل،والتقدير "ويدخلكم فتدخلون مدخلاً"، ويجوز أن يكون مكاناً،كأنه قال: يدخلكم مكاناً،ويكون

على هذا التقدير منتصباً بهذا الفعل المذكور،كما أنك إذا قلت:أدخلنكم مكاناً، إنتصب بهذا الفعل، والمكان أشبه هنا"(الفارسي،2001،ج2، ص78).

و"مدخلاً" بضم الميم مصدر من"أدخل إدخالاً"وحجتهم "تدخلكم مدخلاً كريماً" وفي التنزيل:"وقل رب أدخلني مُدخلَ صدقٍ وأخرجني مُخرج صدقٍ" بضم الميم(سورة نوح،الآية17)

2-قال تعالى ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ(النساء،الآية ١)

جانب القراءات: اختلفوا في نصب الميم وكسرهافي قوله تعالى"والأرحام"فقر حمزة بالخفض .وقرأ الباقون بالنصب.(الفارسي،نفسه،ص61) .

جانب النحو:من قرأ بالنصب أخذ بوجهين أحدهما-معطوف على لفظ الجلالة،أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها-والثاني هو محمول على موضع الجار والمجرور،كما تقول مررتبزيدٍ وعمراً؛ والتقدير الذي تعظمونه والأرحام،لأن الحلف به تعظيم له.ومن قرأ بالجر؛ قيل: معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين،وأجازه الكوفين على ضعف وقيل:الجر على القسم؛وهو ضعيف أيضاً،لأن الأخبار وردت بالنص عن الحلف بالأباء؛ لأن التقدير في القسم وبرب الأرحامِ وهذا قد أغنى عنه ما قبله(العكبري،ص327)

3-قال تعالى ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼالنساء: ٦٦ (النساء،الآية66) .

جانب القراءات :قرأ ابن عامر "وما فعلوه إلا قليلاً منهم"نصباً،وقرأها الباقون رفعاً(الفارسي،ص66).

جانب النحو: من قرأ بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع، وعليه المعنى ؛لأن المعنى فعله قليلٌ منهم،وبالنصب على الاستثناء،أي استثناء قليلاً منهم والعرب تنصب في النفي والإيجاب"سرتُ بالقوم إلا زيداً"، وتقول: في النفي"ما جاءني أحدٌ عدا زيداً"وترفع على البدل من أحد ويجوز أن تقول:"ما جاءني أحد إلا زيداً"فلا تجعله بدلاً ولكن تجعله استثناءاُ(الذجاج،1994،ص207/206).

٤-قال تعالى چ ٱ ب ب ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ چ(النساء: ٩٥)

جانب القراءات: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة"غيرُ أولي الضرر" برفع الراء وقرأ نافع وابن عامر والكسائي"غيرَ أولي الضرر"بنصب الراء (الفارسي ،ص91).

جانب النحو:من قرأ بالرفع له وجهين:احداهما:أن تكون غير صفة للقاعدين وتكون صفة للنكرة ،ويجوز أن تكون غير رفعاً على جهة الاستثناء،والمعنى لا يستوي القاعدون والمجاهدون إلا أولي الضرر فإنهم يساوون المجاهدين ؛لأن الذي أقعدهم عن الجهاد الضرر.ومن نصب جعله استثناء من القاعدين،وهو استثناء منقطع عن الأول فالمعنى لا يستوي القاعدون إلا أولي الضرر ويجوز أن تكون حالاً(الزجاج ،ص210).

٥- قال تعالى چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ (النساء: ٢٤)

جانب القراءات:قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر"وأحل لكم"بفتح الألف وقرأحمزة والكسائي"وأُحل لكم" بضم الألف.(الفارسي،ص77).

جانب النحو:حجة من ضم الألف،أن ابتداء التحريم في الآية الأولى أجرى على ترك تسمية الفاعل، وهو قوله تعالى"حرمت عليكم أمهاتكم" وما ذُكر بعدهن أجرى التحليل عقب التحريم وعلى لفظه ليكون لفظ التحريم والتحليل على لفظ واحد، فكأنه قال: حرم عليكم كذا وأحل لكم كذا. وبنى الفعل للمفعول فقال "وأُحل لكم . وحجة من فتح ذلك قربه من ذكر "الله"فجعلوا الفعل مسنداً إليه وهو قوله تعالى" كتاب الله عليكم وأحل لكم" أي وأحل الله لكم، وبناء الفعل أشبه بما قبله والمعنى كتب الله عليكم كتاباً وأحل لكم.

٦- قال تعالى چ ڈ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ چ"(النساء ،الآية 10).

جانب القراءات: قرأ ابن كثير ونافع وأبوعمرو وحمزة والكسائي"سيصلون"بفتح الياء وقرأابن عامر بضم الياء(الفارسي،ص69).

جانب النحو: من قرأ بفتح الياء ماضيه صَلَى النار يصلاها ومنه قوله تعالى "لا يصلاها إلا الأشغى" (الليل ،الآية15) وهي إخبار عنهم ،أي هم يصلون من قول العرب:صلى النار يصلاها.(العكبري،مرجع سابق،ص334) ومن ضم الياء على مالم يسمى فاعله،ومعناه أنه يُفعل بهم،وحجته قوله تعالى"سأصليه سقر"(المدثر،الآية،46) (الزجاج ،ص191).

إذن من قرأ بالفتح مبنياً للفاعل من الثلاثي ومن قراء بالضم مبنياً للمفعول من الثلاثي.

٧-قال تعالى چ گ گ گ گبگ گ گ گ گگ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ
ۀ ۀہ ہ ہ ھ ھھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇۆ ۆ ۈ ۈ ۋ
ۋ ۋ و و ۋۋ ې ې ې ې □ □□ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □
□ □ □ □ □ □ □ □□ ى ى ي □ □ □ □ □ □ □ چ(النساء ،الآيه11).

جانب القراءات :اختلفوا في كسر الصاد وفتحها في "يوصي"فقرأ ابن كثير وعاصم وابن عامر بفتح الصاد،وقرأنافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بكسر الصاد.

جانب النحو:من قرأ بكسر الصاد على إضمار الفاعل أي يوصي بها الميت ،أي ولأبوى الميت وقوله مما "ترك" يعني الميت.ومن قرأ بفتح الصاد فإنه يحسبه ليس لميت معين،إنما هو شائع في الجميع فه في المعنى يؤول إلى يوصي(الزجاج ،ص193)

٨- قال تعالى چ ۋ ۋ ې ې ې □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
□□ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ ى ى ي ي □ چ(البقرة،219)

جانب القراءات: قرأها أبو عمرو برفع الواو،وقرأ الباقون بنصب الواو (القرطبي،1981،61)

جانب النحو:من قرأبرفع الواو،أنه جعل "ما"و"ذا"اسمين،ذا بمعنى الذي وما استفهام تقديره أي الشى الذي تنفقونه.وما مبتدأ وذا خبره،فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً

أيضاًمن الإبتدء والخبر تقديره:الذي تنفقونه العفو،فالعفو بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره المنفق.

أما من قرأ بانصب أن تكون "ما" و"ذا"اسماً واحدً في موضع نصب بأنه مفعول" ينفقون"فيجب أن يكون الجواب أيضاً منصوباً،كما تقول :ما أنفقت؟فتقول درهماً،أي أنفقت درهماً،فتضمر فعلاً فتنصب به العفو يدل عليه الأول،تقديره يسألونك أي شيء ينفقون،قل ينفقون العفو ومثله قوله تعالى:"وقيل للذين اتقو ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً..."(النحل،الأية 30)(أبوزرعة،1979،ص134)

٩–قال تعالىچ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯽ ﯾ ﯿ □ □ □
□ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ
(الأنعام،الآية 94)

جانب القراءات:قرأها الكسائي ونافع بالفتح"بَينَكم"،وقرأ الباقون بالرفع"بَينُكم"(محمد الضباع،ج2،ص260).

جانب النحو: وجه من رفع أنه جعل "البين" اسماً، فأسند الفعل إليه فرفعه به. أما من قرأها بالنصب ، أنه جعله ظرفاً، والتقدير: لقد تقطع وصلكم بينكم. (الزمخشري ،1995، ص46/45).

١٠– قال تعالى چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ چ
(المائدة: ٦)

جانب القراءات:قرأ الكسائي ونافع وابن عامر ويعقوب وعاصم بنصب اللام"وأرجلكم"وقرأ الباقون بالخفض "وأرجلِكم"(ابن الجذري،ج2،ص254)

جانب النحو: وجه من خفضها حملها على العطف على "الرؤوس"لأنها أقرب إلى الأرجل من الوجوه، والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من حروف العطف،كما في قوله تعالى:"وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا"(الجن،الآية 7) فأعمل ظننتم في "أن" لقربها منها.(ابو زرعة،مرجع سابق،221) ووجه من نصب أنه عطف على الوجوه والأيدي ،فعطف على ما عمل قيه الغسل فيكون حكم الأرجل هو الغسل فجعلوا العامل اغسلور؛لأنها

معطوفة على وجوهكم وأيديكم،وإنما أدخل مسح الرأس بين المغسولات محافظة على الترتيب.(النسفيّ،1989،ج1،ص382)

والأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر لا في المعنى،وقد يعظف الشيء ويكون المعنى فيهما مختلف قال الشاعر:

إذا ما الغانِياتُ برزنَ يوماً وزجّجْنَ الحَواجِبَ والعيونا([1])

وقال آخر:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً باردا حتى شَتَتْ هَمّالةً عَيْنَاها([2])

١١-قال تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ چ الأنعام: ٩٨ (الأنعام،الآية98)

جانب القراءات:قرأها أبو عمرو وابن كثير بكسر القاف"فمستقِر"وقرأها الباقون بفتح القاف"فمستقَر"(ابن الجزري،مرجع سابق،ص260)

جانب النحو:وجه من كسر القاف جعلها اسماً غير ظرف على معنى،فمستقر في الأرحام بمعنى قارٌ في الأرحام؛لأن قرّ واستقرّ بمعنى إلا يتعديان،ورفعهما بالإبتدأ والخبر محذوف،أي فمنكم مستقر،أي فمنكم قارٌ في الأرحام وبعضكم مستودع في الأصلاب، فمستقر اسم فاعل ومستودع اسم مفعول،فتعطف اسماً على اسم.(الزمخشري،مرجع سابق،ص48)

ووجه من قرأ بفتح القاف ،جعله اسم مكان ورفعه بالإبتداء والخبر محذوف والتقدير: فكلكم مستقر أي مقر ومكان تقرون فيه،ويكون مستودع أيضاً اسم مكان ومستقر اسم مكان للانسان فتعطف مكاناً على مكان.(أبوزرعة،مرجع سابق ،ص263)

١٢- قال تعالى چ ڃ ڃ ڃ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ(الأعراف،الآية26)

([1]) (البيت للراعي النميري، برزن، ظهرن، زججن أى دققن، والبيت يمثل الشاهد (٣٩٢) من الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢،ص٦١٠) فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تزجج.

([2]) (هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر نسبتها إلى قائل،والتبن،قصب الزرع بعد أن يداس،وهمالة ،صيغة مبالغة من قولهم عين فلان أرسلت دمعها ارسالاً،ويمثل الشاهد رقم(١٦٦) من شرح ابن عقيل ،ص١٦٢ .(فعطف ماء على تبنا ، وإن كان الماء لا يعلف) .

جانب القراءات:قرأها الكسائي نافع وابن عامر بالنصب"ولباسَ التقوى"ورفعها الباقون "ولباسُ التقوى"(ابن الجزي،مرجع سابق،ص268)

جانب النحو:وجه من قرأها بالنصب أنه عطفها على لباس في قوله تعالى"أنزلنا عليكم لباساً" و"ذلك خير"ابتداء وخبر.(الأخفش الأوسط،1981،ج2،ص297) ووجه من قرأ بالرفع أنه استأنفه فرفعه بالإبتداء وجعل ذلك صفة له أو بدلاً منه وخير خبر للباس وأضيف اللباس إلى التقوى.(الزمخشري، مرجع سابق،ج2،ص93).

١٣-قال تعالى چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ(الأعراف،الآية44)

جانب القراءات: قرأها الكسائي وحمزة وان عامر بتشديد (أن) ونصب اللعنة بأن (أنَّ لعنةَ الله) وقرأها الباقون بتخفيف أن ورفع اللعنة (أن لعنةُ الله).(أبوزرعة،مرجع سابق،ج 2 ، ص296)

جانب النحو:وجه من رفع على الإبتداء،وهي أن الثقيلة خففت فنقص لفظها عن شبه الفعل ،فلم تعمل في اللفظ وعملت في المعنى،فرجع مابعدها إلى أصله وهو الإبتدأ.ووجه من نصب وخفف له مذهبان:أولهما:أنه أراد أن الخفيفة من أن الثقيلة.والثاني :بمعنى أي التي هي تفسير ،وكأنها تفسير لما أذنوا به،وأراد "فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله"وحجة التخفيف قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ چ (الأعراف ٤٣)(أبي زرعة1422هـ ،ص283)

والذي يدل على عمل أن مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولك:أظن أنك قائم،يريدون أن بالتشديد.قال الشاعر :

فلَو أنَّكَ في يومِ الرّخاءِ سألتِني فِراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

حيث خفف إن المؤكدة وأعملها في الاسم والخبر،فاسمها ضمير النصب المتصل والخبر جملة سألتني.(ابن الأنباري،ج1،ص206/205)

١٤-قال تعالى چ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ چ(التوبة،الآية30).

جانب القراءات: قرأها الكسائي وعاصم بالتنوين والكسر،أي كسر نون التنوين لإلتقاء الساكنين.وقرأها الباقون بغير تنوين.(أبو زرعة،مرجع سابق،ص279).

جانب النحو:من قرأ بالتنوين جعلها مبتدأ وخبر ،أي عزيزٌ مبتدأ وابناً خبرها فثبت التنوين.ووجه من قرأ بغير تنوين جعل عزيرٌ مبتدأ وابناً صفة له،فحذف التنوين فيه لكثرة الاستعمال؛ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد.ويجوز حذف التنوين لإلتقاء الساكنين ،وقد ورد في قوله تعالى:" ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (الإخلاص:١ – ٢)"يحذف التنوين لسكونه وسكون اللام؟فكذلك التنوين من (عزيزابن الله)لسكونه وسكون الباء .(ابوزرعه،مرجع سابق ص318)

ثالثاً: أثر علم الحديث في علم النحو:

النحو من العلوم العربية التي ارتبطت بالحديث النبوي، المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ،الناطق بلسان قومه ،وهو أفصحهم ،فكان لابد من وجود التلاقي بين النحو والعلوم الدينية ،فكما استفاد المحدثون والفقهاء من اللغة ؛استفاد النحويون من علم الحديث ،لذا ليس بغريب أن نجد كثيراً من مصطلحات هذا العلم قد انتقلت إلى علم أصول النحو ،ومن هذه المصطلحات:-

الإسناد:

عند علماء الحديث هو رفع الحديث إلى قائله ،"هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه ،وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم .(ابن الصلاح –2001–ص26)

والإسناد عند علماء النحو يعني :المعنى المستعمل عند علماء الحديث ،وهو مايفهم من كلام ابن الأنباري في معنى الإسناد ، إذ يقول : في الإعتراض على الاستدلال بالنقل "فأما الإعتراض على الإسناد فمن وجهين :أحدهما :أن تطالبة بإثبات الإسناد،وقد ذهب قوم إلى أنه ليس له أن يطالبة بإثبات الإسناد،وإنما عليه أن يطعن فيه إن أمكن.ولآخر الطعن في إسناد الراوي،وذلك بأن يكون الرواي غير موثوق بروايته.(ابن الأنباري،مرجع سابق،ص46)ومعناه الثاني: تعلق خبر بمخبر عنه،أو طلب بمطلوب منه،ومنه قولهم:من علامات الاسم الإسناد إليه،أي الإخبار عنه"(السيوطي،مرجع سابق ،ص26).

الخبر:

لغة كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء،فعند أهل الحديث يقولون:"قد جاء في الخبر، أي في الحديث ، وهوحديث الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة (الفارسي–د.ت – ص10) والخبر عند النحويين "ماتحصل به الفائدة مع المبتدأ"(الفاكهي،1996،ص194)

الشاذ:

هو " ماورواه ثقة مخالفاً لما رواه الناس وفي علم الحديث : وهو ماليس له إلا إسناد واحد شذ به ثقة كان ام غيرثقه " وقيل : "حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث اصل متابع لذلك الثقة" (الطيبيّ ،1985– ص 68)

العلل :

العلة :عند اللغويين :المرض ، وقيل الحدث يشغل صاحبه عن حاجته ، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شُغله الأول (ابن منظور ــ مرجع سابق ــ(مادة علل) وعند أهل الحديث : هي : الحديث الذي اطلع علي مايُقدح في حجته مع أن ظاهرة السلامه منه، فالعلة أسباب خفيه غامضه قادحه في الحديث (الطيبي ــ نفسه ــ ص 69) . والعلة عند النحاة قريبة من معناها اللغوي، فهي ذكرالسبب الذي يصرف عن المألوف،يقول سيبويه:"وليس شيء مما يُضطرون إليه،إلا وهم يحاولون به وجهاً"(ابن جني،مرجع سابق،ص53) .

المتواتر:

عند أهل الحديث هو خبر بلغت روايته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة توطؤهم على الكذب،كالمخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر، وله شرطان:الأول أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس،إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم أو صدق الأنبياء؛لم يحصل لنا العلم.

الثاني:أن يستوي طرفاه والوسط في عدم تواطؤهم على الكذب لكثرتهم،ويدوم الحد فيكون أوله كأخره،ووسطه كطرفيه نحو القرآن الكريم،والصلوات الخمس،وعدد الركعات،ومقادير الزكوات(الطيبي،مرجع سابق،ص36/34)

والمتواتر عند أهل النحو هو ما عند أهل الحديث،يقول ابن الأنباري:"النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد؛فالتواتر:هو ما تفرد بنقله عدد لا يجوز فيه على مثلهم الإتفاق على الكذب"(ابن الأنباري،مرجع سابق،ص85) وشروط التواتر عندهم هي عين شروطه عند أهل الحديث:

الآحاد: في علم الحديث هو"ماليس بمتواتر سواء أكان مستفيضاً أو غير مستفيض .فالمستفيض الذي زاد رواته على ثلاثة ،وغير المستفيض الذي رواه ثلاثة أو أقل" (ابن الملقن،1992،ص438) وعند أهل اللغة،ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة،ولم يوجد فيه شرط التواتر،وهو دليل مأخوذ به.ويشترط في ناقله ،أن يكون عدلاً رجلاً أو امرأة،حراً كان أم عبداً،كما يشترط في نقل الحديث،لأن بها معرفة تفسيره وتأويله،فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله،إلاّ أنه يخالف الحديث في أن النقل في اللغة يمكن أن يكون من أهل الأهواء،مالم يكن الكذب ديدنه"(ابن الأنباري،مرجع سابق،ص85).

المرسل:عند أهل الحديث هو قول التابعي الكبير:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعل كذا،فهو مرسل بإتفاق،واختلفوا في الاحتجاج به،فقيل يحتج به مطلقاً،ورده قوم مطلقاً.وأما القول من دون التابعي؛قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:فاختلفوا في تسميته .قال الحاكم وغيره من أهل الحديث "ولا يسمى مرسلاَ،والمرسل يختص بالتابعي عن الرسول صلى الله علي وسلم ،فإن كان الساقط واحداً؛سمى منقطعاً، وإن كان اثنين فأكثر؛ سمى منفصلاً ومنقطعاً. وعند أهل النحو"هو الذي انقطع سنده،نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد(الزركلي،1999،الدال،والزاي)وانقطاع السند نابع من أن ابن دريد ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين للهجرة،وأبو زيد توفي سنة خمسة عشر ومائتين للهجرة،فالراوي لم يدرك المروي عنه.

المجهول:في علم الحديث صفة تختص بالراوي،فكل من لم يُرو عنه إلا واحد فهو مجهول عندهم إلا أن يكون مشهوراً بغير حمل العلم"كمالك بن دينار في الزهد وعمرو بن معدي كرب"(الزركلي،مرجع سابق،الميم ،العين) وأقل ما يدفع الجهالة،أن يروي عنه اثنان من المشهورين بالعلم.وله ثلاثة أقسام:

الأول:مجهول العدالة ظاهراًوباطناً،فلا يقبل عند الجماهير.

الثاني:مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً،والمستور والمختار قبوله.

الثالث:مجهول العين،وهو كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد.(الخطيب البغدادي، د.ط ، ص88)وفي أصول النحو"هو الذي لم ير ناقله،نحو أن يقول ابن الأنباري:"حدثني رجل عن ابن الأعرابي،وهو مختلف في قبوله، فمذهب يرى،أنه غير مقبول؛لأن العدالة شرط في قبول النقل وهو يوجب الجهل بالعدالة،فإنّ من لم يذكر اسمه،أو ذكر اسمه ولم يعرف لم تعرف عدالته،فلا يقبل نقله"(ابن الأنباري،مرجع سابق،ص91)

الإجازة: في علم الحديث مأخوذة من الجواز،بمعنى الإباحة، وقيل مأخوذة من المجاز،كأن القراءة والسماع هي الحقيقة وما عداها مجاز،وهي من طرق نقل الحديث،أن يجيز لمعين في معين،مثل أن يقول أجزت لك الكتاب الفلاني،فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة من المناولة (ابن الصلاح،مرجع سابق،ص77) والإجازة من طرق النقل لأدلة النحو،واختلف علماء النحو في جوازها،فذهب قوم إلى جوازها،وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة (ابن الأنباري،نفسه،ص52).

الاستحسان:

عند علماء الحديث هو "العدول بحكم المسألة عن ظاهرها لدليل خاص،وقيل هو أن يُترك حكم إلى حكم أولى منه،أو ما استحسنه المجتهد بفعله".(صفي الدين البغدادي،مرجع سابق،ص31). وفي علم النحو:هوترك قياس الأصول لدليل؛نحو من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ،وكمذهب من ذهب إلى أنه ارتفع بالزوائد في أوله،ومنهم من قال هو تخصيص العلة،ومثال تخصيص العلة،أن تقول إنما جُمعت أرض بالواو والنون فقيل أرضون عوضاً عن حذف تاء التأنيث،لأن الأصل أن يقال في "أرض" أرضة وهذه العلة غير مطردة ،لأنها تنتقض ب " شمس ودار وقدر" فإن الأصل "شمسة ، ودارة، وقدرة " ولا يجوز أن تجمع بالواو والنون فلا يقال:" شمسون، ودارون، وقدرون" (ابن الأنباري،نفسه،ص46/45).

الدليل:

ورد عند علماء الحديث "ما يتوصل به إلى معرفة حكم ما وهو البرهان والحجة وهو من أصول الأدلة عندهم(البغدادي،نفسه،ص14). ولغة هو ما يستدل به،والدليل:الدال الذي يدلك،وقد دله على الطريق يدله دلالة ومنه قول أبي عبيد:"وإني امرؤ بالطرق ذو دلالات"(ابن منظور،مادة دل)."وفي علم النحو:هو عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم مالا يعلم في مستقر العادة اضطراراً"(ابن الأنباري،نفسه،ص46/45).

القياس:

عند علماء الحديث هو "حمل فرع على أصل في حكم جامع بينهما، وقيل حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما لجامع بينهما ،وأركانه أربعة:الأصل والفرع والحكم والجامع" (البغدادي،نفسه،ص33).

كما ورد عند علماء النحو؛ بأنه تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل :اعتبار الشيء بشيء بجامع، وقيل حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناهكرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان،وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ ولما كان غير المنقول عنهم من ذلك في المعنى المنقول

كان محمولاً عليه. ولا بد لكل قياس من أربعة أشياءهي؛"أصل،و فرع ،وعلة، وحكم".مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يسم فاعله ، فتقول:"اسم أسند الفعل إليه،مقدماً،فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل"فالأصل هو الفاعل،والفرع هو مالم يسم فاعله،والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع"(ابن الأنباري، نفسه،ص93) استصحاب الحال:عند علماء النحو هو:"بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل.كقولك في فعل الأمر :إنما كان مبنياً؛لأن الأصل في الأفعال البناء،وإنّ ما يعرب منها لشبه الاسم،ولا دليل يدل على وجود الشبه،فكان باقياً على الأصل في البناء".(ابن الأنباري،نفسه،ص46). كما ورد عند علماء الحديث"أن الأصل في الأشياء الإباحة مالم يقم دليل على عدمها، لقوله تعالى:"هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً"(سورة البقرة،الآية29) وقيل هو:أن الذمة بريئة من التكاليف،فيستمر حتى يرد غيره.(البغدادي،نفسه،ص30)

الشاهد :عند النحاة هو"الدليل النصي المؤكد للقواعد النحوية،أي الذي تتبني عليه هذه القواعد.وهو بهذا التحديدمدلول للإحتجاج؛لأن الإحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية،فالشاهد مصطلح يستخدمه النحاة لدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدراً لوضع القواعد النحوية،(أبو المكارم،مرجع سابق،ص246). وقد نقله النحاة حين أرادوا وضع أصول النحو بناءً على أصول الفقه.

إذن يشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم؛لأنها بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها مااشترط في نقله لتعلقها به. ومن كل ما سبق تتضح صورة العلاقة بين قواعد التوجيه عند أهل الحديث،ولقد تأثرت بها قواعد النحو عند النحويين الأوائل.

رابعاً:أثر علم الكلام في علم النحو:

هنالك عدة تعريفات لعلم الكلام عند القدماء ومن أهمها:

1-هو علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج؛ ودفع الشبه(التهانوي، ص22)

2-هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة. (ابن خلدون،1967،ص327). ولقد سُمى علم الكلام بعدة تسميات وهي: أصول الدين،التوحيد،الفقه الأكبر، علم النظروالاستدلال، علم التوحيد والصفات.(انظر الفارابي،مرجع سابق،ص71).

منهج البحث في علم الكلام:

يُعد الجدل العقلي من أسس البحث في علم الكلام،وهو يبدأ بوجود قضية ما في أصول الدين طرحها أحد الذين يبغون الطعن في الإسلام ،أوغيره، ثم يأخذ المتكلم في تفنيد الأدلة والبراهن،مع محاولة نقضها،مقدماً ذلك كله في إسلوب عقلاني،حتى يصل إلى إقناع خصمه.ويتبع المتكلم في تأييده عدة طرق منها :

1-طريقة البرهان الكلامي: وهو يتسلم مقدمات، ويستنتج منها نتائج،وتسمى هذه اللطريقة بطريقة التمانع،أو إبطال اللازم.يقول الغزالي:"المتكلمون يصدرون عن مقدمات تسلموها من خصومهم، اضطرهم إلى تسليمها إما التقليد أوالإجماع أو مجرد القبول من القرآن أو الإخبار،وكان أكثر خوضهم في استخراج مناقضات الخصوم ومؤاخذتهم بلوازم مستلزماتهم".

2-طريقة التأويل: يلجأ المتكلم إلى تأويل النصوص التي يشعرأن مظهرها لا يتلاءم مع الرأي الذي يريد أن يضعه،وينصب التأويل عادة على الآيات المتشابهة،وبالفعل ظهور علم الكلام عن هذا الطريق،(أبو ريان،1973،ص35) .

وقد تأثر علماء النحوالقدامى بمنهج البحث في علم الكلام وظهر أثره في أعمالهم العملية واضحاً،وعلى رأسهما ابن جني الذي قال ذلك في مقدمة كتاب"الخصائص":"وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين-يقصد البصرة والكوفة- تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام"؛لذلك تأثر بما في علم الكلام في الكثير من أبواب كتابه،ونأخذ باباً يوضح طريقة ابن جني في عرض قضايا النحو على مذهب علم الكلام.عقد ابن جني باباً عنوانه "باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحو لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة.(ابن جني،1956،ص185).وهو يعد مثالاً للجدل في محاولة تقديم الحقائق الخاصة باللغة وجاء رده لموضوع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى،ولذلك أنه لا يعرف

أغراض القوم؛فيرى لذلك أن ما أوردوه من العلة ضعيف وساقط غير متعالٍ"

2-حجة المعتقد فساد علل النحو:يقول النحويين أن الفاعل رفع،والمفعول به نصب،وقد ترى الأمر بضد ذلك،ألا ترانا نقول:ضُرب زيد،فنرفعه وإن كان مفعولاًبه،ونقول:إن زيداً قام،فننصبه وإن كان فاعلاً،وتقول:عجبت من قيام زيد،فتجره وإن كان فاعلاً،ونقول أيضاً:قد قال الله عزوجل چ ڍ ڍ ڌ .. گ چ (البقرة،الآية١٤٩)فرفع"حيث"وإن كان بعد حرف الخفض،ومثله عندهم في الشناعة قوله تعالى چ ..... ۋ ۋ و و ۉ ۉ ..... ۓ چ (الروم،الآية4)

3- الرد على المعتقد: لو بدأ هذا المعتقد أوالسائل الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس،وذا اللغو:ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى،وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل،وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى الاسم،وأن الفعل الواجب وغيرالواجب في ذلك سواء –لسقط صداع هذا المضعوف السؤال- وكذلك القول على المفعول أنه إنما ينصب إذا أسند الفعل إلى الفاعل ،فجاء هو فضلة،وكذلك لو عرف أن الصفة في نحو "حيث،وقبل،وبعد" ليس إعراباً،وإنما هي بناء.(سليمان ياقوت،مرجع سابق،ص129/128)

مظاهر أثر علم الكلام في علم النحو:

أولاً:ظهرت التأثيرات الكلامية في النحو في فترة مبكرةعند سيبويه،ومن أمثلة ذلك قوله:"وأعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه كقولك، وذلك كقولك:هذا زيد الطويل، ويكون هو هو، وليس من اسمه كقولك هذا زيد ذاهباً،ويوصف بالشيء الذي ليس به،ولا من اسمه كقولك: هذا درهم وزناً،ولا يكون إلا نصباً"(سيبويه،1317هـ،ص276)وهو في هذا النص متأثر بحديث المعتزلة عن"صفات الله تعالى عن ذاته"الذي يشير إلى أننا مع جهلنا بحقيقة الذات الإلهية يمكن أن نصفها بصفات،دون أن يفيد ذلك التشبيه، ومن أمثلة ذلك قولهم:"إنما الله عالم، وعلمه هو هو، قادر، وقدرته هي هو، حى، وحياته هي

هو؛أي أن عِلم الله هو الله،وكذلك الأمر في كل ٍ من القدرة والحياة:وحدة مطلقة بين الذات والصفات.(أبوريان،1973،ص 178)

ثانياً: وردت عبارة "منزلة بين المنزلتين " أو ما يدور في إطارها الدلالي في كتب اللغة والنحو وتلك العبارة من أصول المتكلمين الخمسة.يقول الرماني شارحاً أحد نصوص سيبويه:"هو منى فرسخان"وهو منى عدوة الفرس ،ودعوة الرجل،وهو منى يوان، وهو منى اليد،بالرفع في جميع ذلك،على تقدير أن الثاني هو الأول؛لأنها منزلة بين المنزلتين من القرب والبعد،فدخلت في حكمها من هذه الجهة،إلا أن الرفع دخل للمبالغة. وفي حديث الأنباري عن التقديم والتأخير في التركيب النحوي الخاص بجملة "ليس" مع اسمها وخبرها استعمل أيضاً عبارة "المنزلة بين المنزلتين"وكذلك في تحديد اسمية بعض الكلمات وفعليتها، ومن ذلك"كلا".

قال المبرد:"قال الخليل"كلا اسم،وقال الفراء هي بين الأسماء والأفعال؛فلا أحكم عليها بالاسم، ولا بالفعل؛فلا أقول أنها اسم لأنها حشو في الكلام،ولا تنفرد كما ينفرد الاسم،وأشبهت الفعل بتغيرها في المكني والظاهر؛لأني أقول في الظاهر:رأيت كِلا الزيدين ومررت بكلا الزيدين، وكلمني كلا الزيدين فلا تتغير.وأقول في المكني:رأيت كليهما، ومررت بهما كليهما،وقام كلاهما.

*عبارة المنزلة بين المنزلتين:أنها تستعمل في شيءبين شيئين، ينجذب كل واحد منهما بشبه(عبدالجبار،1965،ص223).

إلىّ كلاهما كليهما، فأشبهت الفعل ؛لأني أقول: قضى زيد ما عليه، فتظهر الألف – ألف قضى– مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحق، فتصير الألف ياء مع المكني،(الزبيدي، 1973، ص133).

ثالثاً:حرص بعض علماء اللغة على توجيه معاني أصول علماء الكلام ،ومن ذلك عبارة"الوعد والوعيد"فقد مر أبو عمرو بن العلاء بعمرو بن عبيد أحد مؤسسي المذهب الإعتزالي،وهو يتكلم في الوعد والوعيد ويثبته، فقال له أبو عمرو:ويلك يا عمرو!إنك ألكن الفهم،ألم تسمع إلى قول عامربن طفيل:

وإنِّي،وإنْ أوعدتُه أو وعَدْتُه لمُخلِفُ إيعادي ومُنجِزُ موعِدِي

إنما أراد أن الله تبارك وتعالى قد وعد وأوعد ،وهو قادر على أن يعفو عمن أوعده،وقادر على أن ينجز وعده(الزبيدي،مرجع سابق،ص164).

رابعاً : هناك بعض القضايا التي عالجها علماء الكلام والنحو في ضوء مفهوم واحد،ومن ذلك حديثهم عما يسمى ب"الأصل والفرع"،وهي قضية عامة في علم الكلام؛ فالأصل معرفة الباري تعالى بوحدانيته وصفاته، ومعرفة الرسل بأياتهم وبيناتهم،وكل مسألة يتعين الحق فيها فهي من الأصول،فمن تكلم منهم في المعرفة والتوحيد كان أصولياً،ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعياً ،فالأصول موضوع علم الكلام،والفروع موضوع علم الفقه؛ فيروا أن كون الحق سبحانه وتعالى عالماً قادراً فرع على كونه حياً،والاستدلال بكونه قادراً عالماً عليه استدلال بفرع الشيء على أصله.(عبدالجبار،مرجع سابق،ص225).

والحديث عن "الأصل والفرع"من القضايا المهمة التي عرض لها النحاة في مؤلفاتهم؛حيث نجد في"الكتاب" لسيبويه آراء حول الأصلية والفرعية في التعريف والتنكير،والمفرد والمثنى والجمع، والتذكير والتأنيث،والأصل في الاشتقاق بين الفعل والمصدر.

خامساً:استغل علماء الكلام مايمكن أن تحتمله الجملة من تقديرات إعرابية؛لكى يؤيدوا مذاهبهم وذلك حين نظروا في أي الذكر الحكيم،حتى تتفق مع أصولهم الخمسة،وأخذوا يحولون في الصيغ الصرفية،وخلطوا بين الصفة والموصوف،بين الاسم والتسمية حين قالوا: قدرة الله هي الله، وحين توقفوا أمام صفات الذات قالوا لله علم بمعنى معلوم،وله قدرة بمعنى مقدور؛ ولذلك أن الله تعالى قال:" چ ....□ □ □ □ □.. ې چ (البقرة،الآية255) أراد من معلومه،والمسلمون إذا رأوا المطر قالوا:هذه قدرة الله؛أي مقدوره،ولم يقولوا ذلك في شيء من صفات الذات سوى العلم والقدرة. (الأشعري، 1996، ج1، ص256).

إذن من كل ذلك يتضح جلياً دور قواعد أهل الكلام والمذاهب الكلامية في توجيه قواعد النحوإذ أثر أهل الكلام في توجيه قواعد النحو كما سردته الباحثة على سبيل المثال لا الحصر.

خامساً:المنطق وعلم النحو:

أما تأثر النحو بالمنطق ففيه خلاف.فإن كان المنطق هو:"قوانين يعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المعرِّفة للماهيات والحجج المفيدة للتصديقات" (ابن خلدون،د/ت،541)فإنه يلتقي بالنحو في مصطلحاتهما وغاياتهما، ففي حين أن النحو آلة يعرف بها صواب تراكيب اللغة ومعانيها، نجد أن المنطق آلة يعرف بها صحة المعنى وتصديقه من خطئه وكل من منهما يعتمد طرق الاستقراء والاستنباط. لكن يستند المنطق إلى أدلة العقل مفترضاً شمولها ووحدتها،ويعتمد النحو على معطيات اللغة التي تقبل الاستثناء في قواعدها والتخصيص. ذهب الدكتور محمد عيد صاحب كتاب أصول النحو العربي إلى "أن القياس النحوي متأثر بالقياس المنطقي وأن هذا التأثر جاء مبكراً حين ترجمت علوم اليونان،وأن بعض النحاة الأوائل كانوا من الموالي من أمثال،ابن أبي اسحق عيسى بن عمر الثقفي،وهم بالضرورة قد اطلعوا على منطق اليونان"(محمد عيد ،1997،ص72). وغاية البحث عند اليونان هي البحث عن العلل واكتشافها وقد تنبه العرب إلى عقم المنهج اليوناني" الذي كان القياس الصوري أداته فقد كان يبتدىء بمقدمات كلية وينتهي إلى نتائج جزئية. ولايخفي أن أرسطو أول من استخدم كلمة استقراء لكن ليس لنفس المعنى عند علماء العرب"(أبوريان،1982،ص247) ولعله يعني علماء العرب من الفقهاء والنحاة وغيرهم. وقد ذكر دكتور مهدي المخزومي في مقدمة كتاب "في النحو العربي نقد وتوجيه "واصفاً سيبويه ومن جاء بعده من النحاة بأنهم ترخصوا في استخدام مصطلحات ليست في اللغة في شيء كالعامل والمعمول والناصب والجازم والجار وغيرها مما مهد السبيل للفلسفة الكلامية ومنطق اليونان"(مهدي المخزومي،1994،ص15) وهناك من يؤكد أن النحويين تأثروا بالمنطق في مناهجهم ويقر أنه لا يمكن أن يكون ذلك أي طرائق المنطق في طرائق اللغة: "ولكن الذي يهمنا هوأن النحويين حاولوا تطبيق أحكام المنطق على منهجهم وقواعدهم،وشتان ما بين المنطق العقلي وأحكامه الثابتة وبين الأسلوب اللغوي ووسائله المتطورة"(مازن المبارك،ص75). وفي ذات المعنى نجد الفارابي في كتابه"إحصاء العلوم"يوجدالتناسب بين صناعة النحو وصناعة المنطق ولكن

الصناعة الأولى–صناعة النحو–في الألفاظ في حين أن الصناعة الثانية–المنطق–في المعقولات:"وهذه الصناعة تناسب صناعة النحو:ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات،كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ،فكل مايعطينا علم النحو من القوانين والألفاظ، فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في للمعقولات "(الفارابي،1948،ص68). لكن الثابت أن المنطق الأرسطي قد ترجم مع علوم اليونان إلى العربية منذ أواخر العصر الأموي وبداية العصر العباسي.فقد وقف الفقهاء منه وقفة صارمة مثلما فعل الإمام الشافعي وكان هذا هو الحال في النحو وعلم الكلام"ولم يكن من أثر للمنطق في العلوم العربية والإسلامية إلا بعدما أقدم الإمام الغزالي على مزج أصول الفقه بالمنطق"(سامي النشار،د.ت،ص81) وبذا ظهر أثره في الثقافة الإسلامية.

وقد كان موقف السيرافي واضحاً وهو يضع الحدود بين النحو والمنطق في المناظرة المشهورة بينه وبين مَتَّى بن يونس التي وردت في الإمتاع والمؤانسة.والتي كانت بمثابة الرد على من يدعي تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني منذ بواكير نشأته. فالسيرافي عاش إلى منتصف القرن الرابع(ت368) (السيرافي ،ص7،السيوطي،ص509)ومَتَّى(٣38)"إن المنطق آلة من الآلات يعرف بها صحيح الكلام من سقيمه وفاسد المعنى من صالحه،....إنه لا حاجة بالمنطقي إلى النحو،وبالنحوي حاجة إلى المنطق لأن المنطقي يبحث عن المعنى،والنحوي يبحث عن اللفظ...والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضح من المعنى.ومن حديث السيرافي:إن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المألوف والإعراب المعروف،إذا كنا نتكلم العربية، وفاسد المعنى من صالحه يعرف بالعقل إن كنا نبحث بالعقل، وإذا كان المنطق وضعه رجل من اليونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها...فإن تفخيمك للمنطق لا يغني عنك شيئاً وأنت تجهل حرفاً واحداً من اللغة التي تدعو بها إلى الحكمة اليونانية،"وهو يعني أحكام الواو".من جهل حرفاً واحداً أمكن أن يجهل اللغة بأكملها"(أبو حيان،د.ت،ص82) إذن التأثير والتأثر بين علم النحو والعلوم الإسلامية وعلم الكلام ظهر أثره جلياً في مناهج النحاة .

المبحث الثالث

منهج البحث والتأليف في النحو العربي

مفهوم منهج البحث والتأليف في النحوالعربي:

إن المنهج أو المنهاج من نهج ينهج أي سلك طريقة معينة والمنهج يعني الطريق أوالسبيل الواضح المحدد المرسوم.يسلكه الباحث ليصل إلى أهداف سبق أن حددها وقصدها. فالمنهج في اللغة يعني:((الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال)) (أبوالبقاء الكفوي،1413هـ،فصل النون) وورد في المصباح المنير المعنى ذاته لكلمة منهج ومرادفها كلمة منهاج ((النهج الطريق الواضح والمنهج والنهاج مثله.ونَهَجَ الطريق ينهج نهوجاً وضح واستبان)) (الفيومي،1987،ص24) وشرح المعجم الوسيط كلمة منهج باعتبارها محدثة:((المنهج الطريق الواضح. وفي التنزيل چ..گ گ گ گ ں.. ۆچ (سورة المائدة، الآية48) والمنهج الخطة المرسومة ومنه منهاج الدراسة جمعها مناهج))(ابراهيم مصطفي، 1972،ص957)أما كلمة منهج في الاصطلاح، مرادف كلمة Method تعني ((الخطة المرسومة ،ومنه منهج الدراسة ومنهج التعليم ونحوها.ولفظ المنهج ترجمة لكلمة في اللغة الإنجليزية ونظائرها في اللغات الأوربية الأخرى.وهي تعود لكلمة يونانية كان أفلاطون يستعملها بمعنى البحث أوالنظرأوالمعرفة.كما نجدها عند أرسطو أحياناً كثيرة بمعنى بحث.وهناك عدة تعريفات للمنهج تدور في إطارالتنظيم الدقيق لمجموعة من الأفكار من أجل الوصول إلى حقيقة لم تكن معروفة من قبل ويطبع هذا التنظيم وجود طائفة من القواعد العامة الأساليب والطرق المتعددة المتاحة للباحث في المجال أما البحث في اللغة فيعني الطلب والتقصي والتفتيش والتنقيب إذن كلمة بحث مصدر بمعنى الطلب والتقصي،وهي مشتقة من الفعل بحث بمعنى طلب أو تقصى.

وقد ترد كلمة بحث بمعنى حفرالأرض وطلب الشيء فيها قال تعالى"فبعث الله غراباً يبحث في الأرض " وفي الاصطلاح :محاولة طرق أبواب المعرفة في مختلف العلوم والميادين للاكتشاف والتنمية والتطوير وفق أسلوب منظم بقواعد محددة فالبحث يعني ((طرقُ سبل المعرفة في أي علم وفي أي ميدان، ولكن وفق

أسلوب علمي ينبني على قواعد وقوانين محددة، وألا تنعدم صفة النظامية للبحث العلمي)) (عنابة،1990،ص79).فإذن البحث في مضمونه هو المحاولة وبذل الجهد من أجل الوصول إلى شيء ثم معرفته بالدراسة والتقصي من أجل الوصول إلى حقيقة معلومة أو مجهولة، ثم تفسيرها وعرضها بصورة دقيقة وسهلة ومتكاملة.((البحث هو محاولة لاكتشاف المعرفة،والتنقيب عنها، وتنميتها وفهمها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإرادة)) (عجاج الخطيب، 1986،ص100).

أما التأليف فهو من الإلفة وهي القرب والجمع بين التباعدين ،قال تعالى: چچ چ چ چ چ چ چ ڳ چ(آل عمران الآية ١٠٣) وقد وردت بعض التعريفات للتأليف في اللغة:((ألف الكتاب جمعه ووضعه)) (ابراهيم مصطفي،مرجع سابق،باب الهمزة). وترد بمعنى الألف الرقم والمؤلّف صاحب الألوف. وفي الاصطلاح وبما أنه جمع الأشياء المتناسبة الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم واحد .وفي الكلام ((جمع الأساليب المتناسبة ،وهو حقيقة في الأجسام ومجاز في الحروف،وهو في الحروف لتصير كلمات أوالتنظيم للكلمات لتصير جملاً)) (أبو البقاء الكفوي، مرجع سابق،فصل التاء)فإذن التأليف يعني جمع متفرقات الموضوع المعين وشرحها وتنظيمها وترتيبها بحيث تؤتي أكلاً طيباً بإذن الله تعالى.

إذن منهج البحث والتأليف يعني:الطريقة التي يتبعها الباحث وفق ضوابط محددة وأصول معينة تعصمه من الانزلاق والخطأ في سعيه لتحقيق أهداف سبق منه تحديدها ومنهج البحث والتأليف عند النحاة يعني الطريقة التي سلكها النحاة في جمعهم وتصنيفهم المادة اللغوية إلى زمر(اسم ،فعل،حرف)واستقرائهم القوانين والقواعد الكلية التي تطرد في كلام العرب العرباء الذين يحتج بكلامهم والخاصة بأحكام هذه الزمر عند تأليف الكلام وتحليله،وعند اشتقاق الابنية وما يعتريها من تغيرات في نظم الكلام من إعلال وإبدال وغير ذلك ،ثم تنزيل القاعدة إلى المثال وقياس المثال إلى القاعدة لأجل ضبط الكلام منطوقاً ومكتوباً،وصولاً للدلالة الصحيحة.

وبذا يكون شرط قيام العلم أن تكون هناك طريقة نطوي تحتها شتات الوقائع والمفردات المبعثرة بغية تفسير ما قد يوجد بينها من روابط أو علاقات تنظمها قوانين.ويمكن أن تفسر تطور العلم عن طريق بيان دور المنهج فيه . فتقدم البحث العلمي رهين بالمنهج يدور معه وجوداً وعدماً.فما تقدم العلم إلا لأن منهجاً اتبع وما تأخر إلا لغيابه.

البداية المنهجية للتأليف في النحو العربي :

إذا كان الإمام علي–كرم الله وجهه–هو أول من أشار بوضع النحو العربي،فقد كانت المنهجية في كلامه لأبي الأسود الدؤلي((إنحُ هذا النحو)) (الهاشمي،د.ت،ص5)أو قوله – كرم الله وجه – ((ما أحسن هذا النحو الذي نحوت)) (سليمان ياقوت،مرجع سابق،ص7)ومعالم المنهجية نلمحها في تقسيمه الكلام لاسم وفعل وحرف،ثم تعريف كل واحد على حدة ،ثم إلحاق بعض الأبواب.كلها توضح أن النحو العربي لم ينشأ عشوائياً وإنما الإمام علي–رضى الله عنه– قد تربى في مدرسة النبوة بلاغة وفصاحة،وواكب نزول القرآن،وعرف فيما وكيف وأين نزل،وكان له مصحفه وقراءته، فاستقى منابع اللغة من الرسول صلى الله عليه وسلم ورسم الخطوط الأولى لذلك العلم. أما أبوالأسود الدؤلي الذي كان من القراء والمحدّثين، والشعراء فضلاً عن كونه نحوياً. فقد استوعب التصور أو المنهج الذي أعطاه إياه الإمام علي–كرم الله وجهه–فاستكمل رسمه وأضاف بعض الأبواب مثل الفاعل والمفعول وباب التعجب والاستفهام وغيرها.((وإذا كان القدماء اختلفوا في تحديد دور أبي الأسود الدؤلي في مجال وضع النحو فإن الشيء الثابت الذي اتفقوا عليه هو أنه وضع أول نقط يحرر أواخر الكلمات في القرآن الكريم)) (سليمان ياقوت،نفسه،ص35) وكان أبرز تلاميذ أبي الأسود:نصر بن عاصم الليثي ويحي بن يعمر العدواني،وعنبسة الفيل،وميمون الأقرن، وعبد الرحمن بن هرمز.ولعل جميع هؤلاء التلاميذ لم يضيفوا لمنهج النحو شيئاً يذكر فوق ماعمل أبو الأسود. ((ولقد عرفت الدراسات النحوية طوراً جديداً في العقود الأولى من القرن الثاني الهجري على يد عالمين بارزين هما:عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي وأبي عمروبن العلاء.وقد كان دورهما متكاملاً إذ أن أولهما وهوعبد

الله من الموالي قد ركز جهده على تثبيت القواعد واعتبارها شاملة مطردة،واهتم الثاني وهو من أصل عربي بتتبع الحروف اللغوية وتنظيمها في إطار مرن يتسع لاستيعاب التنوع اللغوي)) (سليمان ياقوت،نفسه،ص55) فعبد الله بن أبي اسحق(ت177)أول نحوي تربط كتب النحو والتراجم بينه وبين القياس وأنه أول من بعج النحو أي فتقه وشقه،وكانت له آراء واجتهادات.وأنه أول من مدّ القياس أي زاد فيه–أي لم يبتدعه–غير أنه شرح العلل ووسعها وبسطها:(أول من بعج النحو،يفيد أن النحو قبله كان مستغلقاً على من تقدمه فلا يقعون فيه إلا على ظواهر لا ينفدون منها إلى حقائقه،حتى كان هو الذي تسنى له أن ينفد إلى ما وراء هذه الظواهر،فعلى حين كان أبو عمرو أوسع معرفة من عبد الله بجزيئات كلام العرب،كان عبد الله أقدر على أن يستخلص مما وقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام)) (منى إلياس،1985،ص15) وقد هجاه الفرزدق ببيت مشهور:

فلو كانَ عبدُ اللهِ مَولَىً هجَوْتُه ولكنَّ عبدَ اللهِ مَولَى مَوالياً

(الزبيدي،1973،ص32) .وذلك لأن ابن إسحق كان يكثر الرد على الفرزدق والتعنت له.فأنكر ابن أبي اسحق نصبه لكلمة(موالياً)والتي كان من المفروض أن تكون مجرورة :ويقصد ابن أبي اسحق خطأ الفرزدق في معاملة (موالٍ)المضافة معاملة الممنوع من الصرف فقد جرها بالفتحة وكان ينبغي عليه صرفها ومعاملتها معاملة(جوار)أو غواشٍ)إذ أن قياس النحو يوجب حذف الياء حين التنوين رفعاً وجراً.وعلى الرغم من أن القياس عند أبي إسحق يفسر باطراد القاعدة وعدم الشذوذ،فإنه يعد من المسئولين عن فتح باب التمارين العقلية في النحو.(سليمان ياقوت،نفسه،ص158).وقد تفوق ابن أبي إسحق على أهل طبقته بأن اهتدى إلى ظواهر في العربية تحكمها قوانين تنظم جزئياتها ولا تخضع لمجرد السماع فلابد من وجود قانون يطرد وهذا هو المبدأ العلمي الأساسي في التفكير المنهجي.أخبر ابن سلام في طبقاته عن أبيه:((قلت ليونس:هل سمعت من ابن أبي إسحق شيئاً،قال:قلت له هل يقول أحد الصُّويق؟ يعني السُّويق،قال نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا، عليك بباب في النحو يطرد وينقاس)).

(الجمحي،1980،ص15) يعني ذلك أن في اللغة ما لا يؤخذ إلا عن طريق السماع والبحث دون أن يخضع لقانون يطرد وأن هناك ظواهر لغوية تخضع لقانون ينقاس ويطرد.

وهكذا نجد أن ابن أبي إسحق كان أول من اهتدى إلى الطريق الذي يجب أن يسلك في مسائل النحو وهدى إليه((وهذا يدل على أنه قد ظهر منذ اللحظة الأولى اتجاهان:اتجاه يخضع الكلام لمعايير بعينها ،واتجاه آخر يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة))(منى الياس،مرجع سابق،ص13).

أما أبو عمرو بن العلاء (ت159) فقد كان((من الأعلام في القرآن وعنه أخذ يونس وغيره من مشايخ البصريين)) (ابن النديم،377،ص28) فقد كان دقيقاً في ضبط الكلمات إعراباً.وقد اعتمد على الرواية والسماع ((كان من المتشددين في القياس المهتمين باطراد القاعدة،وفاض في التعليل واهتم بالاستقراء على الرغم من أنه يعلم أن النصوص التي يستقريها لا تمثل لغة العرب كلها)) (سليمان ياقوت،مرجع سابق،ص173).

وهذا مبدأ النحاة كلهم فقياسهم قائم على استقراء ناقص أي أنهم لم يأخذوا من كل القبائل بل أخذوا من قبائل بعينها...وأقصد هنا نحاة البصرة فقد((أخذوا من قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه،وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ،ثم هزيل وبعض كنانة وبعض الطائفيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم)). (السيوطي، 1998، ص 33)) وذلك لاختلاطهم بغيرهم من العجم أو مجاورتهم.

ذكر أبو عمرو بن العلاء بين القراء وبين اللغويين أكثر منه بين النحاة إلا أنه له إسهامه في النحو.واقترن اسمه كثيراً بعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ((فعلى حين كان أبو عمرو أوسع معرفة من عبد الله بجزيئات كلام العرب ،كان عبد الله أقدر على الاستخلاص مما وقع إليه من كلامهم القوانين التي على هديها يتصرفون في الكلام)) (منى الياس،مرجع سابق،ص12) مما روى من مناظرات أبي عمرو بن العلاء في أوجه إعراب بعض القراءات ما جاء في مجالس العلماء:((جاء عيسى بن عمر إلى أبي عمرو بن العلاء فقال:يا أباعمرو ما شيء

بلغني أنك تجيزه؟ قال وما هو؟قال بلغني أنك تجيز (ليس الطيبُ إلا المسكُ)بالرفع .فقال له أبو عمرو:نمت يا أبا عُمَر وأدلج الناس،فليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع)) (الزجاجي،1999،ص27،وانظر الزبيدي،مرجع سابق،ص43) وهذا يدل على سعة معرفته بلغة العرب وولهجاتهم وهو على ثقة من أن كل الحجازيين ينصبون وكل التميميين يرفعون.والذي يعنينا من أبي عمرو أنه ((كانت له أقيسة،وأن أقيسته كأقيسة ابن أبي إسحق لا تعدو أن تكون قانوناً يستظهرونه من كلام العرب وربما وسعوا حدود هذا القانون فبنوا عليه أشياء تلزم عنه كما يتصورون.وما كان يذهب إليه أبو عمرو ومثله في ذلك مثل ابن أبي إسحق لا يعدو أن يكون استقراء استنبطوه من بعض كلام العرب دون سائره،ومع ذلك فإنهم ربما وسعوا حدود تلك الطريقة فبنوا عليها أشياء يلزم عنها كما يتصورون ولو لم يقفوا على شاهد من كلام العرب)) (انظر،منى الياس،مرجع سابق،ص16) **أما عيسى بن عمر**(ت149)فهو ((إمام في النحو والعربية والقراءة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق،وصنف في النحو الإكمال والجامع)) (السيوطي، 1979، ص237) قال فيه تلميذه الخليل :

ذهبَ النحوُ جميعاً غيرَ ما أحدثَ عيسى بنُ عُمَرْ

ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناسِ شمسٌ وقمرْ

(السيوطي، نفسه،ص238) إن عيسى بن عمر(بصري من مقدمي نحوي البصرة أخذ عن عبد الله بن أبي إسحق،وعن وعن عيسى بن عمر أخذ الخليل،كان عيسى بن عمر ضريراً،أحد قُراء البصريين ومات سنة تسع وأربعين ومائة وله من الكتب :كتاب الجامع وكتاب المكمل) (ابن النديم ،مرجع سابق،ص41) ووردت في غير هذا الموضع الجامع والإكمال.وقد اهتم عيسى بسماع المادة اللغوية وأخذها من مصدرها ،وقد تأثر بعبد الله بن أبي إسحق في استخدامه القياسأي اطراد القاعدة النحوية ((واستطاع عيسر بن عمر التوسع في القياس في حمل تركيب نحوي على آخر أي أنه قياس ينظر في الاستخدام اللغوي ويعلله مع التطبيق في الشواهد المختلفة ،ويقترن القياس عند عيسى بالتأويل الذي يبيح عطف

المفرد على موضع الجملة)) (سليمان ياقوت،مرجع سابق،165). ويقال إن عيسى في منهجه في النحو ربط الدلالة بالإعراب واهتم باللهجات الخارجة عن القياس أو ما يسمى بالشاذ ((اهتم عيسى بن عمر بالإشارة إلى اللغات (اللهجات) التي خرجت عن القياس أي الاطراد في الاستعمال والدليل على ذلك ما قاله القدماء من أنه حرص في وضع كتابه (الجامع)على الأكثر في الاستعمال وسمى ما شذّ عن الأكثر (لغات)،وكان عيسى بن عمر يعلل القراءات في ضوء أقيسة النحو .

وظلت فكرة استنباط القوانين التي يجري عليها كلام العرب تجنباً للحن والخطأ اللغوي ظلت هي الموجّه الأول للنحويين في أعمالهم في أطوار علم النحو المختلفة .فقد عنوا أيضاً بالقياس من التأمل في كلام العرب واستظهار الأحكام والأوضاع لضبطها بقوانين.((وبهذا الاعتبار كانو يجعلون المعرفة بالعربية عن طريق القواعد الصناعية مقابلاً للمعرفة بها قريحة ومعنى ذلك أن القياس في نظرهم إنما هو تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى معرفة صناعية علمية تقوم على أصول التفكير العلمي)) (سليمان ياقوت، نفسه، ص21/20) والقياس باعتباره يهتم بالنظر في كلام العرب لاستخراج القوانين التي يجري عليها إذن فهو التعبير عن جملة ما يشتمل من وسائل متبعة في استخلاص القوانين النحوية.فهو مسئول بهذا الاعتبار عن جملة الطرائق التي يتألف منها منهج البحث النحوي.

وإذا نظرنا إلى إسهام يونس بن حبيب البصري الضبي(ت182)وهو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء وقد تتلمذ على يديه سيبويه.فهو ((بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ،سمع عن العرب وروى عن سيبويه فأكثر وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها)) (السيوطي،مرجع سابق،ص٢٣٩) لذا وصف كثيراً أنه من أكابر النحاة وهو تلميذ عبد الله بن أبي إسحق وقد كان((شديد التثبت في تحصيله موثوق الرواية قوي الحافظة ليس عنده من العلم إلا ما رآه بعينيه)) (الزبيدي،مرجع سابق،ص51)أي ما سمعه وشهده أو حضره من الكلام.

وقد تفرد بأقيسة منها إثبات التاء حال النسبة لبنت ،ورد المحذوف حين التصغير ((من أقواله:رد المحذوف في التصغير،وإثبات التاء في النسبة لبنت وإلحاق نون

التوكيد الخفيفة للمثنى في نحو أضربانّ)) (ابن الأنباري،مرجع سابق،ص47) وقال عنه محمود سليمان ياقوت:((توقف يونس أمام بعض أبواب الصرف وما يندرج تحتها من القضايا،وأصدر عليها بعض الأحكام المعيارية ومن أمثلة ذلكأنه لا يجيز النسب إلى ما كان عليه وزن(فعِيلة،وفُعيلة)إلا بحذف الياء.ولذلك لم يقبل أن يقال في حنيفة حنيفي،وفي سُليمة سليمي وقال: هذا قليل خبيث ،كما اهتم بتحليل التراكيب النحوية التي وردت عن العرب مع بيان أصولها المقدرة أي أنه يميل إلى التقدير كغيره من النحاة)) (سليمان ياقوت،نفسه،ص179) وليونس توجيهات نحوية في أوجه القراءات القرآنية.

أما **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (توفي سنة سبعين ومائة وقيل سنة خمس وسبعين)(الزبيدي ، مرجع سابق، ص51) كان مقرئاً ونحوياً((كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ،وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب (العين) المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة)) (السيوطي، مرجع سابق،ص557) وهو أستاذ سيبويه وتوجد في كتاب سيبويه الآراء النحوية للخليل لذا نسبت المسائل والأصول في كتاب سيبويه للخليل. وقد استطاع الخليل أن يستنبط مقاييس تركيب الكلام العربي ولخص مادتها التي صيغ منها وهي الحروف،ولبناته التي شيد بها وهي الكلمات ،ونسقه المميز وهو التركيب الإعرابي مرتكزاً في تحليله إلى الأساليب المطردة التي تعتبر مثالاً للاستعمال الصحيح وحكم بالشذوذ فيما عداه .وقد لاحظ الخليل أن لكلام العرب نسقاً يسير على قواعد محكمة فعمل على تبيان تلك القواعد استقراء من سماع فصيح اللغة وعلى توضيح علل أقيستها وإبراز العوامل المؤثرة في إعرابها . ((ثم إن الخليل تجاوز ما أقره سابقوه فجاء بفكرة القياس التعليلي بنظره إلى اللغة نظرة شمولية مثل الإعراب أصل في الأسماء ، والبناء مقيس في الأفعال وأن هذه القاعدة لا تتغير إلا لعلة عارضة مثل شبه الاسم بالحرف وشبه الفعل بالاسم)) (الزجاجي، 1959،ص66) ونسبة لما يتمع به الخليل من سليقة لغوية موروثة فهو عربي من الأزد وذكاء يتمتع به كشفه ما قام به من أعمال جليلة في معجم العين وعلم العروض لذا لم يكن ليكون أقل حظاً في علم العربية أو النحو

العربي (ما إن استقر الأمر بين يدي الخليل حتى كان منهج البحث النحوي قد تكاملت صورته عنده،ويمكننا أن نقول بغير قليل من الإطمئنان :أن الأسس التي قام عليها نشاط من تلاه من طبقات النحاة على اختلافهم لم ينلها من التعديل إلا اليسير وأثر الخلاف ما بين من تلوه –فيما يظهر– إنما كان في تطبيق الطرائف التي كانت أدواته في البحث ،ولم يكن خلافاً في هذه الطرائف نفسها. وأظهر ما تميز به الخليل هو القدرة على التصور الشامل لموضوع بحثه وضم نشر ما تناثر من جزئياته في كلمات جامعة وقوانين ،لا يكاد يخرج عنها شيء منه ،ومن خلال هذا التصور الشامل يهتدي إلى وجوه الاتصال الخفية مابين مختلف ظواهر العلم الذي يتصدى له) (منى الياس،مرجع سابق،ص13/12) ومما تصدى له من العلوم النحو العربي فالمنهج الذي اتخذه مع ما ذكرت دكتورة منى الياس آنفاً أنه ينطلق من الجزء إلى الكل ، وأنه عدَّ الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس، كما أنه أتى بفكرة العامل وتعليله ((وعماد المنهج النحوي عند الخليل بعد تصنيف الكلام إلى زُمر فكرتان هما عمود القياس الذي يكاد يكون لباب منهجهما وهما فكرة العامل وفكرة الأصل والفرع وما تستتبعه من تعليل وهذا هو قوام القياس)) (منى الياس،نفسه،ص25)، ولفظ منهجهما يقصد به منهج الخليل ومنهج تلميذه سيبويه ،فدراسة منهج أحدهما هو دراسة لمنهج الآخر إلا من بعض الاختلاف . وعلى يدي الخليل تكامل منهج البحث وتحددت أدواته ومذاهب التحقيق فيه غالباً يكون منهجه هذا تصوراً في ذهنه يصدر عنه الأحكام في المسائل المختلفة ثم أبانها وفسرها بصورة أوسع من أتى من بعده من النحاة وامتد منهجه لديهم. (وأول خطوة في هذا المنهج هو تصنيف الكلام إلى زُمر.والذي عليه نحاة العربية قاطبة في هذا الباب،وهو التقسيم الذي ترتفع به بعض الروايات إلى أنه مما ألقاه علي بن أبي طالب إلى أبي الأسود الدؤلي الذي يعتبر النحوي الأول ،وهذه الأقسام الثلاثة هي:الاسم ،والفعل،والحرف،وهو تقسيم لا يخرج عنه أي لفظ من ألفاظ العربية وإن كان قد وقع الخلاف بين النحاة في بعض الألفاظ وإلى أي الفئات تنتمي) (منى الياس،نفسه،ص27) وقد طبق الخليل فكرة الأصول والفروع وقد ظهرت في منهجه النحوي كثيراً تظهر في مذهبه التعليل والقياس.

إذن هؤلاء هم أبرز من أصَّلوا لنحو ووضعوا منهجه، ويبدوا للباحثة أن دراسة هؤلاء العلماء في النحو العربي ،قامت على الملاحظة للغة من أهلها ثم استنباط قواعدها. وبذا يتضح منهج النحاة الأوائل في الآتي :

أولاً:نجدهم قد اتخذوا القرآن الكريم المصدر الأول لاستقراء قواعد اللغة وتفريعاتها والاستدلال على عربيتها بكلام العرب عند التقعيد وقاسوا عليه سائر أنواع الكلام العربي،على الرغم من أن نشأة النحو العربي ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية.

ثانياً : أخذوا اللغة من قبائل بعينها ارتضوا فيها الفصاحة ،ونقاءها من الدخيل .

ثالثاً :حددوا زماناً ومكاناً للفصاحة والاحتجاج واعتمدوا على شعر العرب ونثرهم أكثر من الحديث النبوي الشريف.

رابعاً:أقاموا قواعد اللغة على المكتوب من اللغة وعلى المنطوق منها حيث سمعوها من أهلها وكتبوها ثم قعدوا القواعد.

خامساً :استظهروا القواعد العامة من استقراء الكلام ولذا قد يطلقون القياس على المعرفة العامة بالقواعد الصناعية ويجعلون هذه المعرفة مقابلاً لمعرفة أحكام الكلام.وبذلك كانوا قد أصلوا لنمو النحو العربي وتكامله وتحديد المعالم الكبرى لمناهج البحث فيه . ولذا استخرجوا القاعدة عن طريق استقرائها من كلام العرب وفق ضوابط معينة لذلك الكلام. ثم استنباطها من المسموع ثم يقاس عليها مالم يسمع. واتضح ذلك من خلال منهج الخليل بن أحمد الذي من أبرز مظاهره استقراء القاعدة واستنباطها ثم القياس عليها.

ب-الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة في هذا البحث تحفها كثير من الصعوبات،كمايمكن وصفها بالندرة فهي بهذا المسمى لم تعد فيها رسالة فقواعد التوجيه مصطلح لم يحظ بنصيب وافر من الدراسة ، ولكن نجده في بطون كتب الأصول ومنها كتاب (الأصول) لدكتور تمام حسان وكتاب (مدرسة البصرة) لعبد الرحمن السيّد و(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لابن الأنباري، ولم تصل الباحثة إلى دراسة حديثة ماجستير أو دكتوراه ، وذلك بعد التجوال في بعض الجامعات كجامعة الخرطوم وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، وجامعة أمدرمان الإسلامية ، وقد تطوفت الباحثة في الشبكة العنكبوتية فلم تعثر على رسالة تحت هذا العنوان ، ويبدو للباحثة أن ما يلي دراسات لها صلة بهذا البحث وهي:

دراسة عبد الله عباس أحمد ، رسالة ماجستير، 2003 ،جامعة الخرطوم ، بعنوان المصطلح النحوي بين القراء والنحاة والشعراء ؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التنقيب عن أصل المصطلحات النحوية،ومعرفة المسميات المختلفة لبعض المصطلحات النحوية وارتباط نشأة المصطلحات النحوية بالدراسات القرآنية. واتبع الباحث المنهج الوصفي ، وخلصت هذه الدراسة إلى التباين الواضح في مذهبى البصرة والكوفة ، وأثر هذا التباين على المصطلح النحوي،واتضح من خلال هذه الدراسة ارتباط نشأة النحو بالدراسات القرآنية والحديث والفقه وقد ظهر هذا الأثر في كثير من الجوانب النحوية وتلتقي مع الدراسة الحالية في مضمونها وتختلف عنها في شكلها.

دراسة سليمان عبد الفتاح عبيد الله ، بعنوان اختلاف رواية الشواهد وأثره في التقعيد النحوي، رسالة ماجستير 1427هـ 2006م ، جامعة أمدرمان الإسلامية، هدفت هذه الدراسة إلى إلى معرفة أثر اختلاف الروايات على التقعيد النحوي،اختلاف المدارس النحوية من الأسباب التي أدت إلى اختلاف الرواية للشاهد النحوي.هل اختلاف الروايات كان له أثر واضح في المسائل النحوية .منهج هذه الدراسة هو المنهج التاريخي الوصفي.

وتوصل الباحث إلى : أن المادة النحوية تضخمت بكثرة الآراء وتعدد المسائل النحوية من قبل جهود النحاة وآرائهم التي تفردوا بها. وتتفق هذين الدراستين مع الدراسة الحالية في أنها جميعها تأصيل لعلم النحو .

كما توصل إلى أن النحاة كانوا يحرفون الروايات لخدمة الرأي، فيأتون بنصوص تسند وتوافق آراء النحاة وقواعدهم وإن كانت تخالف الرواية. وارتبطت هتان الدراستان بالدراسة الحالية بالدراسة الحالية في أنها تأصيل لعلم النحو العربي .

الفصل الثالث

(الدراسة الإجرائية)

قواعد التوجيه ودورها في الاستدلال والتأويل والتخريج وتقعيد النحو

تمهيد:

تُعد قواعد التوجيه النحوي إحدى العوامل المؤثرة في الدرس النحوي على اختلاف فروعه،وفي بناء أحكامه المختلفة وسبباً من الأسباب التي أدت إلى توسع الخلاف بين النحاة على اختلاف مدارسهم،وتنوع الأحكام النحوية المختلفة مما يدل على مرحلة الازدهار النحوي،وسلامة الفكر الناضج الذي تميز به النحاة الأوائل.وقد ترددت قواعد التوجيه عند أبرز النحاة ووردت في معظم مباحثهم لما لها من أهمية في التأثير على صحة ما تراه المدرسة النحوية في مسألة من الأحكام النحوية المتفرقة على اختلاف أنواعها.

على أن أبرز هذه الكتب النحوية التي تشيع فيها قواعد التوجيه وتتردد بصورة ملحوظة فيها هي تلك الكتب التي تُعنى بذكر الخلاف النحوي والأصول النحوية وتهتم بتعليل الأحكام.ولم يكن أحدٌ من قبل مهتماً بهذه القواعد إلا في الدرس اللغوي المعاصر،فقد كان الدكتور عبد الرحمن السيّد أول من وقف مع هذه القواعد في كتابه مدرسة البصرة،وقد وضعها في أحد مباحث كتابه.ثم أتى بعده الأستاذ تمام حسان في كتابه الأصول فقدم تعريفاً لها،وقام بذكر هذه القواعد المنتشرة في بعض الكتب النحوية،وكانت هذه الوقفة من الأستاذ تمام حسان فاتحة للباحثين الذين تحدثوا بعده عن هذه القواعد. وفي ضوء أهمية قواعد التوجيه في الدرس النحوي استشعرت الباحثة ضرورة اعادة دراستها،وجمعها بشكل مختلف عما تناوله النحاة ؛لأن هذه القواعد التوجيهية لم يُنظر إليها بمنظور الحكم النحوي والاستدلال على الحكم،وإنما نُظر إليها من منظور السياق،والعبارة الدالة عليها داخل السياق مع الاستدلال وإفادتها للحكم هو مايكون واضحاً وجلياً في هذا البحث.

مفهوم قواعد التوجيه وعلاقتها بقواعد النحو وصلتها بالتأويل والتخريج:

للتوجيه معانٍ عدة في اللغة والاصطلاح ولعله ليس هناك تضارب في تعريف كلٍ منها ففي اللغة يعني: التوجيه مصدر وَجَّهَ لا تَوجّه ووجَّهه إالقصد، والوجهة،والمعنى،والسبيل،والصواب،والظهور.(الفراهيدي،1421هـ،مادة وجه، ص1036) (ابن منظور 1419،ص255)

وورد في كتاب التعريفات"التوجيه هو ايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين،وإيراد الكلام على وجه يندفع به الخصم،وقيل عبارة على وجه ينافي كلام الخصم(الجرجاني،1405،ص96) كما جاء في دستور العلماءأنه"التوجيه جعل الكلام موجهاً ذا وجهة ودليل"(نكري،1421 ، 284ص) والتوجيه جعل الشيء أو الأمر على جهة واحدة مستقيمة لا تختلف،وتدعو الحاجة إليه إذا جاء الشيءأوالأمرأو الكلام ذا وجوه متعددة ويراد تحديد وجه منها.(ابراهيم مصطفي،ص1015).والتوجيه من الوجه ،ووجه الكلام :السبيل الذي تقصده به ويقال في المثل :وَجه الحجر وِجْهة ماله"وجهاً ماله "وتروى وجْهَه وجِهةٌ بالرفع و"ما"صلة في الوجهين والنصب على معنى وَجَّهالحجرجهة والرفع على معنى أن للحجروِجهة ما فإن لم يقع موقعاً ملائماً فأرده إلى جهة أخرى فإن له على حال وجهة ملائمة إلا أنك تخطئها.ويضرب في حسن التدبير أي لكل أمر وجه لكن الإنسان ربما عجز ولم يهتد إليها.(الميداني،1379،م1،ص362). واستنتج ابن منظور معنى التوجيه من قوافي الشعر عندما قال: في قوافي الشعر التأسيس والتوجيه والقافية وذلك في مثل قوله : "كليني لهم يأأميمة ناصب"

فالباء هي القافية والألف التي قبل الصاد تأسيس والصاد توجيه، بين التأسيس والقافية، وإنما قيل له توجيه؛لأن لك أن تغير بأي حرف شئت ولذلك قيل له توجيه.(ابن منظور،مرجع سابق،م3ص559). وفي اصطلاح النحويين عرّفه تمام حسان بأنه:"تحديد وجهٍ ما للحكم ويقسمه إلى قسمين؛توجيه استدلالي وتوجيه تأويلي ،أما الاستدلالي فيكون بالسماع أو القياس والقياس إما حملاً على اللفظ أوحملاًعلى المعنى. والتأويلي يكون بالرد إلى الأصل أوالتماس مخرج أو مسوغ"(تمام حسان،1401،ص231). والتوجيه في النحو هو:هو بيان أن رواية

البيت أوالقراءة لها وجه في العربية وموافقة لقواعد النحو. كما عُرف في علم البديع :بأنه ايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين ويكون أحدهما مدحاً والآخر ذماً نحو قوله تعالى چ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ چ (البقرة.الآية114) فيفهم منها الذم الذي أراده اليهود،والمدح الذي أراده المسلمون حين رغبوا في أن يرعاهم الرسول صلى الله عليه وسلم .وفي قول الشاعر:لأعور يسمى عمرا : خاط لي عمرٌ قباءليت عيناه سواء(أميل بديع،2006،ص696) في حين عرفه محمد حسين بأنه: "تحديد دليل أو تحديد سبب أومخرج لأي مسألة نحوية".(صبرة، 2006، ص22).ومن خلال التعريفين تبين أن فيهما قصوراً أو إبهاماً ولعل الجمع بينهما يُجبر ذلك،فيكون المصطلح الذي يرتضيه البحث أن التوجيه :هو تحديد وجهٍ ما للحكم النحوي على الشاهد ذي الوجوه المتعددة عن طريق التخريج أو التأويل أو تحديد الدليل أو العلة.

وإذا كان تحديد مصطلح التوجيه قد جاء متنوعاً، فإن ذلك قد انعكس على استخدام النحويين له وللمصطلحات التي ترادفه أوتشابه، كالتخريج والتأويل والجهة والسبيل والقياس والعلة والحجة ولعل أكثرها شيوعاً مصطلحا التأويل والتخريج.

التوجيه والتخريج :"التخريج مصدر خرّج بالتضعيف،وهو ترك البعض ومخالفة بعض الشيء بعضه،يقال خرّج الغلام لوحه تخريجاً إذا كتبه فترك فيه مواضع لم يكتبها،وخرَج فلان عمله إذا جعله ضروباً يخالف بعضه بعضاً."(ابن منظور، مرجع سابق، ص55/4).

وهذه معان قريبة من معنى التوجيه فكون الشيء ضروباً مختلفة شبيه بايراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، وبذلك يكون المعنى اللغوي قد نُقل إلى الاصطلاح.

لقد استخدم بعض النحويين هذا المصطلح لدلالة على معنى التوجيه،وقد سلك أبو حيان هذا المسلك وإن كان استخدامه لمصطلح التوجيه أكثر .والتخريج نوع من أنواع التأويل ؛لأنه يُرد إلى استخدام أصل القاعدة بل وإلى أصل الوضع.

التوجيه والتأويل: التأويل في اللغة يقصد به الرجوع من آل يؤول إذا رجع وارتد وأصلح وهو من الأيل بمعنى السياسة.(ابن منظور، مرجع سابق،

ص246) وأصله الأول ؛ فكأن المؤول على هذا المعنى يُرجع الكلام إلى ما يحمله من المعاني.(باخبازي،2001،ص44)

ومن معانيه التفسير:قال الطبري "أما التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير.(الطبري،1420،ص184/3)

كما عرّفه الجوهري:بأنه تفسير مايؤول إليه الشيء وقد أولته وتأولته تأولاً بمعنى التفسير.(الجوهري،1404،ص م184/3)

أما في اصطلاح النحويين هو:حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي.(الحموز،1404،م1ص17). وعرفه أبو المكارم بأنه:"صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أولو الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه.(أبو المكارم،2007، ص262).

وقد عُرف بأنه:صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي وبهذا استعمل عند المفسرين والتكلمين والنحاة"(محمد عيد،1978،ص183).

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن المسوغ للتأويل هو عدم توافق القاعدة مع النص حيث يقول أبو حيان:"التأ ويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول.(السيوطي،1421،م1ص75،نقلاً عن أبي حيان) قال هنادي عن تفسير كلمة جادة في نص أبي حيان"أن المراد منها القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة عند اصطدام نص بقاعدة نحوية عمد النحاة إلى تأويله بما يتفق ومذهبهم النحوي واللغوي.(هنادي،1408،ص14) وبعد هذا العرض يمكن القول:أن التأويل أعم من التوجيه ؛لأن التأويل يكون عند اصطدام القاعدة النحوية بالنص شعراً ونثراً وهو بهذا المعنى يشمل كل الوسائل والمصطلحات التي يُلجأ إليها لإرجاع ما خرج عن أصله إلى ذلك الأصل باصطناع علاقة بينه وبين ما أُصل له.وبذا يتضح للباحثة أن كلاً من التوجيه والتأويل والتخريج يكون مرماهم في التأصيل للقاعدة النحوية بإختلاف الوسائل والطرق التي يتبعها كلٍ منهما. إذن التوجيه هو فن يُعنى بالكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها وبيان

ملائمتها للقاعدة النحويةأو اصطدامها معها هذا ماتراه الباحثة. بعد معرفة مصطلح التوجيه لغة واصطلاحاً ننتقل إلى معرفة مصطلح القاعدة حتى يتضح معنى قواعد التوجيه كلياً وهو الذي نحن بصدده.

فقد عرفت القاعدة :" بأنها قضية كلية منطبقة على جميع جزيئاتها(الجرجاني، 1405،ص73).

وعرفها ابراهيم أنيس بأنها"الضابط أوالأمر الكُلي ينطبق على جزيئات،مثل"كل أذُونٍ ولَودٌ، وكل صموخٍ بيوض" (ابراهيم أنيس، مرجع سابق، ص783).

وبعد أن تطرقنا إلى تعريف مفهوم التوجيه والقاعدة نستطيع القول بأن مفهوم قواعد التوجيه هو"تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية ،سماعاً كانت أواستصحاباً أم قياساً،التي تستعمل لاستنباط الحكم".(تمام حسان،1401،ص190).

ترتبط قواعد التوجيه بقواعد النحو التي تعد الدرع الذي يصون اللسان من الخطأ ويدرأ الذلل عن القلم وهي التي تضبط قوانين اللغة الصوتية،وتراكيب الكلمة والجملة،وهي ضرورية لا يُستغنى عنها،وعليها تعتمد الدراسة في كل لغة ،وكلما نمت اللغة واتسعت زادت الحاجة إلى دراسة هذه القواعد،وقد عُرفت هذه القواعد بتعريفات عدة منها:

يقصد بها تلك الطائفة من المعايير والضوابط المستنبطة من القرآن الكريم والحديث الشريف ومن لغة العرب الذين لم تفسد سليقتهم اللغوية ويُحكم بها على صحة اللغة وضبطها.(حسن البجة،1999،ص١٧٤)

كما عُرفت بأنها "القوانين التي تحكم اللغة، والتي يتركب الكلام بموجبها من أجزاء مختلفة ؛ كالقوانين الصوتية وقوانين الكلمة وتراكيب الجملة. (فتحي ذياب، د.ت،ص9) وهي علم من علوم اللغة التي تتعلق بالمبادي الأساسية لصياغة المفردات واشتقاقها وبناء الجمل ونظمها في موضوعات وفقرات،تساعد هذه المبادي على النطق الصحيح والدقة في أداء المعنى الفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو:

يرجع الفرق بينهما إلى وظيفة كلٍ منهما،وما يتصل بهما،أويؤثر فيهما،من حيث أن وظيفة قواعد التوجيه هي تقرير التوجيه الذي تذكر في سياغه وتفسيره وتعليله والاستدلال عليه أوالاحتجاج له وتذكر الحالات والمواضع الإعرابية وبيان أوجه كلٍ منها ؛فقواعد التوجيه عامة وقواعد النحو خاصة؛ فإذا كانت كتب النحو جمعت قواعد الأبواب جمعاً مقصوراً ومعتمداً؛ لأن د جمع هذه القواعد هو الغرض الذي يكتب من أجله أي كتاب للنحو،فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لماماً ؛لأن النحاة لم يعتنوا بجمعها وتصنيفها وإنما كانوا يشيرون إليها كلما سنحت لهم الفرصة للإشارة إليها إما في معرض الشرح أو النقاش والمحآجة.

وترد قواعد التوجيه أكثر ما ترد في نوعين من أنواع الكتب في التراث النحوي وهي كتب الخلاف وكتب الأصول أما قواعد النحو فترد في كل كتب النحو العربي.(تمام حسان،مرجع سابق،ص190)

وتدور قواعد التوجيه حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المفردة،وتحاول تنظيم العام لأنواع الاستدلال كالسماع والكثرة والقلة والندرة والشذوذ والشاهد والاحتجاج والمسموع ،كما تتناول أصل الوضع وأصل القاعدة والعدول عن الأصل والقياس والعلة وأصول القرائن والإعراب والبناء وقد عُنيت بالظواهر النحوية العامة التي لا تحدد بباب نحوي بعينه(انظر تمام حسان،نفسه،ص192).إذن العلاقة بين قواعد التوجيه وقواعد النحو هي علاقة الخاص بالعام.

هنالك قاعدة كبيرة في أصول الفقه الإسلامي تجعل المصلحة غاية،وتقابلها قاعدة كبرى في أصول النحو تجعل "الفائدة"هي الغاية.وتلخص المصلحة في أصول الفقه بأنهاعبارة"لا ضرر ولاضرار"وتلخص الفائدة في أصول النحو عبارة يمكن أن نضعها في صورة مشابهة نحو"لا خطأ ولا لبس" وقد وضعها ابن مالك في شطرة من أبيات ألفيته يقول: "وإن بشكل خيف لبس يجتنب" (تمام حسان،مرجع سابق،ص189) ، ولنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول:إن كلتا الطائفتين تغترف من معين واحد يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعل ذلك رداً على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام النحاة بالأخذ عن اليونان؛مهما يكن من شيء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام.يحكم كل

نشاط قام به النحاة ،فلابد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ،بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث،أياً كان العنوان التي توضع تحته أي طائفة من هذه القواعد.

ولقد أصبحت قواعد التوجيه معايير لأفكار النحاة ومقاييس لأحكامهم وآراءهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل،وأن النحويين حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي أو ميل فردي وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة ويجتهد كلٍ منهم للعثورعلى القاعدة التي تنطبق على المسألة التي يتصدأ لها فيصدر رأيه مطابقاً لهذه القاعدة.(تمام حسان،مرجع سابق، ص190).وسميت هذه القواعد"قواعد التوجيه "لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام عند التأويل ،وإعتبار وجه منها أولى من الآخر بالقبول حتى يصلح تلحق به الألف واللام فيسمى "الوجه"أي الذي لا وجه أفضل منه،وهو الراجح أوالمختار. فإذا كانت قواعد التوجيه:"ضوابط منهجية" فهي دستور للنحاة .

تنقسم قواعد التوجيه إلى ثلاثة أنواع هي:

أولاً:القواعد الاستدلالية ومنها :			
١-من قواعد الاستدلال :	الكتاب	المسألة	الصفحة
• من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل:	الإنصاف	٤٠	٣٠٠
• من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل.	الإنصاف	67	481
• استصحاب الحال من أضعف الأدلة	الإنصاف	٥٧/٤٠	٣٣٦/٣٠٠
• الدليل إذا تطرق إلى الاحتمال بطل به الاستدلال	الإنصاف	١٠٤	٧٢٩
٢- من قواعد السماع :			
• من حفظ حجة على من لم يحفظ	ابن الطيب	-	٢١٥
• الشذوذ لا ينافي الفصاحة	ابن الطيب	-	١٢٤/١٢٣
• إذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس	ابن السراج	-	١٠١
• القليل لا يعتد به	الإنصاف	94	666
٣-من قواعد القياس :			
• مالا نظير له في كلامهم فلا يصح في القياس	الإنصاف	93	653

• ما حذف لضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه	الإنصاف	72	547
• يجري الشيء مجرى الشيءإذا شابهه من وجهين	الإنصاف	19	166
٤- من قواعد الأصل والفرع :			
• الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول	الإنصاف	228	716
• يجوزأن يثبت للأصل مالا يثبت للفرع	الإنصاف	16	155
• الفرع دائماًأضعف من الأصل	الإنصاف	22	176
• الفرع لابد أن يكون له أصل	الإنصاف	28	238
٥- من قواعد العدول عن الأصل :			
• الحروف إذا رُكب بعضها في بعض تغير حكمها وحدث لها بالتركيب حكما آخر	الإنصاف	25/10	213/78
• كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل	الإنصاف	72	528
• الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها عنه	الإنصاف	28	213
• إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما مفرداً	الإنصاف	56	239
• العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له	الإنصاف	110	757
٦من قواعد الرد إلى الأصل :			
• قد يحذف الشيء لفظاً ويثبت تقديراً	الإنصاف	4	23
• لا يجوز الرد عن الأصل إلى غير الأصل	الإنصاف	70	514
• التصغير يرد الأشياء إلى أصولها	الإنصاف	117	811
• التثنية ترد الاسم المفرد إلى التنكير	الإنصاف	95	674
• لا يجوز رد الشيء إلى غير أصل	الإنصاف	109	749
٧- من قواعد الحمل :			
• الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير	الإنصاف	90	642
• يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره	الإنصاف	53	367
• الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ	الإنصاف	70	511
• حمل الزائدعلى الزائد أولى من حمل الزائد على	ابن الطيب	-	105

الأصل			
8- من قواعد الاستعمال :			
• قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل	الإنصاف	٢٨	٢٤١
٩-من قواعد القوة والضعف :			
• الفرع دائماً أضعف من الأصل	الإنصاف	٢٢	١٢٦
• الحرف أضعف عملاً من الفعل	الإنصاف	١٩	١٦٥
• العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف	الإنصاف	٦٩	٤٩١
١٠-من قواعد الأولوية			
• حذف مالا معنى له أولى	الإنصاف	١٢٢	٦٤٩
• تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع	الإنصاف	٢٩	٢٤٩
• ما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير	الإنصاف	٢٠	٢٤٧
ثانياً:من قواعد المعنى:			
1-من قواعد الإفادة			
• الأصل في الكلام أن يوضع لمعنى	الإنصاف	–	٧٣
• حمل الكلام على مافيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة	الإنصاف	٣٣	٢٥٩
• الإعراب دخل الكلام في الأصل لمعنى	الإنصاف	٨٨	٦٣٤
2- من قواعد الأساليب :			
• الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم	الإنصاف	١٥	١٣٧
• نفي النفي إيجاب	ابن الطيب	–	٣٣٩
• إثبات الإثبات لا يصير نفياً	الإنصاف	٧٩	٦٤٠
3- من قواعد التمسك بالظاهر :			
• الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول عنها	الإنصاف	٢٨	٢٤٣
• لا يؤكد الظاهر بالمضمر	الإنصاف	١٠٠	٧٠٥
• التمسك بالظاهر واجب مهما أمكن	الإنصاف	١١٥	٧٩٦
4- من قواعد التعريف والتنكير			
• لا يجمع بين علامتى تعريف	الإنصاف	٤٦	٣٣٧
• الأصل في المعاني ألا توصف	الإنصاف	١٠١	٧٠٩

• الأصل في الأسماء التنكير فهو أول أحوال الكلمة	الإنصاف	١٠٦	٧٣٥
• النكرة أصل والمعرفة فرع	ابن السراج	–	ج١/١٧٥
5- من قواعد التعليق :			
• الحرف لا يتعلق بالحرف	الإنصاف	٤٥	٣٢٧
• لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه	الإنصاف	٦٢	٤٤٩
ثالثاً:القواعد المبنوية			
أ-القواعد التحليلية :			
1-من قواعد الإعراب والبناء :	الإنصاف	٣٨	٢٧٨
• الاسماء إذاقامت مقام الحروف وجب أن تبنى	الإنصاف	٧٢	٥٣٤
• الأصل في الأفعال البناء	الإنصاف	٥٦	٣٩١
• الأصل في البناء السكون	ابن السراج	–	ج١/٥٢
2-من قواعد الأصالة والزيادة :			
• حروف الحروف كلها أصلية	الإنصاف	٢٦	٢١٩
• إذا خرج لفظ عن ابنية كلامهم دل ذلك على زيادة الحرف فيه	الإنصاف	١١٣	٧٩١
• الأصلي أقوى من الزائد عند الحذف	الإنصاف	٩٣	٦٤٨
3- من قواعد الصحيح والمعتل :			
• الأصل الصحيح والمعتل فرع	الإنصاف	٧٢	٥٤٣
• قد يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح	الإنصاف	١١٥	٨٠٢
4-من قواعد الاستثقال:			
• الحركات تستثقل على حرف العلة"البصريون يضيفونه إذا تحرك قبله	الإنصاف	٤٩	٣٥٩
• حذف الحرف الساكن أسهل من حذف المتحرك	الإنصاف	٧٠	٥١٣
• الجمع يستثقل فيه مالا يستثقل في المفرد	الإنصاف	١١٨	٨١٣
5- من قواعد تحمل الضمير:			
• الأصل هو المظهر والمضمر فرعه	الإنصاف	٦٢	٤٤٨/٤٤٩
• الأصل في الكلام أن يكون على لفظه	ابن السراج	–	ج١/٦٦

• لا يجوز الإضمار قبل الذكر	ابن السراج	–	ج١/١٣٤
• الاسم هو الأصل والفعل هو الفرع	الإنصاف	٩٤	٦٥٩
• الأصل في الأسماء الصرف	الإنصاف	١٠٦	٧٣٥
ب- القواعد التركيبية منها: ١-قواعد الاختصاص			
• الخفض من خصائص الأسماء	الإنصاف	١٧	١٥٩
• النداء من خصائص الأسماء	الإنصاف	١٤	٩٩
• التصرف من خصائص الأفعال	الإنصاف	١٥	١٢٦
• التصغير من خصائص الأسماء	الإنصاف	١٤	٩٩
2-**من قواعد الافتقار والاستغناء**			
• الفعل لا بد له من فاعل	الإنصاف	٢١	١٧٥
• قد يستغنى ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في المذكور دلالة على المحذوف	الإنصاف	١٣	٩٣
3-**من قواعد الحذف**			
• لا حذف إلا بدليل	الإنصاف	٦	
• حذف ما لا معنى له أولى	الإنصاف	١٢٢	٦٤٩
• الحذف لا يكون في الحرف	الإنصاف	٣٧	٢٨٠
• ما حذف لدليل أو عوض فهو في حكم الثابت	الإنصاف	٧٢	٥٤٣
4-**من قواعد التنافي**			
• الساكنان لا يجتمعان	الإنصاف	٩٦	٦١٨
• لا يجمع بين علامتى تأنيث	الإنصاف	٢	٢٠
• لا يدخل العامل على العامل	الإنصاف	٥	٤٨
• الضدان لا يجتمعان ك"التنوين والإضافة"	الإنصاف	٦٩	٢٩٢
• لا يؤكد الظاهر بالمضمر	الإنصاف	١٠٠	٦٠٠
• الأصل ألا تتوالى أربع حركات	ابن السراج	–	١٩
• لا يجتمع عاملان على معمول واحد	الإنصاف	٢٣	١٧٨
• الأصل في الأسماء ألا تعمل	الإنصاف	١١	٨٠
• الأصل في الظرف ألا يعمل	الإنصاف	٦	٥٢
• لا يدخل العامل على عامل	الإنصاف	٥	٤٨
• الأصل في الفعل ألا يعمل إلا في الفعل	الإنصاف	٨٤	٦٠٨

تلك نماذج من الدستور الذي التزم به النحاة،وهي مبادئ عامة لا ترتبط بباب نحوي دون غيره ولكنها توجيهات يهتدي بها كل نحوي عند تفكيره في المسائل النحوية المفردة.ونجد أن هذه التوجيهات تقع في ثلاث طوائف :

الأولى : وهي جمهور القواعد صادفت اتفاق نحاة البلدين –البصرة والكوفة– ومن ثم التزم بها المتأخرون ولم يتنازعوا بشأنها .

والثانية : قواعد انفرد بها البصريون وعارضها الكوفيون.

والثالثة : قواعد ارتضاها الكوفيون وخالفوا بها البصريين.

ومما اتفق عليه أهل البلدين :

1–ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

2– الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول

3–اجتماع عاملين على معمول واحد محال.

4–لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه.

5–الأضعف لا يعمل عمل الأقوى.

6–الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً.

القواعد التوجيهية التي انفرد بها البصريين ،وهي الطائفة الثانية :

١. المصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصيرإلى ماليس له نظير.
2. لايجوز الجمع بين علامتي تعريف.
3. لايجوز إضافة الشيء إلى نفسه.
4. حذف مالا معنى له أولى.
5. إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً
6. كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه.

ومن القواعد التي انفرد بها الكوفيين :

1–كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الأصل.

2– كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة جاز أن يكون حالاً لمعرفة.

3– الخلاف يعمل النصب.

4-عدم العامل لايكون عاملا.

5-حروف الحروف كلها أصلية.

6-الحذف لا يكون في الحرف.

مذهبا البصرة والكوفة (أصل الخلاف ومنشأه) ، والدور الذي لعبتاه في قواعد التوجيه :

أدت كثير من العوامل إلى اختلاف منهج كل من الفريقين عن الآخر ،فنشأ الخلاف بينهما في كثير من المسائل النحوية ويمكن تلخيص منشأ الخلاف فيما يلي:

أولاً:المادة العلمية:

اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل منها على اللسان،ولذلك اختاروا من بين القابئل التي اعتمدوا عليها وهي القبائل المقطوع بعراقتها في العربية ،والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة الأجنبية،فاختاروا من العرب قيساً وتميماً وأسداً،فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف،ثم أخذوا من هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين،ولم يأخذوا من حضري ولا من سكان البراري ممن كان يجاور الأمم الأخرى،ومن هنا رفضوا الأخذ من لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر ،ولم يأخذوا من غضاعة ولا من غسان لمجاورتهم أهل الشام ،ولا من النمر لمجاورتهم اليونان،ولا من بكر لمجاورتهم النبط والفرس ،ولا من عبد قيس ولا أزد عمان لمخالطتهوم الهند والفرس ،بل رفضوا الأخذ من حاضرة الحجاز ؛لأن اللذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم.(السيوطي،مرجع سابق،56).

أما الكوفيون فقد قبلوا كل مسموع ،فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاورالمتحضرين من الأعراب ،فلم يبالغوا في التحري والتنقيب حتى قيل:أنهم أفسدوا النحو بأخذهم عمن فسدت لغتهم،وفي هذا يقول الرياشي(ت257)البصري "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب،وأكلة اليرابيع،وهؤلاء-يعني أهل الكوفة- أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشوارز"(السيرافي،1955،ص90)

ثانياً:اختيار سلامة لغة المأخوذ عنهم:

كان البصريون يختبرون سلامة لغة من يشكون في أمره،ممن سبق من القبائل الفصيحة ،ويروي ابن جني في ذلك فيقول:"ومن ذلك ما يحكى أن أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمى أبا خيرة لما سأله فقال:كيف تقول: استأصل الله عرقاتهن؟ ففتح أبو خيرة التاء من "عرقاتهن"فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك"(ابن جني ،مرجع سابق،ص413) ، وهذا يعني أن اللحن أو مايشبه ذلك دب إلى الأعراب؛لأن أبا عمرو بن العلاء كان قد سمع أبا خيرة يروي الشاهد ،فلم يتردد في مؤاخذة أبي خيرة ،وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة ودب إليه اللحن وذلك لتقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر(ابراهيم السامرائي،1987، ص18)

أما الكوفيون فلم يتشددوا في الأخذ عن العرب ،إذ أخذوا عن الأعراب الذين قنطوا حواضر العراق(شوقي ضيف،1976،ص160)

ثالثاً: كان البصريون يتحرون عن الرواة فلا يأخذون إلا برواية الثقات من الذين سمعوا اللغة عن طريق الحفظة والأثبات الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائلها منسوبة إليهم. فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله.(السامرائي، نفسه، ص18) وكذلك ظاهرة تخطئة العرب في لغتهم حيث تجرأوا على تخطئة العرب وظهرت هذه النزعة عند عيسى بن عمر الثقفي وشيخه عبد الله بن أبي إسحق الفرزدق حين أنشد :

عينانِ قال اللهُ كونَا فكانَتا فعولانِ بالألبابِ ماتفعلُ الخَمْرُ

فقال له ابن أبي إسحق :ما كان عليك لو قلت (فعولين) ؟ فقال الفرزدق (لو شئت أن أُسبح لسبحت)، ونهض ولم يعرف أحد في المجلس قوله :(لو شئت أسبح لسبحت) فقال ابن أبي اسحق (لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ،ولكنه أراد : منهما أن تفعلا بالألباب ما تفعل الخمر)(الزجاجي، مرجع سابق ، ص66).

في حين نجد الكوفيين قد تساهلوا في التثبت من صحة المسموع وأمانة راويه، وسلامة قائله ، فأخذوا عن حماد الراوية (ت155هـ) وخلف الأحمر(ت180هـ) وكلاهما متهم في روايته ويصنع الشعر و ينسبه إلى غيره من

الأقحاح(نفسه،17).وعدم التشدد في الأخذ عن العرب ، إذ أخذوا عن الأعراب الذين قنطوا حواضر العراق.(شوقي ضيف، 1976،ص160).

رابعاً: كمية المقيس عليه المنقول عن العرب: نجد أن البصريين اشترطوا فيما ينقل عن العرب الكثرة الكاثرة فيقعدون على الأكثر فعلى الكثير ، ثم القليل فالأقل،ثم النادر.وإلا قاسوا الأشباه بالأشباه،إذا لم يتناقض مع الوارد ،ولذا اعتبر سيبويه قياس "فعولة بفعيلة" في النسب الذي شنؤه ؛ لأنه لم يرد ما يخالفها.(الأشموني، د/ت ،ص186) فإذا ما خالف الوارد ماسبق من قياس أولوه أو اعتبروه شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه،وقد ينكرونه أو يقولون إنه ضرورة.

لقد كان عبد الله بن أبي اسحق شديد التجريد في القياس، سريعاً في تخطئة المعربين إذا خرجوا عن المألوف في كلام العرب. (ابن الأنباري،1985، ص27/26).

أما الكوفيون فلم يشترطوا كثرة كاثرة،بل قاسوا على الشاهد الواحد،ولو جاء مخالفاً لكثرة المتفق على القياس عليها ،فما أوّله البصريون أو اعتبروه شاذاً قبله الكوفيون وجعلوه مقيساً عليه. وقد نقل ابن يعيش في شرح المفصل عن الأندلسي(ت166هـ)قوله :الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه خلاف البصريين.(انظر،السيرافي ،مرجع سابق،ص90،السيوطي،مرجع سابق ،ص100) .

خامساً: اعتد البصريون بالعقل والمنطق: فقد أطلقوا لعقلهم العنان ولجأوا أحياناً إلى النظر المجرد ،مما أدى بهم إلى عدم قبول الشواهد العربية إلا إذا كانت متواترة وتواترها يعني دورانها على الألسنة ، فإذا ما وصلت هذه الشواهد إلى درجة التواتر صح الأخذ بها واستنباط القواعد منها (عبد العال مكرم، د،ت، ص89).

وقد بلغ الخضوع لأحكام العقل وموازينه في نحو البصريين شكلاً آخر وهو استخدام الأحكام المنطقية وتطبيقها على تفسير الظواهر النحوية.(انظر الإنصاف المسألة رقم(11) ص72،ج1) بينما نجد أن الكوفيين لم يهتموا بخصائص العلة العقلية ولم يفلسفوها ؛لأنهم كانوا يلتزمون في معالجتهم للقضايا النحوية المنهج

اللغوي الذي يعتمد على الرواية كمصدر من مصادرهم الأساسية.(عبد العال مكرم، نفسه،ص191)

ولذا كثرت الأقيسة والقواعد عند الكوفيين ،واشتهر البصريون بأنهم أهل سماع أما الكوفيون فقد اشتهروا بأنهم أهل قياس.

مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين:

اختلف البصريون والكوفيون في كثير من المسائل منها:

1-القول في رافع المبتدأوالخبر:

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ،والخبر يرفع المبتدأ؛فهما يترافعان ،وذلك نحو "زيد أخوك،وعمرو غلامك" وحجتهم في ذلك بقولهم:"إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ ؛لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدأ. ولا ينفك أحدهما من صاحبه ،ولا يتم الكلام إلا بهما، وكل واحد منهما يرفع صاحبه .ولا يمنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولا، ونظائر ذلك كثيرة قال تعالى:((أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)) فنصب أياما بتدعوا وجزم تدعوا بأياما فكان كل واحد منهما عاملا.وكذلك قوله تعالى: چ ۈ ۇ ۆ ۆ ..□ چ(النساء: ٧٨)فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما.

بينما ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء واحتجوا بقولهم: إنما قلنا أن العامل هو الابتداء ،وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية؛ لأن هذه العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالاحراق للنار والاغراق للماء ،وإنما هي أمارات ودلالات.وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء،ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر. فكذلك ها هنا .وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو "كان" وأخواتها و"إن" وأخواتها ؛فإنها لما عملت في المبتدأ

عملت في خبره فلذلك قلنا أن المبتدأ يرتفع بالبتداء. (مسألة رقم (5) ابن الأنباري ص45/44).

2- القول في نعم وبئس (فعلان أم اسمان)

ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدأن وحجتهم في ذلك دخول حرف الخفض عليهما ؛فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد بنعم الرجل" وقال حسان بن ثابت:

ألستَ بنعمَ الجارِ يُؤلِفُ بيتُه أخاقِلةٍ أو مُعْدِمِ المال مُصرما

وحُكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال "نعم السير على بئس العير" وحكى أبو بكر بن الأنباري عن ابي العباس أحمد بن يحي ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشر بمولودة فقيل له :نعم المولودة مولودتك !فقال والله "والله ما هي بنعم المولودة ،نُصرْتُها بكاء ،وبرَّها سرقة" فأدخلوا عليها حرف الخفض،ودخول حرف العطف يدل على أنهما اسمان ومنهم من قال :الدليل على اسميتهما أن العرب تقول "يا نعم المولى ،ويا نعم النصير "فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛لأن النداء من خصائص الأسماء.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين،فاحتجوا بأن قالوا :الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ؛فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا:"نعما رجلين ،ونعموا رجالا"فحكى ذلك الكسائي . وقد رفعا مع ذلك المضمر نحو "نعم الرجلُوبئس الغلامُ" والمضمر في نحو"نعم رجلاً زيد، وبئس غلاماً عمرو" فدل على أنهما فعلان.

ومنهم من قال الدليل :على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقبلها أحد من العرب في الوقف ها كما قبلوها في نحو "رحمة وسنة وشجرة" وذلك قولهم "نعمت المرأة وبئست الجارية" ؛لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تتعدّاه ،فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به.

2-العامل الذي يعمل النصب في المفعول به:

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعاً ،وحجتهم في ذلك ؛أنه لا يكون مفعول به إلا بعد فعل وفاعل ،فيكون عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً. وأنه لو كان الفعل وحده هو عامل النصب في المفعول به ؛لكان يجب أن يليه المفعول مباشرةً ،وألا يُفصل بينهما بأي فاصل. وأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد بدليل أنّ علامة إعراب الفعل في الأفعال الخمسة تقع بعد الفاعل ،ولولا أنّ الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل لما جاز أن يقع إعراب الفعل بعد الفاعل.

كما ذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده هو العامل في الفاعل والمفعول به معاً، أي هو عامل الرفع في الأول وعامل النصب في الثاني. وحججهم في ذلك : أن الفعل وحده له تأثير في العمل،أما الفاعل فهو اسم ،والأصل في الأسماء ألا تعمل في حد ذاتها ،وحين اقترن بالفعل على أنه فاعل له مازال باقياً على أصله في الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل.

وأنّ ارتباط ما لا تأثير له في العمل –وهو الفاعل– مع ما له تأثير في العمل– وهو الفعل– واجتماعهما معاً في تركيب واحد– ينبغي أن لا يكون له تأثير في إعمال الفاعل :الفعل والمفعول به على قول جمهور الكوفيين . (ابن الأنباري، ج1،ص82/78)

4– وقوع الفعل الماضي حالاً:

مذهب الكوفيين أنه جائزٌ ،وإليه ذهب الأخفش الأوسط من البصريين ،وحجتهم في ذلك النقل والقياس: أما النقل ففي القرآن الكريم چ..ۓ ۓ ھ ۓ چ (النساء،الآية90) فحصِرت فعل ماضٍ وهو مع فاعله موضع الحال ،والتقدير "حصرت صدورهم" والدليل على هذا التقدير عند الكوفيين قراءة من قرأ چ..ۓ ۓ ھچوهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضّل عن عاصم.

فالقياس الذي احتج به الكوفيون فهو: أنّ كلّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة، جاز أن يكون حالاً من المعرفة ،نحو"مررت برجل قاعد "و"مررت بالرجل قاعداً"،والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة بالإجماع عند البصريين والكوفيين،نحو" مررت برجل قعَدَ"، فينبغي قياساً أن يجوز وقوعه حالاً من

المعرفة،نحو:"مررت بالرجل قعَدَ"، ويؤيد هذا القياس عند الكوفيين ويقويه ،قياسٌ آخر قاسوه أيضاً ،وهو أنّا أجمعنا بصريين وكوفيين على أنه يجوز أن يُقام الفعل الماضي مقام المستقبل ،كما في قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ(المائدة، الآية16) أي يقول في المستقبل ،وإذ جاز أن يُقام الماضي مقام المستقبل، جاز قياساً أن يُقام الماضي مقام الحال فيقع حالاً.

أما مذهب البصريين أنّه لا يجوز:وحجتهم أنهم قالوا: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ،فلا يقوم مقامه؛لأن ما يوضع موضع الحال إنّما هو ما يصلُح أن يُقال فيه الآن أو الساعة ،كالفعل المضاع مثلاً،نحو:"مررت بزيد يضرب"و"نظرت إلى عمرو يكتُبُ" وهذا لا يصلُح في الفعل الماضي ،إذ لا يقال الآن أو الساعة مع هذا الماضي ،فينبغي لذلك ألا يكون الفعل الماضي حالاً، ولهذا لم يَجُز أن يقال :"ما زال زيدُ قام"و"ليس زيدُ قام "؛لأن ما زال وليس فعلان ماضيان يطلبان الحال، وقام لا تدل على الحال؛لأنها فعل ماضٍ، فلمّ لم يَجُزْ هذان المثالان ،دلّ ذلك على أنّ الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً. (ابن الأنباري ، مسألة (32) ص252/257، ج1).

5-وزن إنسان:

ذهب الكوفيون إلى أن إنسان على إفعان، وحجتهم بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّ الأصل في إنسان إنسيان،على إفعلان من النسيان،إلاّ أنهم لمّ كثُر في كلامهم وجرى على ألسنتهم ، حذفوا منه الياء التي هي لكثرته في استعمالهم ،والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم.

كما ذهب البصريون إلى وزنه فعلان،وإليه ذهب بعض الكوفيين ،واحتجوا بأن قالوا :إنما قلنا إن وزنه فعلان ؛لأن إنسان مأخوذ من الإنس،وسمى الإنس إنساً لظهورهم ،كما سمى الجنُّ جناً لاجتنانهم،أي استتارهم. ويجوز أن يكون سمى الإنس إنساً ؛لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأُنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في سائر الحيوان.(ابن الأنباري،مسألة(117)ص341،ج2) وإنسان من الإنس، وهو الأولى من أخذه من النسيان؛لأن الإنس أغلب عليه

وأحسن في صفته من النسيان.والأغلب عليه صفات المدح لا صفات الذم ودليل ذلك قوله تعالى: چ ک ک ک ک گ چ(الإسراء: ٧٠)

6-الخلاف في علامة إعراب التثنية الجمع:

اختلف البصريون والكوفيون في علامة إعراب التثنية والجمع ،فذهب الكوفيون إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة من أنّها إعراب ، كما ذهب البصريون إلى أنّها حروف إعراب.(ابن الأنباري، مسألة33، ص205/207،ج1)

وقد اعتمد البصريون والكوفيون في خلافهم هذا على كتاب سيبويه ، وادّعى كلٌّ قوم منهم أنّ له حجة في كتاب سيبويه.

فالكوفيون يحتجون بعبارة سيبويه، قال الكوفيون :الدليل على أنّها إعراب كالحركات أنّها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغيّر كتغيُّر الحركات، نحو قام زيد ،ورأيت زيداً،ومررت بزيد،وما أشبه ذلك ،فلما تغيّرت كتغيُّر الحركات،دلّ ذلك على أنها إعراب بمنزلة الحركات.ولو كانت حروف إعراب لَمَا جاز أن تتغيّر ذواتها عن حالها؛ لأن حروف الإعراب لا تتغيّر ذواتها عن حالها،فلما تغيّرت الحركات، دلّ على أنها بمنزلتها ،ولهذا سماها سيبويه حروف إعراب ؛لأنها الحروف التي أُعرب الاسم بها ،كما يُقال :حركات الإعراب ،أي الحركات التي أعرب الاسم بها ،والذي يدلّ على ذلك أنّه جعل الألف في التثنية رفعاً فقال: يكون في الرفع ألفاً،وجعل الياء منها جراً، فقال ويكون في النصب كذلك ، وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعاً وجراً ونصباً،والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعراباً، فدلّ على أنّها إعراب.

وقال البصريون:إنما قلنا إنها حروف إعراب،وليست إعراب ؛لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية،ألا ترى أنّ الواحد يدلّ على مفرد ،فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع ، فلمّا زيدت بمعنى التثنية والجمع ،صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضِعَت لذلك المعنى ، فصارت بمنزلة التاء

في قائمة، والألف في حُبْلَى،وكما أن التاء والألف حرفا إعراب، فكذلك هذه الحروف ها هنا.

وعبارة سيبويه التي يقول فيها:"اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان:الأولى حرف المدّ واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً ،ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على التثنية ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ليكون مثله في الجمع ،وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى؛لأن الجر للاسم لا يجاوزه ،والرفع قد ينتقل إلى الفعل،فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عَوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر..وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان :الأولى منها حرف المد واللين والثانية النون ،وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب ،حال الأولى في التثنية ،إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع،وفي الجر ، والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة فرّقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما.(سيبويه، د، ت ج1، ص18/17).

فما ذهب إليه الكوفيون والبصريون له سند في الكتاب عبّر عن هذه الحروف بتعابير مختلفة بعضها يمكن أن يُحمَل على أنّ هذه الحروف هي الإعراب، فما ذهب إليه الكوفيون من أهل هذه الحروف ،وهي الإعراب ،فما يوافقها من ألفاظ سيبويه قوله في باب إعراب المثنى :"يكون في الرفع ألفاً، ويكون في الجر ياءً، ويكون في النصب كذلك...وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان :الأولى منها حرف المد واللين،والثانية نون،وحال الأولى في السكون وترك التنوين، وأنه حرف الإعراب حال الأولى في التثنية".

أما ما ذهب إليه البصريون فله في الكتاب حجة أيضاً، فقد أشار سيبويه عند حديثه عن جمع المؤنث السالم، إلى أنّ حرف المد واللين في إعراب المثنى والجمع بمنزلة التاء التي في جمع المؤنث السالم في قوله: "جعلوا التاء التي هي حرف إعراب كالواو والياء،والتنوين بمنزلة النون".

وبذلك يكون ما ذهب إليه كلٌّ من الفريقين–البصريون والكوفيون– له أصل في كتاب سيبويه، ولعل الخلاف بينهما يرجع لاختلاف في فهم عبارة سيبويه.

7– الخلاف في علة حذف الواو من نحو "يعد":

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو"يعد" ،و"يَزِن" إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي،واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك ؛لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين :فعل لازم ،وفعل متعدٍّ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو،فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واواً،وجب أن نفرق بينهما في الحكم، فتبقى الواو في مضارع اللزم نحو"وجل يَوْجَل"وحذفوا الواو من المتعدي،نحو"وعد يعِد"،"ووزن يزِن" وكان المتعدي أولى بالحذف ؛لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو.

أما البصريون: فقد ذهبوا إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة.فاحتجوا بأن قالوا :" إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ،لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم ،فلمّا اجتمعت هذه الثلاثة المستنكرة التي توجب ثقلاً ،وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ،فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال.(ابن الأنباري،مسألة 112،ص275/274،ج2). والذي يعضد من رأي البصريين أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى ،قلبت الواو إلى ياء نحو"سيّد،وميّت" كراهية لاجتماع المثلين ،وإذا هاهنا ثلاثة أمثال الواو والياء والكسرة ولم يكن الإدغام؛لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكزن ساكناً، فلما لم يكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف .

8–إذا اجتمع تاءن في أول المضارع ،ثم حُذفت إحداهما فأيّتهما المحذوفة:

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان :تاء المضارعة وتاء أصلية نحو "تتناول"وتتلوَّن" فإن منها تاء المضارعة دون الأصلية، نحو "تناول"،و"تلوَّن"

فحجة الكوفيين في ذلك بقولهم:إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد –هما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية–

استثقلوا اجتماعهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما ؛فلا يخلو:إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية ،فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي،والأصلي أقوى من الزائد.

بينما ذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية ،دون تاء المضارعة.واحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنّ حذف الأصلية أولى من الزائدة؛لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة،والأصلية ما دخلت لمعنى؛فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى.(ابن الأنباري، مسألة93، ص164/163،ج2)

أما التعقيب على رأي الكوفيين :فإن الباحثة لا تسلم بهذا مطلقاً ؛فإن الزائد على نوعين :ما جاء لمعنى ،وزائد لم يأت لمعنى. أما الزائد لمعنى فإن حذفه فيه اسقاط لذلك المعنى.

9- القول في منع ما ينصرف في ضرورة الشعر:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين ،وحجتهم في ذلك بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك أنه قد جاء ذلك كثيراً في أشعارهم،قال الأخطل:

طلبُ الأرزاق بالكتائبِ إذ هَوَتْ بِشَبِيبِ غائِلةِ النفوسِ غدُورُ

فترك صرف "شبيب"وهو غيرمتصرف.

وقال حسان:

نَصَرُوا نبيَّهُم وَشَدُّوا أَزْرَهُ بحُنينٍ يومَ تَواكُلِ الأبطالِ

فترك صرف "حنين" وهو غيرمنصرف .

كما قال أبو دَهْبَل الجمحي:

أنَا أبو دَهْبَل وَهْبٌ لِوَهَبٍ من جُمَحٍ ،والعزُّ فيهم والحَسَبُ

فإنه ترك صرف"دهبل" وهو متصرف.

أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز ،وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر. وحجتهم بأن قالوا:إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف ؛لأن الأصل في الأسماء الصرف فلو أنّا جوّزنا ترك صرف ما

ينصرف لأدى ذلك إلى ردّه عن الأصل .ولكان أيضاً يؤدِّي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ؛ وعلى هذا يخرج حذف الواو من" هو " في نحو قوله:

فبيناهُ يشري رحلهُ قال قائل

والذي تذهب إليه الباحثة في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛وذلك لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ.

10-الحروف التي وضع عليها الاسم في "هو"و"هي"

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (هو) و(هيَ) الهاء وحدها ،وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من(هيَ) هما الاسم بمجموعهما. فقد احتج الكوفيون بقولهم :الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها دون الواو والياء ،أن الواو والياء تُحذفان في التثنية نحو :(هما) ولو كانتا أصلاً لما حذفتا.

والذي يدل على أنهما تُحذفان في حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها، قال العُجيز السَّلولي:

فبَينَاه يَشْرِي رحلَه قال قائلٌ: لمن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نجِيبُ

فأراد: (بيناه هو)

إذاهُ سِيمَ الخَسْفَ آلى يقَسَمْ باللهِ لا يأخُذُ إلا ما احْتَكَمْ

وأراد أن يقول: (إذا هوَ).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يُبنى على حرف واحد؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك مُحال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هي الاسم . (ابن الأنباري،مسألة (96) ج2 ص191/189) أما رد الباحثة على قول الكوفيون لعل الواو حذفت في هذين البيتين لضرورة الشعر.

توجيهات النحاة:

إذا كان التوجيه النحوي هو تحديد وجهٍ ما للحكم عند النحاة فنجد في توجيهاتهم وصف لاستعمالهم لمصطلح "الوجه"الذي لم يجد منهم عناية كبيرة ؛فالوجه إما أن

يكون استدلالاً أوتأويلاً وقد يكون التوجيه الاستدلالي على وجه السماع ،فيقال "الصيف ضيعت اللبن"ووجهه كسر التاء حتى خطاب المذكور ؛لأنه هكذا سُمع.وقد يكون التوجيه الاستدلالي على وجه القياس وفي هذه الحالة إما أن يحمل لفظ على لفظ أوحمل لفظ على معنى فيسمى الوجه "حملاً"وإما أن يكون بتعليل القياس بعلة أو طرد أوشبه أو قاعدة وعندئذ يكون الوجه من قبيل التعليل (تمام حسان،مرجع سابق،ص207).

"أما الوجه التأويلي فقد يكون العنصر اللغوي المراد تأويله ذا أصل قريب ظاهر بحيث لا يتطرق الذهن إلى إمكان رده إلى أصل غيره وفي هذه الحالة يسمى الوجه التأويلي باسم "الرد" وقد يكون الأصل موهماً يتطلب التحديد أو ممتنعاً يتطلب التبرير لصونه من دعوى الخطأ فيسمى الوجه التأويلي حينها باسم"التخريج"أي أن التوجيه التأويلي لا يخرج عن وجهي الرد والتخريج"(تمام حسان، نفسه،208)

ففي المسألة الثالثة عشر في كتاب الإنصاف اختلف الكوفيون والبصريون في أولى العاملين بالإعمال في مسألة الاشتغال مع عدم إنكارها لجواز إعمال أيهما وقد قادهم الخلاف إلى استعمال توجيهات من النوع الاستدلالي فاحتج كل منهما بالسماع والقياس.أوتوجيه السماع فقد احتج الكوفيون بنصوص يبدو فيها إعمال أول العاملين منها قول امرؤ القيس:

فلو أنَّ ما أسْعى لأدنَى مَعِيشةٍ كفَانِي ولم أطلبْ قليلٌ مِنْ المالِ

ولم يروه أحد بنصب قليل

وقال آخر:

ولما أنْ تَحمّلَ آلُ ليْلَى سَمِعْتُ بَينهُم نَعْبِ الغُرابَا

فأعمل الأول فنصب ولو أعمل الثاني لرفع،والمعنى سمعت الغراب نعب ببيتهم واحتج البصريون على أن الثاني أولى بالإعمال بالنقول الآتية:قال تعالى"آتوني أُفرغ عليه قطرا"فاعمل الفعل الثاني ولو أعمل الأول لقال "أفرعه عليه"وجاء في الحديث "ونخلع ونترك من يفجرك"ولو أنه أعمل الأول لقال "نتركه" وقال الفرزدق :

ولكنَّ نِصْفَا لو سبُبْتُ وسبَّنِي بنو عَبدِ شمسِ مِن مُنافٍ وهاشمٍ

ولو أعمل الأول لقال"سبوني وبني"(تمام حسان،مرجع سابق،ص210) وتلاحظ الباحثة أن مستند الكوفيين هو الإعراب ومستند البصريين هو قاعدة إظهار الضمير إذا جرى للوصف على غير من هو له والأساس الأول أوسع في اللغة مجال تطبيق ولعل ذلك جعل مستند الكوفيين أقوى .

أما في التوجيه القياسي فقد اعتمد الكوفيون أولاً على أهمية السبق وهي التي منعت إلغاء"ظن" من"ظننت زيداً قائماً"مع جوازه عند توسطها كما في "زيد ظننت قائم"وعند تأخرها كما في "زيد قام ظننت"ويجوزفي"زيد كان قائم"فاعتمدوا بذلك على قاعدة توجيهية تقول"الإبتداء له أثر في تقوية عمل الفعل ،واعتمد الكوفيون ثانياً على أن إعمال الثاني يؤدي إلى مخالفة قاعدة توجيهية أخرى تقول "لا يجوز الإضمار قبل الذكر"(الإنصاف مسألة 13،ص87)لأنك حينئذ ستضمر للأول ومعنى ذلك أن توجيهات الكوفيين هنا تأتي من منطلق قواعد التوجيه التي سبق ذكرها.

ولم يقدم البصريون من التوجيه القياسي إلا بمحاولة التدليل على أن القرب والجوار أولى بالإعتبار من السبق فقاسوا إعمال الثاني على جر المعطوف بما جر به المعطوف عليه مع ترك إعمال الفعل الذي قبل حرف الجر في "خشنت بصدره وصدر زيد" لأن الباء أقرب إلى صدر زيد من الفعل،وليس في إعمالها نقص معنى فكانت أولى من الفعل بالإعمال،واستدلوا أيضاً على قيمة الجوار وأهميته بقول العرب:"جحر ضب خرب"بجر الوصف وقد كان يستحق الرفع(تمام حسان، مرجع سابق،211)

وفي المسألة السادسة عشرة من كتاب الإنصاف اختلف الكوفيون والبصريون حول جواز استعمال "مافعله"من البياض والسواد دون سائر الألوان فأجازه الكوفيون ومنعه البصريون ولقد ساق الكوفيون توجيهين :أحدهما بالسماع والآخر بالقياس وساق البصريون بالتوجيه القياسي فقط. أورد الكوفيون قول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

ووجه الاحتجاج بهذا المسموع أنه قال "أبيضهم"وتستطيع بالقياس عيه أن تجيز ذلك في "ما أفعله"لأنهما في منزلة واحدة وأما القياس فقد بنى الكوفيون توجيههم على قاعدة توجيهية تقول "يثبت للأصل مالا يثبت للفرع" (الإنصاف ،مسألة16،ص155)فلما كان البياض والسواد في رأيهم أصل الألوان،جاز في التعجب منهما مالم يجز في الفرع وهو بقية الألوان.

أما البصريون بدوأ توجيههم بالإحتجاج بإجماعهم على المنع ولكن الإجماع الذي يعتد به في الإحتجاج هو إجماع نحاة البلدين ،ومن ثم كان على البصريين أن يبحثوا عن النقطة التي تم فيها الإجماع فقالوا إننا أجمعنا ،على أنه لايجوز من غيرهما فكذلك لايجوز منهما.

"ثم رأوا أن هذا الدليل غير كافٍ فعززوا "بالسبر والتقسيم"فقالوا :وإنما قلنا ذلك؛لأنه لا يخلوا الإمتناع إما أن يكون باب الفعل منهما يأتي على أفعل "بتشديد اللام" نحو أحمد وأخضر وأصفر وما أشبه ذلك،وإما لأن هذه الألوان مستقرة في الشخص فالبياض والسواد كذلك، فأي العلتين قدرنا وجدنا المساوة بين البياض والسواد وبين سائرالألوان في علة الإمتناع، فينبغي ألا يجوز فيهما كسائر الألوان، ثم دفعوا رأي الكوفيين بدعوى الشذوذ من وجه وفي ذلك إيماء إلى القاعدة التوجيهية التي تقول" الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه "الإنصاف، مسألة94، ص666 "ودعوى الضرورة من وجه آخر وفي القاعدة التوجيهية "الضرورة لا يقاس عليها"(الإنصاف، مسألة72، ص547).

أما القياس فيما حذفت لامه أن يعوض بالهمزة في أوله وفيما حذفت فاؤه أن يعوض بالهاء في آخره، وهذا توجيه قياس قاعدة ،والذي دل على صحة ذلك أنه لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوض بالهمزة في أوله،كما أنه لا يوجد في كلام العرب ماحذف لامه وعوض بالهاء في آخره.فلما وجدنا في "اسم"همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام لا محذوف الفاء ؛لأن حمله على ماله نظير أولى من حمله على ماليس له نظير وهذه قاعدة توجيهية (الإنصاف، مسألة90 ، ص 642).

العلاقات المتبادلة بين:

أ-قواعد التوجيه والتأويل

ب-قواعد التوجيه والتخريج

ج-قواعد التوجيه والاستدلال

قواعد التوجيه والتأويل :

وجد النحاة أنفسهم أمام نصوص استعملها العرب الفصحاء ونقلها الأئمة الثقاة،ومع ذلك عدوها من الشاذ الذي لا يقاس عليه ولم تسعفهم الضرورة غالباً في قبولها،فخطأها بعضهم ،وردها بعضهم إلى القاعدة أو القياس بتقديرات صناعية أو تأويلها. ورغم أنهم مارسوا التأويل بكثرة في تطبيقاتهم النحوية فإنهم-في حد علمي- لم يتناولوا معناه على أساس كونه فكرة كما تناوله اللغويون إذا استثنينا نصاً يتيماً رواه السيوطي عن أبي حيان في الاقتراح وهو"إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيءثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول"-وهذا النص ذكر في مقدمة البحث-أي أنه إذا ورد عن العرب الأقدمين نص يصادم قاعدة نحوية فإن النحاة يؤولونه بما يوافق قواعدهم النحوية أو اللغوية وهو ما يبين لنا مفهوم النحاة.

ومن يتتبع استعمال النحاة لكلمة التأويل يجدهم يلجأون للحفاظ على اعتبار قواعدهم فيصرفون ماخالف ظاهرها ويجدون له وجهاً وذلك لصرف الأنظار عن مصادمتها للقواعد التي وضعوها واستخدموا مرادفات للكلمة مثل التوجيه والوجه والتخريج والحمل. وإذا كانت أصول النحو المتفق عليها هي السماع (النقل)والقياس والإجماع ،والقياس عند الكلام عن صلة التأويل بأصول النحو يمكن الكلام عن الأصل وكيفية توصل النحاة إلى فكرة الأصل .فكرة الأصل والفرع ترجع إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي-كما ذُكر في بداية البحث- وأيضاً تتأكد صلة التأويل بأصول النحو-قواعد التوجيه-هي الضولبط المنهجية التي حكمت عقول النحاة ووجهتهم عند تقعيد قواعد النحو فكانت هذه الأصول ضوابط منهجية وعلمية وموضوعية حكمت البحث النحوي ومنعته من الانزلاق في الأوهام والآراء الشخصية ،((فإذا كانت تلك الأصول هي الضوابط المنهجية التي استخدمها النحاة في انتاج القواعد النحوية وتقعيدها بدءاً من الاستقراء إلى التقنين

والتعميم ثم التحليل والتفسير فإن التأويل يعد جزءاً من وسائل تقعيد قواعد النحو وضبطها وتفسيرها وتوفيقها ورد الشاذ إليها وتوجيه ما خرج عنها من النصوص ،وبهذا تتأكد لنا صلة التأويل بالنحو،أو صلته بتلك الأصول تعد صلة قوية لا يمكن للأصوليين ولا النحاة الاستغناء عنه في تقدير المحذوفات من عوامل ومعمولاً وحركات إعراب مما يعد ضرباً من ضروب تفسير نظرية النحو وجعلها متماسكة مترابطة ليس فيها تضارب ولا اختلاف.)) (انظر، حسن الملخ،2002، ص213/210).

فقد كان تعريف الأصل عند النحاة الأوائل بعد الخليل يعني الصورة المثالية للفظ أو القاعدة التي لها صورة فرعية تقابلها ((هذا التعريف يراعي الفترة التي استقر فيها المصطلح بفضل الخليل بن أحمد كمفهوم مجرد في أوساط النحاة يعني الصورة المثالية للفظ أو القاعدة التي لها صورة فرعية تقابلها ،ووضع لنحو أبواباً واصل له أصولاً،ولا يوجد نص واحد لأبي الأسود الدؤلي ولاغيره ممن جاء قبل الخليل يثبت معرفتهم بأصل الظاهرة اللغوية وصورتها الفرعية وإنما تدل الشواهد المطردة على أن الخليل هو صاحب فكرة أن الظواهر اللغوية أصلاً وفرعاً،وفكرة الأصل والفرع الهدف منها إرجاع اللغة إلى صورتها المثالية التي يظن الخليل أنها كانت عليها قبل أن يشذ منها شيء ،ولذا اشتهر الخليل بالتعليل الذي قصد به أن يُبرئ العربية من كل عيب ويفسر شذوذها.)) (الكندي، 2007، ص48)

وإذا طالعنا كتب النحاة في أصول النحو ، وقلبنا المعاني الظاهرة الجلية لمصطلح الأصل وجدناها لا تخرج عن معنيين رئسيين تتفرع منهما معان أخرى وهذان المعنيان الرئسيان للأصل ((هما :قد يطلق مصطلح الأصل على شيء إطلاقاً تجوزياً فلا يكون له مقابل يخالف بنيته .وقد يطلق إطلاقاً حقيقياً يراد به أن يكون له فرع يمثل صورته البنيوية .فالمعنى الأول هو الأصل التجوزي:وينقسم إلى مفهومين هما:

المعنى الأول المقيس عليه ،والدليل النحوي. والمعنى الثـــاني:أصـــل الظـــاهرة اللغوية: وينقسم إلى مفهومين أيضاً همـــا أصـــل اللفـــظ والقاعـــدة المثاليـــة)). (انظر،الكندي، نفسه، ص48)

المعنى الأول: الأصل التجوزي :وينقسم إلى مفهومين:

المفهوم الأول :((أن يطلق الأصل على المقيس عليه في الحمل :دون أن يراد بذلك أن له صورة بنيوية أُخرى مقابلة له ومثاله إذا سمعت "قام زيد" جاز لك أن تقيس عمراً على زيد في الفاعلية فتقول:"قام عمرو" فالمقيس هنا عمرو والمقيس عليه "زيد"والحكم هو الفاعلية والعلة الجامعة بينهما هي الاسمية ؛ إذ أن كل اسم يصلح أن يكون فاعلاً ففي هذاالمثال وغيره يسمي النحاة المقيس عليه أصلاً أحياناً بدل مصطلح مقيس عليه وأنت ترى أن البنية "عمرو" ليست فرعاً حقيقياً لبنية "زيد"المسماة بالأصل ،وإنما هما بنيتان مختلفتان)) (الكندي، نفسه، ص49) وقد أخذ النحاة من الفقهاء تسمية المقيس والمقيس عليه وهذه محاكاة لهم.

والمفهوم الثاني:أن يقصد به الدليل النحوي الذي يستدل به على الأحكام والقواعد النحوية ، وقد خصصوا لهذه الأدلة علماً سموه أصول النحو تشبيهاً بأصول الفقه،وكلاهما يبحث فيما يخص الأدلة الإجمالية التي ينبغي للمجتهد أن يعرف درجاتها وترتيبها وشروطها .

المعنى الثاني: أصل الظاهرة اللغوية :وهو الأصل الذي يمكن أن نضع له صورة بنيوية ونضرب لأصل الظاهرة مثالين:

1- ((كقولنا الأصل في قام:قوم)) فنرى كيف اعتبر النحاة "قام"فرعاً على "قوم"؛ لأن حروفها الثلاثة الأصلية التي تخرج منها سائر مشتقاتها هي"ق و م" فمنها تشتق : قام، يقوم، قُم، مقام ...الخ.

2-((الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً...)) فهذه قاعدة وضعها النحاة بعد أن وجدوا أن أغلب الأفعال مبنية لعدم تصرفها في المعاني كتصرف الأسماء ،فلذا تعتبر أية جملة فيها فعل مضارع مبني – لاتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد – هي البنية التي توافق قاعدة أوردها ابن الأنباري في كتابه

الإنصاف"الأصل في الأفعال البناء" أما البنية التي يأتي فيها الفعل المضارع معرباً- بالرفع أو النصب أو الجزم- فهي الفرع .

((أما علاقة القياس بالقاعدة : أحد معاني القياس الحمل وهو: أن يقوم المتكلم أو النحوي بإخضاع مثال لحكم آخر على أن تكون بينهما علاقة تماثل أو تشابه أو اطراد أو تضاد بين المحمول والمحمول عليه وهذه العلاقة تسمى العلة)) (الكندي، نفسه،ص49).

وبهذا فإن معنى القياس هنا تفسير القواعد النحوية وتأويلها ؛لأنه لا يُعقل أن يتعلم طالب النحو القواعد المثالية فقط . فبهذا تبرز صلة التأويل بأصول النحو.وللتأويل صلة بالقياس ؛لأن القياس يتكون من أربعة أركان وهي: المقيس عليه والمقيس والحكم والعلة وهي التي تسوغ تعدية حكم الأصل إلى الفرع،ولما كانت تعدية حكم الأصل حملاً على معنى أو شبه أوغيره فإن ذلك يعد ارتباطاً بالتأويل لأن الحمل ضرب من ضروب التأويل كما أنّ رد الفرع إلى الأصل كذلك ضرب من ضروبه. وبهذا تتأكد صلة التأويل بأصول النحو. ولا شك أن التأويل الذي هو وسيلة تقعيد القاعدة وانتاجها .وقد أدى دوراً علمياً في تقعيد النحو العربي وتوفيق قواعده للإلتزام بالنصوص اللغوية الواردة عن عصر الاستشهاد.

وقد تجلى دور التأويل في النحو العربي في عدة ظواهر منها:

١-ظاهرة الحذف والتقدير:

ظاهرة الحذف مظهر من مظاهر التأويل والغرض منها تصحيح النصوص التي يجب قبولها والتي لا تخفي في الوقت بهذا نفسه بما تقتضيه القواعد من أحكام كإسقاط العامل وإبقاء المعمول على ماكان من حكم إعرابه أو تغيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد،والحذف المفهوم يلتقي بالتقدير في مواضع محددة هي: تقدير الحركة الإعرابية ،وتقدير الجملة فما فوقها ،وتقدير بعض أجزائها.(علي أبو الكارم،2006،248)والحذف والتقدير من وظاهر التأويل التي يلجأ النحاة إليها لتوفيق النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي ،هذه ظاهرة الحذف والتقدير من ظواهر التأويل تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية إلى أن تصل

إلى تقدير الجملة والتركيب والكلام.الحركة الإعرابية تقدر في مواضع متعددة من النحو العربي والذي يطرد منها مايلي:

أولاً:الجمل التي لها محل من الإعراب فمثلاً الجملة الواقعة خبراً تقدر فيها حركة الرفع في بابي المبتدأ وإن ،وحركة النصب في بابي كان وظن نحو الحديقة أشجارها مورقة فجملة أشجارها مورقة جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ وهكذا في الأُخريات.

والجملة الواقعة حالاً وتقدر فيها حركة النصب كما في قوله تعالى: چ ۈ ۇ ۆ ۆ چ (سورة المدثر،الآية 6)فجملة تستكثر جملة فعلية في محل نصب حال والجملة الواقعة مفعول به تقدر فيها حركة النصب كما في "علمتُ أن محمداً قائم"،فجملة أن محمد قائم في محل نصب مفعول يعلم والجملة الواقعة مضافاً إليها وتقدر فيها حركة الجر كما في"الحق علىّ يوم أتيتك"فجملة أتيتك جملة فعلية في محل جر مضاف إليه وهكذا يمكن أن يقال في بقية الجمل التي لها محل من الإعراب .

ثانياً: المصدر المؤول : وتقدر فيه الحركات الثلاث على حسب موقعه الإعرابي، فتقدر فيه حركة الرفع في نحو"وأن تصوموا خيراً لكم"لأننا نقول في إعرابه "أن تصوموا" مصدر مؤول في محل رفع مبتدأ،كما تقدر عليه حركة النصب في نحو"أرفض أن يستهتر المسلم بالصيام" ففي إعرابه أن يستهتر يقال أن حرف مصدريه ونصب يستهتر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحه والمصدر المؤول (أن يستهتر) في محل نصب مفعول به ،كما تقدر عليه حركة الجر في نحو "أن تحسن إلي الناس رضا الله" ففي إعراب أن "تحسن" نقول مصدر مؤول في محل جر .

ثالثا : في الأسماء المقصورة : وتقدر فيها الحركات الإعرابيه الثلاث الرفع ، والنصب ، والجر كما في الجمل الآتيه :

- ليلى طالبة ناجحة .
- إن ليلى طالبة ناجحة .
- بليلى يبدأ النجاح .

رابعا: الأسماء المنقوصه : ويطرد تقدير الحركات فيها في حالتي الرفع والجر كما في :

- القاضي عادل .
- في حكم القاضي عدل .

خامسا : في الأسماء المبنية : وتقدر الحركات الإعرابية في جميع تلك الأنواع فالاسم المبني يأتي في محل رفع، كما يأتي في محل جر ،ويأتي في محل نصب والجمل التالية توضح ذلك: ذهبنا إلى الحديقة، شكرنا صاحبُ الحديقة على زيارته، فينا قوة ونشاط.(انظر علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص211) فالضمير(نا) في في الجملة الأولى جاء في محل رفع فاعل، وفي الثانية جاء في محل نصب مفعول به،وفي الجملة الثالثة جاء في محل جر بفي،وفي الأحوال الثلاثة قدرنا حركة الإعراب على الضمير.

سادساً: في الفعل المضارع المعتل الآخر: ويطرد فيه تقدير حركتي الرفع والنصب إذا كان معتلاً بالألف ولا يطرد التقدير في المعتل بالواو والياء إلا في حركة واحدة.

سابعاً: في الفعل المضارع المبني: ويطرد عند النحاة فيه تقدير الحركات الثلاث سواء أكان مبنياً على الفتح أو كان مبنياً على السكون.

ثامناً: تقدير بعض أجزاءالكلمة كما هو الحال في تقدير المنادى عند البصريين، وكما هو الحال في تقدير ناصب المفعول به في كل من أسلوب الإغراء والتحذير والاختصاص. (نفسه، ص212 ومابعدها).

2-ومن مظاهر التأويل التي أدت دوراً كبيراً في النحو تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب بين الصيغ فإذا قوبلت القاعدة النحوية المقررة لذلك بنصوص مخالفة لما أقرته .جرى تأويل تلك النصوص بما يتوافق مع القاعدة النحوية وأمثلته كثيرة في النحو تتجسد في: ذكر الواحد والمراد به الجمع كما في قوله تعالى"ثم يخرجكم طفلاً".وأيضاً تتجسد في ذكر الجمع المراد به ما دونه:أقل الجمع عند النحاة ثلاثة،وقد وردت نصوص كثيرة ذكر فيها الجمع والمراد به واحد أو اثنان،حتى قرر ابن فارس صراحة أن"من سنن العرب الآتيان بالفظ الجمع والمراد

بها واحد أو اثنان"(علي أبو المكارم، 1973،ص303) ومن قوله تعالى چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ(الحجرات،آية 4) وكان المنادى واحداً.

وأيضاً تتجسد في تأنيث المذكر:التطابق في التذكير والتأنيث أحد الخصائص الجوهرية في الأساليب اللغوية حتى فرض النحاة ذلك قاعدة لا يصح الخروج عليها،ولكن وردت نصوص افتقدت هذا التطابق ،فقد أولها النحاة بواسطة أسلوب الحمل على المعنى ومن ذلك التعبير عن المذكر بلفظ المؤنث ، كما تتجسد في تذكير المؤنث: ويرى النحاة أن تذكير المؤنث على الرغم من كونه خروجاً عن القواعد المتبعة في التطابق اللغوي فإنه يستند إلى بعض الأصول النحوية؛إذ الأصل عندهم التذكير أما التأنيث ففرع منه،فإذا ذكرّت المؤنث فقد رددت الفرع إلى الأصل ولذلك فإن تذكير المؤنث هو أهم نتائج ذلك الاصطلاح المعروف برد الفرع إلى الأصل ومثال ذلك قوله تعالى: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ چ(الأنعام،آية٧٨) أي هذا الشخص(انظر،علي أبو المكارم، مرجع سابق،ص309ومابعدها). وكذلك يتجلى دور التأويل في عدد من عوامل تفسير القاعدة أو تحليلها أو رد الشاذ إليها أو تجلية غموض الظاهر ، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

1- تقدير المحذوف من العوامل وكذلك تقدير ما تقدم أو ما تأخر من العوامل والمعمولات: (سعيد شنوقة،2009،ص254) فعندما نتحدث عن تقدير المحذوف من العوامل والمعمولات وكذلك تقدير،ما تقدم أوماتأخر من العوامل والمعمولات فنجد في كتاب "دلائل الأعجاز "قد تحدث صاحبه عن الحذف وفي خاتمة قوله وضع خلاصة في شأن ما يحذف حيث يقول :"وإذا عرفت هذه الجملة من حال المبتدأ،فاعلم أن ذلك سبيله في كل شيء ،فما من اسم أوفعل تجده قد حذف ،ثم أصيب به موضعه،وفي الحال ينبغي أن يحذف فيها ،إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وآنس من النطق به"(الجرجاني،1992،ص153/152).ومن أمثلة ذلك حذف المبتدأ حيث قال: "وهذه جملة قد تنكرها حتى تَخْبُر عنها ،قال الشاعر:

اعتادَ قلبُك من ليلى عوائدَهُ وهاجَ أهواءَك المَكنُونَةَ الطللُ

ربعُ قواءٍ أذاعَ المُعصِرَاتِ بِهِ وكلُّ حَيرانَ سار ماؤهُ خضْلُ

قال:"أراد ذاك ربع قواء أو هو ربع " وكأنه قال:تلك دار ولم يحمل البيت الأول على أن الربع بدل من الطل؛ لأن الرّبع أكثر من الطَّلل، والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه ،فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور" (الجرجاني ، مرجع سابق،ص146) وهذه طريقة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل.

وكذلك كما يضمرون المبتدأ فيرفعون الفعل فينصبون،وأورد هذا البيت :

ديارُ ميَّةَ إذ مَيّ تُساعيفُنَا ولا يُرى مثْلُها عُجُمٌ ولاَ عَرَبُ

هذا البيت لذي الرمة أورده سيبويه حيث أنشده بنصب"ديار" على إضمار فعل، كأنه قال اذكر ديار مية. (السيوطي،مرجع سابق،ص331).

وكذلك جاء في المزهر للسيوطي: " ومن سنن العرب الحذف والاختصار؛ يقولون:والله لأفعلُ ذاك ،تريد لا أفعل".

وقد يحذف عامل الحال جوازاً لدليل حاليَّ كقولك:لقاصد السفر "راشِداً"، وللقادم من الحج "مأجوراً"بإضمار "تسافر" و"رجعت" يكون وجوباً قياساً في أربع صور نحو:ضربني زيداً قائماً،ونحو زيد أبوك عطوفاً والتي يبين بها ازدياد أو نقص بتدريج، كتصدق بدينار فصاعداً،وما ذكر للتوبيخ نحو:أقائماً وقد قعد الناسُ؛أي "أتوجدُ" وسماعاً في غير ذلك،نحو: هنيئا لك،أي ثبت لك الخير.وكذلك من حذف العامل ويبقى عمله مثلاً عامل الخبر أي حرف الجر حذف "رُبَ" ويبقى عملها بعد الفاء والواو وبل وقد ومن ذلك قول امرؤ القيس الذي أورده ابن هشام في أوضح المسالك:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَه عليَّ بأنواعِ الهُمومِ ليَبْتَلِي

(ابن هشام ،2002،ص 329) حيث حذف رُبَ بعد الواو وبقى عملها في (ليلٍ) .

2- بيان الغموض في بعض التراكيب النحوية ،كما في المصدر المؤول الذي يقع فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً به وهنا يكون التأويل وسيلة من بيان الحقيقة التي تخرج القاعدة كما أنه وجه من أوجه تعزير وجهات الخلاف ؛لاشك أن الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر وهما اسمان.فعند حذفهما لا بد أن يوضح

مكانهما اسم فيجيء بالمصدر المؤول ؛لأنه لا يصح أن تبدأ الجملة اسم والمصدر نوع من الأسماء ويتركب المصدر من :

1 –أن والفعل المضارع نحو:"ينبغي أن تقول الحق"والتقدير قول الحق.

2–ما والفعل الماضي نحو: "سرني ما قلت الحق"والتقدير قولك.

3–أن ومعموليها نحو:"علمت أنك مسافر غداً"والتقدير سفرك.

ومن خلال ذلك تتضح لنا العلاقة الوطيدة بين قواعد التوجيه (أصول النحو) والتأويل الذي يعد وسيلة من وسائل تقعيد القواعد النحوية.

ب–قواعد التوجيه والتخريج:

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول ؛لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً وصلتهم وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة ،بل في أي جزء من تلك الكتب ؛لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها ،والمراجعة فيها لاستخراج الحديث والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر.وبقى الحال على ذلك عدة قرون إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية .فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية كالفقه والتفسير .فنهض بعض العلماء وشمروا ساعد الجد فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ،وعزو تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب الأصول. (محمود الطحان، 1983، ص16) وقد أفاد أهل اللغة من مهج أهل الحديث في نقل اللغة وروايتها ولهذا استعاروا بعض مصطلحات أهل الحديث كالتخريج . وقد برز التخريج في علم النحو وتمثل في أوجه عديدة بيانها مايلي:التقدير ويشمل الفروع الآتية : (تمام حسان، مرجع سابق،ص216):

أ–تقدير الزيادة نحو:ما زيد قائم

ب–تقدير الحذف نحو:بخير ،في جواب كيف حالك.

ج–تقدير الفصل نحو:ويكون بالأجنبي نحو علمت–ايدك الله–ماكان من أمرك وقد يكون بغيره نحو "حياك الله"

د- تقدير الإضمار ،والضمير قد يكون تقديراً للعامل كما في نحو ،جئت لأخذ الكتاب(والنصب بأن مضمرة)، كما يكون تقديراً للضمير المستتر نحو:زيد قائم،كما يكون مفسراً نحو نعم قوماً معشراً.

هـ- تقدير التقديم والتأخير ، إياك نعبد ويكون التقدير نيابة ، والنيابة لها صورة متعددة منها:

1-نيابة الحرف عن الحرف ومن هنا كان تعدد معاني الحروف وكان الأمر بدأ بالتضمن وانتهي بالنيابة.

2-نيابة العوض عن المعوض نحو:اللهم.

3- نيابة المصدر عن الفعل نحو:ضربا زيدا.

4-نيابة الحال عن الخبر نحو:ضربي العبد مسيئا

5-نيابة الفاعل عن الخبر:نحو زيد.

6- نيابة المفعول عن الفاعل نحو:ضُرِبَ زيد.

فالزيادة والحذف والإضمار والتقديم والتأخير والنيابة هذه هي بعض أوجه التخريج في النحو.

أضرب من توجيهات النحاة في التخريج:

للنحاة أضرب من التوجيهات تدخل في التخريج منها:

أصل الوضع:

إن أصل الوضع تجريد قام به النحاة ليصلوا به إلى لباقتصاد العلمي تجنباً للخوض في أوابد المفردات وتلك الغاية التي ترمي إلى أصل القاعدة وإن أصل وضع الحرف بني على فكرة تذوق الحرف كما حددها النحاة،وقد كان هذا التذوق يتم بإسكان الحرف بعد الهمزة مكسورة .فالمخرج والصفات التي تأتي مع هذا التذوق هي عناصر أصل الوضع بالنسبة لهذا الحرف .

ولكن هناك ذوقا وعرفاً لغوياً عن العرب أصحاب السليقة جعلهم يكرهون توالي الأمثال وتوالي الأضاد ويألفون توالي الأشتات ،فإذا توالى المثلان أو المتقاربان من هذه الأصول كره العرب تواليها ومن ثم عدلوا عن الأصل أحدها ومالوا به إلى مخرج الآخر أو بعض صفاته فآلوا بالنطق إلى الإدغام أو الإخفاء أو

الإقلاب...الخ. ويكون هنا التخريج حيث تكون هنالك مخالفة للقاعدة الأساسية ولكن الخط العربي لم يعترف بظاهرة العدول عن الأصل فخصص لكل أصل رمز هجائي ، وتغاضى عن الفروع التي جاء بها العدول وجعل ذلك من قبيل الاقتصاد،ومعنى هذا الاقتصاد في جهد المتكلم أدى إلى العدول ولكن الاقتصاد في جهد الكاتب أدى إلى الاستصحاب .وقد كان على الكاتب أن يراعي الفرق بين الأصول ويتجاهل الفروق بين الفروع فكان عليه أن يراعي الفرق بين النون في "نام" والقاف في "قام"والصاد في"صام"والسين في"سام" ؛ولكنه كان عليه أيضاً أن يتجاهل الروع بين فروع النون التي تبدو في كلمات مثل:"نام، ينبغي، ينسى، ينشيء، ينجح" حيث نرى هذه النونات نوناً واحدة .فإذا كان عمل المتكلم عدولاً عن الأصل فإن عمل الكاتب رد ما عدل به المتكلم إلى الأصل ليئول به إلى الاستصحاب"والعدول عن أصل وضع الكلمة إما أن يكون عدولاً مطرداً أو غير مطرد.فإذا لم يكن العدول مطرداً فذلك ما سماه النحاة شاذاً أي خرج عن القاعدة؛ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه ومن أمثلة ذلك قول الراجز: الحمد لله العلي الأجلل"أي الأجل".

وقوله :أو الفاكمة من ورق الحمى أي"الحمام"(تمام حسان،مرجع سابق،ص128) وأما إذا كان العدول مطرد فإنه يخضع القاعدة إلى قاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال والإبدال أو النقل أوالحذف أو الزيادة وهي قواعد تشبه قواعد الإدغام ؛ لأنها تبنى على الذوق العربي بالنسبة للاستثقال والاستخفافوغيرها . ولعل من أنواع التخريج:

رد الصيغ الصرفية لأصولها المفترضة مثلما في قولهم (قال) حيث أصلها (قول) و(باع) أصلها (بيع) والقاعدة الصرفية تقول:"إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً "وإذا الواو أو الياء إثر ألف زائدة قلبت همزة مثل(كساء) وأصلها (كسوى) وكذلك إذا سكن أول المثلين وحرك ثانيهما وجب إدغامهما مثل (ردّومدّ) التي أصلهما(ردد ومدد)وكذلك إذا التقت الواو والياء وسبقت إحداهما بلسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء مثل(سيّدوميّت) التي أصلهما (سيود

وميوت) (أحمد الحملاوي،2003،ص119)وغيرها من القواعد الصرفية ولذلك نجد التخريج بكثرة في الصرف.

وقد يكون التعليل نوعاً من التخريج كتعليل بناء الأسماء لأن الأصل في الأسماء الإعراب فإذا جاءت مبنية بحثنا عن علة بنائها وكان هذا التعليل نوعاً من أنواع التخريج ليوافق الفرع الأصل" وما جاء على أصله لا يسأل عن علته"(قاعدة توجيهية وردت في كتاب الإنصاف) وقد يلجأ النحاة إلى العزوف عن الأصل، وتفضيل العدول إلى الفرع وذلك يرجع إلى الأمور الآتية:

1-إرادة أمن اللبس الذي يكون مع الاستصحاب فالمبدأ العام في اللغة العربية هو عبر عنه ابن مالك بقوله:

إنْ بشكلٍ خيفٍ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وما لباعٍ قد يُرى لِنَحْوِ حَبْ

فمثال ذلك أن القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ مقدماً على الأصل ،ولكن يحدث أحياناً أن يشتمل على متأخر لفظاً ورتبة،ولأدى إلى اللبس .عندئذ يعدل عن هذا الأصل إلى القاعدة الفرعية وهي قاعدة تقديم الخبر.(تمام حسان،مرجع سابق،ص135)

2-مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه ،ومثال ذلك أصل تقديم المبتدأ،فهذا التقديم قد يتعارض مع أصل آخر وهو القائل إن أسماء الاستفهام لها الصدارة،فإذا كان الخبر اسماً من أسماء الاستفهام فإن رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ ؛ لأن اسم الاستفهام من الكلمات التركيبية والمبتدأمن الكلمات الاشتقاقية والكلمات الاشتقاقية أكثر تأصلاً في حقل الرتبة والافتقار من الكلمات الاشتقاقية فيصبح لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ ،فالتعارض هنا بين أصلين من أصول الرتبة.(تمام حسان ،نفسه،ص135)

3- الذوق العربي في الأداء اللغوي (النطق) وما يرتبط به من الظواهر السياقية، فقد تكون هناك قاعدة أصلية صوتية صرفية أو نحوية يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافياً للذوق العربي،فالأصل الفك ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام ومثل ذلك يقال في حركة الإعراب والعدول عنها إلى سكون الوقف أو إلى حركة مناسبة .والأصل أن تبدأ الكلمة من حيث نظام اللغة بالساكن في بعض الحالات ويعدل عن هذا الأصل

بالتوصل .(نفسه،ص136) والأصل أن يتجاوز ساكنان نظرياً ولكن يعدل عن هذا الأصل إلى التخلص–وهكذا الحال مع ظواهر الحذف والاسكان والمد والقصر وغيرها وبإمعان النظر في التخريج النحوي نجده ضرباً من ضروب التأويل وبهذا يمكن إدراجه في دائرة التأويل النحوي الذي يدخل في توجيهات النحاة.

ج–قواعد التوجيه والاستدلال:

إذا كان النحو هو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة مايصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد ،فهو بذلك بنية مجردة ذات علاقات داخلية عضوية وإذا كانت المعرفة تُكسَب بمداومة الاطلاع ويتوقف الوصول إليها بتوقف هذا الاطلاع ؛فإن الصناعة تكتسب بلتدريب حتى تصبح مَلَكة في النفس تتمكن بالتطبيق المستمر ولا تزول بعدمه ،ولكن كيف يتوصل النحاة إلى بناء هذا الهيكل النحوي المجرد؟ وإذا كان هذا الهيكل هو الغاية المرجوة التي لايتوصل إليها إلا بطريق غير مسلوك فما الصور والمعالم التي (يستدل) بها النحوي حتى يتوصل إلى هذه الغاية ؟ لعل الجواب يكمن في كلمة(يستدل)؛ لأن النحاة أطلقوا على هذه المعالم عبارة "أدلة النحو وأطلقوا على استعمال هذه الأدلة مصطلح (الاستدلال) والمعروف أن أدلة النحو هي ثلاثة: وهي: كلام العرب الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً! وقياس وهو حمل مالم ينقل على ما نقل إذا كان في معناه،واستصحاب الحال" (ابن الأنباري، مرجع سابق، ص29).

ومعنى هذا أن المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح،وأن هذا لم يكن يأتي بطريق المشافهة (إلا قليل) وإنما كان يأتي بواسطة النقل الذي يتمثل في تحمل الرواة للنصوص وآدائها أداءاً صحيحاً لمن يطلبها وأن هذا المنقول الصحيح ينبغي أن يكون بالغاً حد الكثرة حتى يصح الإعتماد عليه،هذه هي الخطوة الأولى في الاستدلال وهي خطوة حسية لا تشتمل على تجديد؛لأنها لا تتجاوز النقل والاستقراء.

فإذا انتهي النحوي من الملاحظة والاستقراء فقد انتهت المرحلة الحسية من عمله وبدأ في التجديد وهو استخراج المعقول من المحسوس.ولقد اتجه تجريد النحاة

العرب ثلاث وجهات: الأولى استصحاب الحال والثانية القياس والثالثة جملة من المبادىء التي تضبط اتجاه النحوي عند نظره إلى السماع أو استصحاب الحال أو القياس،والتي يمكن أن نصطلح على تسميتها (قواعد التوجيه)(تمام حسان ،مرجع سابق،ص63).ونعني بذلك ضوابط المنهج ومعنى كونها ضوابط المنهج أن من عرف النحو العربي وجهل هذه القواعد فهو عالم بمسائل النحو ولكنه لا يعرف هيكل النحو ولا يستطيع أن يجتهد فيه .

أما فيما يتصل بالاستصحاب فقد كان على النحاة أن يحددوا صورة أصلية لعناصر التحليل النحوي قبل أن يتكلموا فيما إذا كانت هذه الصورة (تستصحب)في الاستعمال أو يعدل عنها ومعنى(الاستصحاب)البقاء على الصورة الأصلية المجردة ،وكل صورة من هذه الصور الأصلية المجردة تسمى(أصل الوضع)وكما جرد النحاة أصل الوضع جردوا كذلك (أصل القاعدة) والمقصود بكون الاستصحاب دليلاً من أدلة النحو أو العنصر التحليلي النحوي حرفاً كان أو كلمة أو جملة،وأن الحكم الذي يتوصل إليه النحوي،إذا كان على أصله فلا يسأل عن علته (الإنصاف مسألة رقم 4،ص3،ج1)؛ لأن استصحاب الحال الأصلية لعناصر التحليل من الأدلة المعتبرة .

ولعل هذا هو السبب الذي جعل النحاة يمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية.فلم يستشهدوا مثلاً على أن الفاعل اسم ولا على أنه مرفوع أو أنه تقدمه فعل مبني للمعلوم .وكذلك لم يستشهدوا على اسمية المبتدأ ولا على كونه معرفة ولا على عرائه من العوامل اللفظية؛ لأن "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل"(وهذه مسألة سبق ذكرها) وإنما جاءت شواهد النحاة دائماً في أحوال معينة مثل:

- عند تفصيل القول في شرح القواعد بحسب شروط القرائن اللفظية كالرتبة والمطابقة.
- عند سوق القواعد الفرعية كجواز الابتداء بالنكرة .
- عند الشذوذ أو القلة أو الندرة ونحوها؛لأن الكلام في مثل هذه الأمور إما زيادة على الأصل وإما خروج عن هذا الأصل ،وأما القياس فهو بحسب

التعريف "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(السيوطي،مرجع سابق،ص29).

- وبذا يتضح أن هذان الأمران المجردان (الاستصحاب والقياس)من الأدلة النحوية ويصبح الاستدلال مكوناً من العناصر الثلاثة السابقة التي وردت في كلام السيوطي،ولقد حرص النحاة على أن يجدوا الضوابط المنهجية التي تحكم الاستدلال بجميع فروعه فهناك ضوابط للاستدلال نفسه مثل:

– ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.– استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة.

– من تمسل بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل. (تمام حسان،مرجع سابق،ص64).

فالاستدلال مصطلح يستعمل في فروع مختلفة من العلم ،فهنال مثلاً الاستدلال المنطقي والاستدلال الفقهي والاستدلال النحوي، وإذا كان الاستدلال المنطقي نتاجاً للفكر اليوناني فإن الاستدلال في الفقه والنحو نتاج اسلامي خالص، وإن حمل بعض التأثير من الاستدلال المنطقي ،الذي هو "استنتاج"أي استخراج نتيجة من مقدمة أو أكثر لعلاقة تجمعهما.فإذا كانت المقدمة واحدة سمى الاستدلال"مباشراً"وإن كانت المقدمات متعددة كان الاستدلال"غير مباشر "

أما الاستدلال الفقهي: فهو استخراج الأحكام الشرعية بواسطة أدلة وهي:

القرآن الكريم والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والعرف والاستصحاب.

فالاستدلال النحوي هو ما ذكره السيوطي : أنه يبنى على السماع والقياس والاستصحاب.

أما إذا تعدد المسموع أو تعددت الأقيسة فإن النحاة يضطرون في حالة التعارض والترجيح إلى استعمال أدلة أخرى غير الأدلة الثلاثة التي سبق ذكرها كالاستقراء والأصل وبيان العلة والاستحسان والعكس وعدم دليل النفي وعدم النظير .

وواضح أن الاستدلال على الطريقة الإسلامية بنوعيه" الفقهي والنحوي" استدلال طبيعي مباشر غير صوري وأنه حتى مع استعمال بعض المصطلحات المنطقية

مثل "العكس" فإن الفكر في النهايية غير الفكر والتطبيق غير التطبيق.(تمام حسان ،نفسه،ص65)

ولعل من الملاحظ أن هذه الأدلة الأخرى راجعة إلى السماع أو القياس. وإذا وازنا بين الاستدلال المنطقي والنحوي أدركنا أن الاستدلال المنطقي لا يعتد بما يعتد به الاستدلال النحوي من أصل واستصحاب أو استحسان وعدم نظير .

كما نجد أن النحاة قد وضعوا مبادئ عامة أي قواعد توجيه للاستدلال ومن هذه الأصول التي تضبط الدليل النحوي:

1-الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

2-من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل.

3-من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل.

4-العدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وجه له.

5-من حفظ حجة على من لم يحفظ.

6- استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة.

هذه مسائل متفرقة قد ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف سبق الاستشهاد بها في موقع آخر من البحث وهي ترتبط بالاستدلال.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات والمقترحات

الخاتمة:

هذا البحث تناول قواعد التوجيه معرفا إياها من مصادر النحو من كتب الأوائل من أمثال ابن الأنباري ،وعبد الرحمن السيّد ،وتمام حسان ،وغيرهم ، فهي قواعد منهجية تحكم آراء النحاة وتوجههم إلى أصل القاعدة ، وتعد الموجه الصادق للنحاة في حكمهم على الكلام العربي الفصيح . وقد أوضح البحث أنواع قواعد التوجيه منها :قواعد الاستدلال ، وقواعد السماع ، وقواعد القياس ، والرد إلى الأصل ، والعدول عن الأصل وغيرها ، وقد ارتبطت قواعد التوجيه بقواعد النحو ارتباط الخاص بالعام . ومن أهم أهداف هذا البحث معرفة ماهية قواعد التوجيه ، والغرض منها ، والتفريق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو ، ثم بيان العلاقة بين قواعد التوجيه وكل من الاستدلال ، والتأويل والتخريج . وللوصول لهذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لمناسبته لنوع البحث.

النتائج:

بعد السياحة والتطواف في ميدان البحث في قواعد التوجيه ومحاولة معرفة ماهيتها ودورها في تقعيد النحو العربي وما شاكل ذلك من الاستدلال والتأويل والتخريج ، توصلت الباحثة لعدد من **النتائج** التي ممن أهمها :

١-انتشار قواعد التوجيه في بطون كتب النحو بصورة مجملة.

٢-كثرة قواعد التوجيه عند النحاة الأوائل وتجسدت في مصطلحات عدة كلتقرير والتعليل والحمل على المعنى.

٣-استخدام النحاة قواعد التوجيه في توفيق القواعد النحوية برد الشاذ إليها من خلال التأويل عندما تصطدم القاعدة بنصوص تخرج عن أحكامها وهذا يبين أن استخدام التأويل في توفيق القاعدة وتفسيرها وتقعيدها ضرب من المنهجية العلمية التي تفسر النظرية بما يلائمها.

٤-قواعد التوجيه وسيلة من وسائل تقعيد القواعد في العلوم الإسلامية عامة وفي النحو بصفة خاصة.

٥-شملت قواعد التوجيه كثيراً من الأنواع التي تندرج تحتها كالسماع والقياس والأصل والفرع والرد إلى الأصل والقوة والضعف.

٦-أفاد النحاة من التأويل والتخريج في تقدير المحذوفات عوامل ومعمولات.

٧-ارتبطت نشأة قواعد التوجيه بالعلوم الإسلامية كعلم الحديث وعلم التفسير وعلم أصول الفقه وعلم الكلام.

التوصيات:

١-الاهتمام بقواعد التوجيه وربطها بقواعد النحو وإدراجها بصورة أو أخرى في المناهج الدراسية.

٢-الدعوة لمزيد من البحث في هذا المجال المتناثر في طيات كتب أصول النحو.

٣-الاهتمام بقضايا التقعيد النحوي التي تُعد هي الموجه للنحاة في الحكم على المسائل النحوية المختلفة.

٤-توظيف الدراسات التي تهتم بقضايا الخلاف النحوي وتبرير الشاذ منه في إطار خدمة توسيع دائرة الدراسة النحوية

المقترحات:

ترى الباحثة أن تقدم دراسات حول:-

١-موازنة بين دور قواعد التوجيه وقواعد النحو في ربط العلوم الإسلامية والعربية.

٢ -توظيف قواعد التوجيه في خدمة التأصيل النحوي الصرفي.

٣-دور الخلاف في توسيع دائرة البحث النحوي.

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة في البحث
ﭽﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﭼ	النساء	31	27
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭼ	النساء	1	28
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ.	النساء	66	28
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (النساء: ٩٥)	النساء	95	29
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ (النساء: ٢٤)	النساء	24	29
ﭽﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﭼ	النساء	10	30
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ (النساء: ٢٤)	النساء	11	30
ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ □ ﯤ ﯥ ﯦ □ ﭼ	البقرة	219	31
ﭽ□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﯤ ﯥ □ ﭼ	الأنعام	94	31
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭼ	المائدة	6	32
ﭽﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﭼ	الأنعام	98	33
ﭽﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﭼ	الأعراف	26	33
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭼ	الأعراف	44	34
ﭽ□ □ □ □ □ ﭼ (الأعراف 43)	الأعراف	43	34
ﭽﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ).	التوبة	30	34
ﭽﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗﭼ	الإخلاص	2-1	35

فهرس القوافي

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
.1	النحو سبع معانٍ قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا قصد ومثل ومقدار وناحيةَ نوع وبعض وحرف فأحفظ المثلا	الإمام الداودي	4
.2	فإن ترفقي ياهند فالرفق أيمن وإن تخرقي ياهند فالخرق أشأم فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يخرق أظلـــــــم فبيني بها إن كنت غير رفيقة ومالامرئ بعد الثلاث مقــدم	هارون الرشيد	20
.3	إذا ما الغانيات برزن يوماَ وزججن الحواجب والعيونا	الراعي النميري	32
.4	علفتها تبناً وماءً باردا حتى شتت همالة عيناها	لم ينسب البيت إلى *قائل* معين	32
.5	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق		34
.6	وإني،وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إيعادي ومُنجِزُ موعدي	عامر بن الطفيل	42
.7	فلو كان عبد الله مولى هحوته ولكن عبد المولى موالياً	الفرزدق	49
.8	ذهب النحو جميعاً غيرما أحدث فيه عيسى بن عمر ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر	أنشده الفراء	51
.9	عينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ماتفعل الخمرُ	الفرزدق	70
.10	ألست بنعم الجار يُؤلِف بيته أخاقِلةٍ أو مُعْدِم المال مُصرما	حسان بن ثابت	73
.11	طلب الأرزاق بالكتائب إذ هَوَت بشبِيب غائِلةُ النفوس غدُورُ	الأخطل	79
.12	نَصَرُوا نبيهُم وَشَدَوا أَزْرَهُ بحُنينَ يوم تَواكُلِ الأبطالِ	حسان بن ثابت	79
.13	أنا أبو دَهْبَل وَهْبٌ لِوَهَب من جُمَحٍ ،والعزُّ فيهم	أبو دهبل	80

	والحَسَب		
.14	فبيناه يشري رحله قال قائلٌ: لمن جَمَلٌ رِخوُ المِلاطِ نجِيب	العُجيز السَّلولي	80
.15	فلو أن ما اسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال	امروء القيس	81
.16	ولما أن تحمل آل ليلى سمعت بينهم نعب الغرابا	لم ينسب البيت إلى قائل معين	82
.17	ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم	الفرزدق	82
.18	إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ	ورد الشاهد في كتاب الإنصاف لابن الانباري	83
.19	اعتاد قلبك من ليلى عوائده وهاج أهواءك المكنونة الطللُ ربع قواء أذاع المُعصِرَات به وكل حيران سار ماؤهُ خضلُ	أورده سيبويه في كتابه (الكتاب)	91
.20	ديار ميَّة إذ مَيّ تُساعيفُنَا ولا يُرى مثْلُها عُجُمٌ ولاَ عَرَبُ	ذو الرمة	91
.21	وليلٍ كموج البحر أرخى سُدُوله علىَّ بأنواع الهموم ليبتلى	امروء القيس	92
.22	إن بشكل خيف لبس يجتنب وما لباعٍ قد يُرى لنحو حب	ابن مالك	95

المصادر والمراجع

١- ابراهيم السامرائي،**المدارس النحوية اسطورة وواقع**،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،١٩٧٨م.

٢- ابراهيم بن موسى اللخمي ، تحقيق ، عبد الله ، داراز ، دار المعرفة، بيروت ، د ط ، د ت .

٣- ابراهيم مصطفي ، **إحياء النحو** ، القاهرة ،د ط ، ١٩٣٧م .

٤- ابراهيم مصطفي،وآخرون(أحمد الزيات ،حامد عبد القادر ،محمد النجار)**المعجم الوسيط**، تحقيق مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د ط، د ت.

٥- ابن الأنباري ، **الإغراب في جدل الإعراب** ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٥٧م .

٦- ابن الأنباري ، **لمع الأدلة في أصول النحو** ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، د ط ، ١٩٥٧م .

٧- ابن الأنباري ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، الفجالة ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

٨- ابن الأنباري،**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**،مطبعة السعادة،القاهرة،ط٤،١٣٨٠هـ -١٩٦٠م.

٩- ابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر** ، تحقيق محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ط، د ت.

١٠- ابن السراج ، **الأصول في النحو** ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٨م .

١١- ابن الصلاح ، **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحدث** ، تحقيق عبد الحميد الهنداوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط ١، ٢٠٠١م .

١٢- ابن العماد ، أبو الفلاح بن العماد الحنبلي ، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ١٣٥٠هـ .

١٣- ابن القطان ، أبو علي الحسن بن القطان ، **مباحث في علوم القرآن** ، تحقيق محمد علي مكي ، الرباط ، جامعة محمد الخامس ، المطبعة المهدية ، ط٤ ،١٧٠هـ .

١٤- ابن الملقن ، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري ، **المقنع في علوم الحديث** ، تحقيق عبد الله يوسف الجريع ، دار فؤاد للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٩٩٢م .

١٥- ابن النديم ، **الفهرس** ، مكتبة خياط ، لبنان ، د ط ، ٣٧٧هـ .

١٦- ابن جني ،**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تحقيق ، علي الجندي ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،القاهرة ، د ط ،١٩٦٩م .

١٧- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧١هـ -١٣٧٦هـ.

١٨- ابن حزم ، **الإحكام في أصول الأحكام** ، تحقيق ، محمد أحمد عبد العزيز ، مكتبة عاطف ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٨م .

١٩- ابن خلدون ، **المقدمة** ، دار الكتاب البناني ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٩٦٧ م .

٢٠- ابن عبد ربه ، **العقد الفريد** ، تحقيق أحمد أمين ، ط ٢، ١٩٥٣م.

٢١- ابن فارس ،أبو الحسن أحمد بن فارس ، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** ، تحقيق ، عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م .

٢٢- ابن منظور ، **لسان العرب** ، تحقيق أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت- لبنان ، ط٣ ، ١٤١٩هـ .

٢٣- ابن هشام،**أوضح المسالك في ألفية بن مالك**،تحقيق إيميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت،دط ج١،٢٠٠٣م.

٢٤- ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش ، **شرح المفصل**،ج ،١ عالم الكتب ،د ط ، د ت .

٢٥- أبو البقاء العكبري ،**التبيان في إعراب القرآن** ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، د ط، د ت .

٢٦- أبو البقاء الكفوي ،**معجم الكليات** ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ.

٢٧- أبو الحسن الأشعري ، **مقالات الإسلاميين** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية ،القاهرة ، د ط،١٩٦٩م.

٢٨- أبو المكارم،**أصول التفكير النحوي** ،دار غريب،القاهرة،ط١،٢٠٠٧م.

٢٩- أبو بكر الزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار المعارف مصر ،ط ٢ ،١٩٧٣م .

٣٠- أبو جعفر الطبري،**جامع البيان في تأويل القرآن**،دار الكتب العلمية بيروت،لبنان،د ط،١٤٢٠هـ.

٣١- أبو حيان التوحيدي ، **الامتاع والمؤانسة** ،شرح خليل المنصور ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .

٣٢- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، **الحجة للقُراء السبعة** ، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفي الهنداوي، الجزء الثاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط ١ ، ٢٠٠١م .

٣٣- أحمد البنا الدمياطي ، **اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** ، تحقيق شعبان محمد اسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية ، د ط ،١٩٨٧م .

٣٤- أحمد الحملاوي،**شذا العرف في فن الصرف**،مكتبة الآدآب القاهرة،٢٠٠٣م.

٣٥- أحمد أمين ، **فجر الإسلام** ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٦ ، ١٩٣٣م .

٣٦- أحمد بن محمد الفيومي، **المصباح المنير** ، مكتبة لبنان ، د ط ،١٩٨٧م.

٣٧- أحمد مختار عمر ، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ١٩٨٨م .

٣٨- الأشموني ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، طبعة عيسى الحلبي ، د ت ، د ط .

٣٩- إميل بديع ، **موسوعة علوم اللغة العربية**، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبان ، ط ١، ٢٠٠٦م.

٤٠- البغدادي ، صفي الدين بن عبد المؤمن بن كمال الدين ، **قواعد الأصول ومعاقد الفصول** ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٦م .

٤١- بوكلمان ، **تاريخ الأدب العربي** ، ترجمة عبد الحليم النجار ، طبعة دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م.

٤٢- تمام حسان ، **الأصول في النحو** ، دار الثقافة – المغرب ، د ط ، ١٤٠١هـ .

٤٣- تمام حسان ، **اللغة العربية معناها ومبناها** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٩م .

٤٤- الجرجاني ، **التعريفات** ، تحقيق ابراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

٤٥- الجرجاني،**ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**،مكتبة الطالب الجامعي،مكة،ط١،١٤٠٨هـ.

٤٦- الجوهري،**الصحاح** ،تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،دار العلم للملايين،بيروت ط٣،١٤٠٤هـ

٤٧- حسن خميس الملخ ، **التفكير العلمي في النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط ١ ،٢٠٠٢م.

٤٨- حسن عون ، **دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة** ، مطبعة رويال الاسكندرية ، ط ١ ، ١٩٥٢م .

٤٩- الحلواني ، محمد خير ، **المفصل في تاريخ النحو العربي** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٩م .

٥٠- خالد بن مهنا الكندي ، **التعليل النحوي والدرس اللغوي القديم والحديث** ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ط ١، ٢٠٠٧م.

٥١- الخطيب البغدادي ، **الكفاية في علم الرواية** ، دار المعارف العثمانية ، الهند ، د ط ، د ت .

٥٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، **العين** ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٥٣- الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق علي جمال الدين محمد ، دار الحديث، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٤م.

٥٤- الزجاجي ، **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة ، ١٩٥٩م.

٥٥- الزجاجي،**مجالس العلماء**،تحقيق،عبد السلام هارون،الكويت،١٩٦٥م.

٥٦- الزركلي ، **الأعلام ، قاموس لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١٤ ، ١٩٩٩م .

٥٧- الزمخشري ، **الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت ، ط ١، ١٩٩٥م.

٥٨- سعيد جاسم ، **القياس في النحو** ، دار الشروق ، ط١ ، ١٩٩٧م .

٥٩- السعيد شنوقة ، **دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو** ، عالم الكتب ، مصر ، القاهرة ، د ط ، ٢٠٠٩م.

٦٠- سفيان صلاح ، **مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري** ، دار غريب ، القاهرة ، د ط ، ٢٠٠٥م .

٦١- سيبويه ، **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هارون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط ٢ ، ١٩٧٧م .

٦٢- السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**،مصر المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٢٦م.

٦٣- السيوطي ، **الأشباه والنظائر** ، تحقيق عبد الرؤف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٥م .

٦٤- السيوطي ، **الاقتراح في علم أصول النحو** ، ط ١ ،١٩٩٨م.

٦٥- السيوطي ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨م .

٦٦- الشاطبي ، **الموافقات** .

٦٧- شوقي ضيف،**المدارس النحوية**.دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨.

٦٨- الطيبي ، الحسين بن عبد الله الطيبي ، **الخلاصة في أصول الحديث ،تحقيق صبحي السامرائي** ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨٥م .

٦٩- عباس حسن ، **اللغة والنحو بين القديم والحديث** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

٧٠- عبد الجبار ،**شرح الأصول الخمسة ، تحقيق عبد الكريم عثمان** ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٥م.

٧١- عبد الرحمن بدوي ، **مناهج البحث العلمي** ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، د ط ، ١٩٦٣ م .

٧٢- عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة ، **حجة القراءات وعللها ، تحقيق سعيد الأفغاني** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان، ط ٢ ، ١٩٧٩م.

٧٣- عبد الرسول نكري،**دستور العلماء أوجامع العلوم في اصطلاحات الفنون**،دار الكتب العلمية،بيروت،ط١، ١٤٢١هـ.

٧٤- عبد العال سالم مكرم ، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية** ، طبعة دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٦

٧٥- عبد العزيز عتيق ، **المدخل إلى علم النحو والصرف** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٤م .

٧٦- عبد الفتاح الحموز ، **التأويل النحوي في القرآن** ، مكتبة الرشيد الرياضي ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ .

٧٧- عبد الفتاح الحموز،**التأويل النحوي في القرآن الكريم**،مكتبة الرشد، الرياض،ط١، ١٤٢٠هـ.

٧٨- عبد اللطيف سالم باخبازي ، **الحمل على غير الظاهرفي الدراسة النحوية**، كلية الآدآب الجامعة المستنصرية،٢٠٠١م.

٧٩- عبد الهادي الفضلي،**القراءات القرآنية تاريخ وتعريف** ، دار المجمع العلمي ، جدة ، د ط ، ١٩٧٩م.

٨٠- عدنان محمد زروق ، **الإرشادات الجلية في القراءات السبع في طريق الشاطبية** ،دار العلوم ،الأردن ، ط ١، ٢٠٠٥م.

٨١- عدنان محمد زروق، **علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه** ، دار العلوم ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠٠٥م.

٨٢- علي سامي النشار ،**مناهج البحث عند مفكري الإسلام** ،دار المعارف ، مصر ،د ط ، ١٩٦٧م.

٨٣- غازي حسين عنابة ،**مناهج البحث العلمي في الإسلام** ،ط ١ ، ١٩٩٠م .

٨٤- الغزالي ، **المنخول من تعليقات الأصول** ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٠م .

٨٥- الفارابي ، **إحصاء العلوم** ، تحقيق محمد مختار عمر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

٨٦- الفارابي ، **إحصاء العلوم** ،تحقيق ، عثمان أمين ،بيروت ، لبنان ، د ط ، ١٩٦٤م.

٨٧- الفارسي ، **جواهر الأصول في علم حديث الرسول** ، تحقيق ،أبو المعالي القاضي ، الدار السلفية ، بومي ،د ط ، د ت .

٨٨- الفاكهي ، **شرح الحدود النحوية** ، تحقيق محمد الطيب ابراهيم ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦م .

٨٩- فتحي ذياب سبيتان، **أصول وطرائق تدريس اللغة العربية**، دط ، دت.

٩٠- فؤاد بو علي ، **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي** ، الأردن ، إربد ، ط ١ ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م .

٩١- القرطبي ، **الجامع لأحكام القرآن** ، مكتبة السلام العالمية، دار الثقافة ، القاهرة ، د ط ، ١٩٨١م.

٩٢- مازن المبارك، **العلة النحوية** ، **نشأتها وتطورها** ،دار الفكر ، دمشق ،د ط ، د ت .

٩٣- محمد إبراهيم عبادة ، **النحو التعليمي في التراث العربي** ،معارف الإسكندرية ، د ط ،١٩٨٦م .

٩٤- محمد ابراهيم عبادة ، **عصور الاحتجاج في النحو العربي** ، طبعة دار المعارف ، ١٩٨٠م .

٩٥- محمد أبو زهرة ، **أصول الفقه** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ،د ط ، ١٩٥٨م .

٩٦- محمد الطنطاوي ، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، دار المنار ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٩٧٩م .

٩٧- محمد أيوب الزرعي ، **أعلام الموقعين عن رب العالمين** ، دار الجيل ، بيروت ، د ط ، ١٩٧٣م .

٩٨- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، **مختار الصحاح** ،بيروت ، لبنان ، ط ١ ،١٩٨٨م.

٩٩- محمد بن سلام الجمحي ، **طبقات فحول الشعراء** ، شرح محمود شاكر ، دار المدني ، جدة ،د ط ، ١٩٨٠م.

١٠٠-محمد حسن عبد العزيز،**القياس في اللغة العربية**،دار الفكر العربي،القاهرة،ط١،١٩٤٤م.

١٠١-محمد حسين صبرة ، **تعدد التوجيه النحوي** – مواضعه ،أسبابه ،نتائجه- دار غريب القاهرة،ط١،٢٠٠٦م.

١٠٢-محمد عبد القادر هنادي،**ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**،مكتبة الطالب الجامعي، مكة،ط١،١٤٠٨هـ.

١٠٣-محمد عجاج الخطيب، **لمحات من المكتبة والبحث والمصادر** ،مؤسسة الرسالة ، لبنان ، ط ١١، ١٩٨٦م.

١٠٤-محمد علي أبو ريان ،**تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام** ،دار النهضة العربية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٣م.

١٠٥-محمد علي النجار ، **محاضرات عن الأخطاء** ،معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، د ط ،١٩٥٩م .

١٠٦-محمد عيد ،**أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٨٢م .

١٠٧-محمد عيد،**أصول النحو**،عالم الكتب،القاهرة،١٩٧٨م.

١٠٨-محمود أبو نحلة ، **أصول النحو العربي** ، بيروت ، لبنان ، دار العلوم العربية ، د ط ، ١٩٨٧م.

١٠٩-محمود الطحان،**أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، مكتبة الرشد، الرياض،ط٥ ،١٩٨٣م.

١١٠-محمود سليمان ياقوت ، **أصول النحو العربي** ، كلية الآداب ، جامعة الكويت ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، ٢٠٠٠م .

١١١-منى إلياس ، **القياس في النحو** ،دار الفكر ، دمشق ،ط ١ ، ١٩٨٥م .

١١٢-مهدي المخزومي ، **في النحو العربي ، نقد وتوجيه** ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ،ط١ ،١٩٩٤م.

١١٣-الميداني ، **مجمع الأمثال** ، تحقيق محمد أب الفضل إبراهيم ، الجيل ، بيروت ،ط ٢ ، ١٤١٧م.

١١٤-النسفيّ ، **تفسير النسفيّ** ، **المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل** ، دار القلم ، بيروت ، ط ١، ١٩٨٩م.

١١٥-نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني،**شرح الأشموني**،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،مطبعة الحلبي،ط٢،د ت.

١١٦-النيسابوري ، **معرفة علوم الحديث** ، دار مكتبة الهلال ، د ط ،٢٠٠٣م .